الضَّرائر الشِّعريَّة
خاتمةُ كتاب (التَّحصيل والتَّمثيل لأحكام كتاب التَّسهيل)
لأحمد بن سعد الأنْدَرَشي ت: ٧٥٠هـ
دراسة وتحقيق

د. عبد الله بن فيحان بن خشمان العتيبي
قسم النَّحو والصَّرف وفقه اللُّغة – كلية اللُّغة العربيَّة
جامعة الإمام محمَّد بن سعود الإسلاميَّة

الضَّرائر الشِّعريَّة خاتمةُ كتاب (التَّحصيل والتَّمثيل لأحكام كتاب التَّسهيل) لأحمد بن سعد الأنْدَرَشي ت: ٧٥٠هـ

دراسة وتحقيق

د. عبد الله بن فيحان بن خشمان العتيبي

قسم النَّحو والصَّرف وفقه اللُّغة – كلية اللغة العربية
جامعة الإمام محمَّد بن سعود الإسلاميَّة
afkalotaibi@imamu.edu.sa

تاريخ تقديم البحث: ٠٨/ ٠٨/ ١٤٤٧ هـ تاريخ قبول البحث: ١٠/ ١٠/ ١٤٤٧ هـ

ملخص الدراسة:

يستخلصُ هذا البحث بابًا من كتاب (التَّحصيل والتَّمثيل لأحكام كتاب التَّسهيل) ويخصُّهُ بالدِّراسة والتَّحقيق، في قسمين أحدهما للدِّراسة والآخرُ للتَّحقيق، ويفي بالأوَّل منهما في مبحثين، أحدهما ترجمة للمؤلِّف أحمد بن سعد الأنْدَرَشي (ت: ٧٥٠هـ)، فيها اسمُهُ ونسبُهُ ومولدُهُ ونشأتُهُ وأخلاقُهُ وثناءُ العلماء عليه، وعرضٌ لشيوخه وتلاميذه، وبيانٌ لآثاره وتاريخ وفاته. وفي المبحث الثَّاني حديثٌ عن الضَّرائر الشِّعريَّة عند الأنْدَرَشي، عن غرضه من عقد الباب، وعن مفهوم الضَّرورة عنده، وعن صلة هذا الباب بنظيره في شرح الجمل لابن عصفور، وعن منهجه في عرض الضَّرائر الشِّعرية. ثم جاء القسم الثَّاني مصدَّرًا بمقدِّمةٍ فيها حديثٌ عن نسبة الباب للشَّرح والشَّارح، وعن عنوانه، ووصفٌ لنسخته الفريدة، وتفصيلٌ لمنهجي في تحقيقه والتَّعليق عليه، وبعقبها النَّصُّ المحقَّقُ.

وهذا الباب جُزْءٌ في حُكم المنفصل؛ إذْ كان استدراكًا على متن (تسهيل الفوائد)، ثم هو مستقلٌّ بموضوعه ومادَّته، ويراه مؤلِّفُهُ ضروريًّا لطالب النَّحو، وقد استمدَّ مادَّته من (شرح الجمل لابن عصفور) ثم هذَّبها ورتَّبها وفق حاجة طلَّابه وأهل زمانه.

الكلمات المفتاحية: الضَّرورة الشِّعرية– الضَّرائر الشِّعريَّة– الأنْدَرَشي

Poetic Necessities (Al-Dara'ir al-Shi'riyya) The Epilogue of "Al-Tahsil wa Al-Tamthil li-Ahkam Kitab Al-Tashil" By Ahmed bin Saad al-Andarashi (d. 750 AH) A Study and Critical Edition

Dr Abdullah Faihan Khashman Al-Otaibi
Department of Grammar, Morphology, and Philology, College of Arabic Language Imam Mohammad Ibn Saud Islamic University

Abstract:

This study presents a critical edition of a section extracted from Al-Taḥṣīl wa al-Tamthīl li-Aḥkām Kitāb al-Tashīl. The research is divided into two main sections: a study section and a critical edition section.

The study section comprises two parts. The first provides a biographical account of the author, Aḥmad ibn Saʿd al-Andarashī (d. 750 AH), including his lineage, birth, upbringing, moral character, scholarly reputation, teachers and students, works, and date of death. The second part examines poetic necessity in al-Andarashī's thought, discussing his purpose in composing this section, his conception of poetic necessity, the relationship between this section and its counterpart in Sharḥ al-Jumal by Ibn ʿAṣfūr, and his methodological approach to presenting poetic necessities.

The critical edition section opens with an introduction that examines the attribution of the section to the commentary and its author, clarifies its title, and provides a detailed description of the sole extant manuscript. It also outlines the editorial principles and annotation methodology adopted in establishing the text, followed by the critically edited text itself.

This section addresses the grammatical treatment of detached forms (ḥukm al-munfaṣil). It was composed as a supplement to Tashīl al-Fawāʾid, intended to elaborate on issues treated concisely in the original text, while maintaining thematic and structural independence. Al-Andarashī regarded it as essential for students of Arabic grammar. Its material is primarily derived from Sharḥ al-Jumal by Ibn ʿAṣfūr, which he refined and reorganized to suit the pedagogical needs of his students and the scholarly context of his time.

key words: poetic necessity; al-Andarashī; Arabic grammar; critical edition

المقدمة:

الحمدُ لله حمدًا لا يُغادِرُ من النِّعَمَ معروفًا إلَّا استوفاه، ولا يُحاذِرُ من النِّقَمِ مَخُوفًا إلَّا نفاه، والصَّلاةُ والسَّلامُ الأتَّمان الأكملان على خير خلق الله، محمَّد بن عبد الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه، وسلَّم تسليمًا مزيدًا إلى يوم الدِّين.

أمَّا بعدُ، فإنَّ الشِّعْرَ لم يستبدَّ بجُهْد النَّحويِّين، ولكنَّه أخذ من عنايتهم حظًّا وافرًا؛ لَمَّا صحَّ دليلًا لبناء قاعدةٍ، أو لترجيح مسألة، أو لتقوية رأي، وقد تنوَّعت صُوَرُ عنايتهم به، وأجلى هذه الصُّور أنَّهم خلَّصوه من مصنَّفاتهم في مصنَّفاتٍ خاصَّةٍ به؛ لبسط الكلام عليه في جوانب أخرى، في بيان معانيه وتقريب مراميه، وكشف النِّقاب عن نسبته إلى قائليه، وفصل الخطاب في الجواب عن وجوه الاستشهاد فيه، إلى غير ذلك من المسائل المهمَّة.

ومن ذلك أيضًا أنَّهم خصُّوا ما يجوزُ في الشِّعر ولا يجوزُ في الكلام بمؤلَّفاتٍ مستقلَّة، أو عقدوا له بابًا خاصًّا ضمن أبواب مؤلَّفاتهم، نهج هذا السَّبيل سيبويه – رَحِمَهُ اللهُ– في كتابه، ثم تبعه ابنُ السَّرَّاج في الأصول، والزَّجَّاجي في الجمل، وبعجه السِّيرافي في شرحه لكتاب سيبويه، وأفرد له القزَّاز القيرواني كتابًا مستقِلًّا، وكذا صنع ابنُ عصفور.

وممَّن أفرد له بابًا في مؤلَّفه أحمدُ بن سَعْد الأنْدَرَشي (ت: ٧٥٠هـ)، شيخُ العربيَّة في زمانه بدمشق، وذلك في شرحه لتسهيل الفوائد لابن مالك – رَحِمَهُ اللهُ– الذي سمَّاه (التَّحصيل والتَّمثيل لأحكام كتاب التَّسهيل)، استدرك به ما فات المصنِّف ممَّا يجبُ على طالب النَّحو معرفته، وجعله خاتمةً لكتابه، قال في

صدر الباب: "وقد رأينا أنْ نجعل الكلام في ذلك خاتمةَ هذا الكتاب؛ ليكون مُتمِّمًا للصِّناعة، والله الموفِّقُ بفضله"(١).

ومن قولِهِ هذا أخذتُ عنوان هذا البحث، وشاركتُ به زملاء فضلاء بذلوا جهدًا مباركًا في إحياء هذا الشَّرح، وذلك بعد أنْ تفضَّل عليَّ أخي أحمد بن مشرف الشَّمري – وما هي بأولى بركاته – بإهدائي هذا الباب من المجلَّد الذي يحقِّقُهُ، فاستعنت الله ﷻ في قراءته والتَّعليق عليه وإخراجه كما وضعه مؤلِّفُهُ قدر الإمكان في هذا البحث، يدفعني مع رغبة أخي في مشاركته أمران:

أحدهما: أنَّ هذا الباب جزءٌ من الأثر النَّحوي الوحيد لأحمد بن سعد الأنْدَرَشي (ت: ٧٥٠هـ)، وهو "الأستاذُ العلَّامةُ الأوحدُ الأكملُ المتفنِّنُ المقرئُ الزَّاهدُ القانتُ فريدُ دهره ووحيدُ عصره"(٢) كما وصفه عصريُّهُ ابنُ عفيف الدِّين الْمَطَرِي –رَحِمَهُ اللهُ–، وعالمٌ بهذا الوصف وغيره ممَّا جاءت به مصادرُ ترجمته حقيقٌ بالعناية بآثاره كشفًا وتحقيقًا ودراسة.

والآخر: أنَّ هذا الباب في حُكْمِ المنفصل؛ فهو في موضوعٍ يمكنُ إفرادُهُ عن أصله البسيط، وقد تأثَّرتُ في هذا بعضَ المحقِّقين، كالذي صنعه الأساتذة المحقِّقون الكبار رمضان عبد التَّواب، وعوض القوزي – رَحِمَهُما اللهُ– في إخراج (ضرورة الشِّعر) من شرح السِّيرافي، وفائز فارس – رَحِمَهُ اللهُ – في إخراجه باب (الهجاء) من شرح اللُّمع لابن الدَّهَّان المسمَّى بـ(الغُرَّة)، وتركي العتيبي –أطال

(١) ق ٢٦٤/ أ.

(٢) ذيل معرفة القرَّاء الكبار ١٥٣٧/٣، ١٥٣٨.

الله بقاءه وأتمَّ نعمته عليه- في إخراج باب (الهجاء) من التَّذييل والتَّكميل لأبي حيَّان.

ذلك، وقد رسمت لهذا البحث خُطَّةً مكوَّنة من هذه المقدِّمة، وقسمين أحدهما للدِّراسة وفيه مبحثان، الأوَّلُ: أبو العبَّاس الأنْدَرَشي حياتُهُ وآثاره، والثَّاني: الضَّرائرُ الشِّعريَّة عند الأنْدَرَشي. والقسم الآخرُ للنَّصِّ المحقَّق، وقد صدَّرتُهُ بمقدِّمةٍ فيها حديثٌ عن نسبة هذا الباب إلى كتاب (التَّحصيل والتَّمثيل لأحكام كتاب التَّسهيل) لأحمد بن سعد الأنْدَرَشي، ووصفٌ لنُسخته الخطيَّة الفريدة، ومنهجي في تحقيقه، ثمَّ قفَّيتُها بالنَّصِّ المحقَّقِ.

وبعد، فقد بذلتُ في إخراج النَّصِّ والتَّعليق عليه ما وسعته طاقتي وبلغته معرفتي، فإنْ أصبت فهو فضلٌ من الله وحده، له الحمدُ والشُّكر لا أحصي ثناءً عليه، وإنْ أخطأتُ فأستغفرُ اللهَ وأتوبُ إليه، والحمدُ لله أوَّلًا وآخرا، والصَّلاةُ والسَّلامُ على نبيِّنا محمَّد وعلى آله وصحبه أجمعين.

القسم الأوَّل

المبحث الأوَّل: أبو العباس الأنْدَرَشي، حياتُهُ وآثارُهُ[١]

- **اسمُهُ ونسبُهُ:**

هو أبو العبَّاس[٢] أحمدُ بن سعد بن محمَّد[٣]، ضياءُ الدِّين[٤] الأَنْدَرَشِيُّ العَكَّري[٥] النَّحويُّ المفسِّرُ الصُّوفيُّ[٦] الغسَّانيُّ[٧] الفقيهُ الأصولي اللُّغوي المالكي[٨].

---

(١) استغنيت عن إجمال المصادر هنا بالتَّفصيل الآتي.

(٢) هكذا عند الأكثرين، وزاد المطري: "أبو جعفر". ذيل معرفة القرَّاء الكبار ١٥٣٨/٣.

(٣) هذا اسمُ جدِّه عند معظم من ترجم له، وقيل: عبد الله. انظر: الدرر الكامنة ٨٢/١، وديوان الإسلام ١٥٠/١.

(٤) انظر: ذيل معرفة القرَّاء الكبار ١٥٣٨/٣، وغاية النِّهاية ٢١٤/١، وهديَّة العارفين ١١١/١، وقيل: "شهاب الدِّين". انظر: نيل الأمل في ذيل الدُّول ١٩٣/١، والرَّوض العاطر ١٦٠/١. وأثبتُّ الأوَّلَ في المتن لتقدُّم أوَّل مَنْ وقفتُ عليه من القائلين به وهو ابنُ عفيف الدِّين المطري ت٧٦٥هـ.

(٥) بفتح العين المهملة وتشديد الكاف بعدها راءٌ مهملة. انظر: المشتبه ٤٦٨/٢، والتَّبصير ١٠١٧/٣، والتَّوضيح ٣١٧/٦، وتاريخ ابن قاضي شهبة ٦٧٨/١. وبقي ممَّا يحتاجُ إلى تبصير وتوضيح (عكَّر) هذه التي نُسب إليها، وقد تطلَّبتها فيما بين يدي من مصادر فلم أظفر بشيء. وقد تحرَّف هذا اللَّقب إلى "العسكري" في مصادر كثيرة، وإلى "العكبري" في ذيل معرفة القرَّاء الكبار١٥٣٧/٣، وإلى "العَكِّي" في الرَّوض العاطر١٦٠/١ وقد ضبطه ضبط عبارةٍ على أنَّه بالياء، وإلى "المعرِّي" على غلاف نسخة ولي الدِّين جار الله ذات الرَّقم (١٩٠٦).

(٦) في المعجم المختصّ ١٩: "الصُّولي"، وهو تحريفٌ ظاهر، وصوابُهُ: الصُّوفي –وهو الأقرب– أو الأصولي.

(٧) انظر: الوفيات لابن رافع ١٢٨/٢، وتاريخ ابن قاضي شهبة ٦٧٦/١.

(٨) انظر: ذيل معرفة القرَّاء الكبار ١٥٣٨/٣، ودرَّة الحجال ١٣٣/١. وبقي من ألقابه: (القرشي)، انفرد به صاحب درَّة الحجال ١٣٣/١، و(العُنَّابي) انفرد بها صاحب الرَّوض العاطر ١٦٠/١.

- **مولدُهُ ونشْأتُهُ:**

وُلِد أبو العبَّاس في أَنْدَرَشَ[١]، وهي مدينةٌ من أعمال الْمِرْيَة، بعد سنة تسعين وستِّمئة، قيل: في السَّنة الأولى بعدها، وقيل: على رأس السَّبعمئة[٢].

وفيها نشأ وتلقَّى تعليمَهُ الأوَّل، وكانت البدايةُ مع القراءات والعربيَّة، فقد أخذهما عن شيوخ بلدته الآتي ذكرُهُم، ولم تُشِر المصادرُ إلى شيءٍ من أخبار أُسرته الكبيرة أو الصَّغيرة.

- **أخلاقُهُ وثناءُ العلماءِ عليه:**

يجمع المترجمون على أنَّ ضياء الدِّين الأنْدَرَشي كان ديِّنًا ورِعًا صَيِّنًا منقبضًا عن النَّاس، لم يكن يُشغله عن العلم والتَّعليم شاغلٌ، وكانوا يَعجبون أيَّما عجبٍ من أمره في ذلك، حتَّى قال عصريُّه الصَّفديُّ: "لم أرَ في عُمُري، ولا رأى غيري مثلَ انجماعه ولا مثلَ اطِّراحه أمور النَّاس ودفاعه"[٣].

وانفرد عصريُّهُ ابنُ عفيف الدِّين الْمَطري بوصفه بـ"الأستاذ العلَّامة الأوحد الأكمل المتفنِّن المقرئ الزَّاهد الأوحد [كذا]، القانت القُدْوة، فريدُ دهره ووحيدُ عصره... الكاملُ في العلوم، والفريدُ في الفنون"[٤].

---

(١) بفتح الهمزة وسكون النُّون وفتح الدَّال والرَّاء، وبالشِّين المعجمة، واسمُها على نهرها أو على حصنها، وقد زاد ياقوتٌ الحموي في اسمها ألفًا بعد الرَّاء هكذا: أَنْدَرَاش، وتابعه مختصِرُ معجمه. انظر: معجم البلدان ٢٦٠/١، والْمُغرِب في حُلَى المغرب ٢٣٥، ومراصد الاطِّلاع ١٢٢/١، وموسوعة الدِّيار الأندلسيَّة ١٤٢/١.

(٢) انظر: ذيل معرفة القرَّاء الكبار ١٥٣٨/٣، وأعيان العصر ٢١٧/١، وغاية النِّهاية ٢١٤/١، وبغية الوعاة ٢٦٥/١.

(٣) أعيان العصر ٢١٦/١.

(٤) انظر: ذيل معرفة القرَّاء الكبار ١٥٣٧/٣، ١٥٣٨.

- **شيوخُهُ[1]:**

أ- أنْدَرَش:

١.أبو عبد الله محمد بن عثمان بن موسى القُرَشي النَّهري الأنْدَرَشي، قرأ عليه القراءات السَّبع، وأخذ عنه العربيَّة[2].

٢.القاسم بن أحمد بن جابر القاضي، لم أقف على ترجمته، قرأ عليه الفقه، وناب عنه في القضاء[3].

٣. أبو محمد، قاسمُ بن عبد الكريم بن جابر الأنصاري، المعروفُ بـ(ابن جابر)، أخذ عنه العربيَّة، ومختصرَ ابن الحاجب في مذهب مالك، والتَّنقيح للشِّهاب القَرَافي في أصول الفقه روايةً ودراية [4].

ب- الْمِرْيَة:

٤. أبو الحسن بن أبي العَيْش، ذكره ابنُ القاضي المكناسي[5]، ولم يبيّن العلم الذي أخذه أبو العبَّاس عنه، وليس لهذا الشَّيخ ترجمةٌ وافية في كُتب التَّراجم، وإنَّما يرد اسمه في تراجم من قرأ عليه من العلماء، ويظهر أنَّه كان يُقرِئُ القراءاتِ السَّبعَ والعربيَّة.

---

(١) رتَّبتهم وفق رحلة أبي العبَّاس الأندرشي العلميَّة، وذكرتُ من تواريخ وفياتهم ما ذُكِرَ.

(٢) انظر: ذيل معرفة القرَّاء الكبار ١٥٣٨/٣.

(٣) انظر: دُرَّة الحجال ١٣٣/١.

(٤) انظر: ذيل معرفة القرَّاء الكبار ١٥٣٨/٣، والإحاطة في أخبار غرناطة ٢٦٢/٤، وغاية النِّهاية ٢١٤/١، ودرَّة الحجال ١٣٣/١.

(٥) انظر: دُرَّة الحجال ١٣٣/١.

ت- مالَقَة:

٥. أبو عبد الله محمَّد بن محمَّد بن عمر الطَّنْجِي الهاشمي، أخذ عنه القراءات وعَرَض عليه الشَّاطبيَّة رواية ودراية بجامع مالَقَة[١].

٦. أبو جعفر، أحمدُ بن الحسن الكَلاعي، المعروف بـ(ابن الزَّيَّات)، من أهل بَلَّش القريبة من مالقة، توفي سنة ٧٢٨هـ[٢]، قرأ عليه بعض القراءات، والعربيَّةَ، وبحث عدَّة كُتُب[٣].

ث- مصر:

٧. علاء الدِّين، أبو الحسن عليُّ بن إسماعيل القُونَوي، فقيهٌ شافعيٌّ، قَدِمَ إلى مصر في نهاية القرن السَّابع وتصدَّر لتدريس التَّفسير والفقه والأصول، لقيه أبو العبَّاس في مصر وحضر مجالسه في التَّفسير والفقه وأصوله، وصحبه مُدَّةً، توفي بدمشق سنة ٧٢٧هـ[٤].

٨. أبو حيَّان، محمد بن يوسف الجيَّاني الأندلسي، أثيرُ الدِّين المتوفى سنة ٧٤٥هـ، ذكرت بعض كتب التَّراجم أنَّ أبا العباس حضر دروسه في النَّحو، وعرض عليه التَّسهيل وبَحَثَهُ، وأظنُّه نال منه أكثر من ذلك وبخاصَّة في التَّفسير والقراءات؛ فأبو حيَّان -ح- دائرةُ معارف، وقد قيل: إنَّ الأندرشي صَحِبَهُ مُدَّةً[٥].

---

(١) انظر: ذيل معرفة القرَّاء الكبار ١٥٣٨/٣.

(٢) انظر: توضيح المشتبه ٥٠١/١، وشجرة النُّور الزَّكيَّة في طبقات المالكيَّة ٣٠٥/١.

(٣) انظر: ذيل معرفة القرَّاء الكبار ١٥٣٨/٣.

(٤) انظر: أعيان العصر ٢٨٥/٣، وذيل معرفة القرَّاء الكبار ١٥٣٩/٣، والدُّرر الكامنة ١٥/٣، ١٦.

(٥) انظر: ذيل معرفة القرَّاء الكبار ١٥٣٩/٣.

٩. التَّقيُّ الصَّائغ، محمَّد بن أحمد بن عبد الخالق الصَّائغ المصري الشَّافعي، أخذ عنه أبو العبَّاس القراءات السَّبع[١]، توفي بمصر سنة ٧٢٥هـ.

ج- دمشق:

١٠. جلال الدِّين، محمد بن عمر بن عبد الرحمن، المعروف بـ(الخطيب القزويني)، صَحِبَهُ مُدَّةً، فقرأ عليه مصنَّفاتِهِ ومنها التَّلخيص والإيضاح في علم المعاني، وقرأ عليه تسهيل الفوائد في النَّحو وغيره، توفي سنة ٧٣٩هـ[٢].

هذا، وقد طال مُقام أبي العبَّاس في دمشق، حتَّى قيل: إنَّه أقام فيها قريبًا من ثلاثين سنة[٣]، فإذا كان عمره ستِّين سنة أو يزيد قليلًا، فهذا يعني أنَّه أقام فيها نصفَ عمره، ولا شكَّ أنَّه لقي شيوخها وجالسهم ودارسهم، قال الذَّهبي: "جلستُ معه"[٤].

وقيل: إنَّه سَمِعَ الحديثَ من القاسم بن عساكر[٥]، وفي هذا السَّماع نظرٌ؛ فالقاسم بن علي بن الحسن وُلِد سنة ٥٢٧هـ وتُوفي سنة ٦٠٠هـ!

- **تلاميذُهُ:**

فتح الله -ﷻ- على ضياء الدِّين الأنْدَرَشي في التَّفسير والقراءات والأصول والنَّحو، ووصفته كُتب التَّراجم بالبارع في علم النَّحو، وقد تصدَّر لتدريسه في الجامع الأموي بدمشق، لكنَّ كُتُب التَّراجم لم تذكر من تلاميذه إلَّا ثلاثةً، وهم

---

(١) انظر: المعجم المختصّ للذَّهبي ١٩، والدُّرر الكامنة ٨٢/١.

(٢) انظر: ذيل معرفة القرَّاء الكبار ١٥٣٨/٣.

(٣) انظر: البداية والنِّهاية ٣٩٧/١٦.

(٤) المعجم المختصّ ١٩.

(٥) انظر: الوفيات لابن رافع ١٢٨/٢، وتاريخ ابن قاضي شهبة ٦٧٧/١.

-مرتَّبين بحسب وفياتهم-:

١. شمسُ الدِّين محمد بن أحمد بن عبد الهادي الحنبلي، المعروف بـ(ابن عبد الهادي)، الحافظُ صاحبُ التَّصانيف، ذكر الصَّفدي أنَّه أخذ العربيَّة عن أبي العبَّاس أحمد بن سعد الأندرشي، وأنَّه قرأ عليه التَّسهيل، وزاد فقال: "وعلَّق على (التَّسهيل) مجلَّدين تأذَّى بذلك منه أبو العباس الأندرشي"[(١)]. ولم أجد تفسيرًا لذلك إلَّا أنْ تكون هذه التَّعليقات ردودًا على شيخه، وقد تُوفِّي ابنُ عبد الهادي سنة ٧٤٤هـ[(٢)].

٢. عمر بن محمد بن أبي الطَّيِّب الدِّمَشقي، المعروف بـ(ابن أبي الطَّيِّب)، أخذ العربيَّة عن أبي العباس الأندرشي، وتوفي سنة ٧٦٩هـ[(٣)].

٣. تاج الدِّين عبد الوهَّاب بن علي بن عبد الكافي السُّبكي، صاحب طبقات الشَّافعيَّة الكُبرى، والمُتفنِّن في علومٍ كثيرة، ذكر أنَّه قرأ على أبي العبَّاس الأندرشي بالجامع الأموي[(٤)]، وقد نقل عنه في (الأشباه والنَّظائر)[(٥)]، وتوفي سنة ٧٧١هـ.

هذا، وفي نفسي شكٌّ من عبارةٍ وقفتُ عليها في (ذيل معرفة القُرَّاء الكبار) لابن عفيف الدِّين المطري؛ وذلك أنَّه ترجم للأندرشي ثم ذكر شيوخه، وبين الأوَّل والثَّاني منهما أثبت المحقِّق العبارة هكذا: "وبحثتُ عليه عِدَّة كتُبٍ في

---

(١) أعيان العصر ٢٧٣/٤، ٢٧٤. وانظر: الوافي بالوفيات ١١٣/٢، ١١٤.

(٢) انظر: أعيان العصر ٢٧٤/٤، والوافي بالوفيات ١١٣/٢.

(٣) انظر: الوفيات لابن رافع ٣٣٠/٢، والدُّرر الكامنة ١١٣/٣.

(٤) طبقات الشَّافعيَّة الكبرى ٣٩٩/١٠.

(٥) في موضعٍ واحدٍ فقط. انظر: الأشباه والنَّظائر ٢٣٩/٢.

العربيَّة وغيرها"[1]. وهمَّش على "عليه" فقال: "هكذا ورد في نصِّ نُسخة «ا» ولعلَّ الصَّواب: «عنه» بدل عليه". قلتُ: الأقربُ عندي أنَّها: "وبحث عليه"، والضَّمير يعود إلى شيخه السَّابق أبي عبد الله القرشي، أي: أخذ عنه هذه الكتب روايةً ودِراية.

- **وفاتُهُ:**

لم يختلف المترجمون في أنَّ وفاته كانت بدمشق، ولكنَّهم اختلفوا في تعيين السَّنة؛ فذهب أكثرهم إلى أنَّها كانت يوم السَّبت، سادس ذي القَعْدة سنة خمسين وسبعمئة، وذهب بعضهم إلى أنَّها كانت في المحرَّم من سنة إحدى وخمسين وسبعمئة[2]، والأوَّلُ أرجح؛ لأنَّه قول جمهور المترجمين، وقد دُفِن – رَحِمَهُ اللهُ – في تربة القاضي السُّبكي بسفح قاسيون.

- **آثارُهُ:**

تقدَّمت الإشارة إلى أنَّ ضياء الدِّين الأندرشي – رَحِمَهُ اللهُ – كان منقطعًا للعلم والتَّعليم، وأنَّه متفنِّنٌ في العلوم، أناله الله ﷻ منها حظًّا وافرًا، وقد ترك مع هذا الثَّناء العاطر أثرين لا ثالث لهما، وهما:

١. **التَّحصيل والتَّمثيل لأحكام كتاب التَّسهيل**، وهو شرحٌ بسيطٌ على طريقة المزج لكتاب (تسهيل الفوائد) لابن مالك – رَحِمَهُ اللهُ –، قُدِّر حجْمُهُ بأربعة مجلَّدات، وقد سَلِمَ لنا منها ثلاثةٌ، هي الأوَّل والثَّاني والرَّابع، فأمَّا الثَّالثُ فهو مفقودٌ، وأمَّا الثَّلاثة الباقية فبقيت في حكم المفقود؛ لأنَّها كانت منسوبةً

(١) ذيل معرفة القرَّاء الكبار ١٥٣٨/٣.

(٢) انظر: ذيل معرفة القرَّاء الكبار ١٥٣٩/٣، وغاية النّهاية ٢١٥/١.

إلى غير واحدٍ من العلماء، حتى هيَّأ الله ﷻ لها أخي المفضال أحمد بن مشرف الشَّمري ليردَّها إلى صاحبها[1]، وهي محقَّقةٌ، نُشِر الأوَّل منها وبعض الثَّاني[2]، وبقي الرَّابع انتهى من تحقيق معظمه ودراسته أخي أحمد، وتنازل لي – مشكورًا مأجورًا – عن الباب الأخير منه، وهو الذي تجده في القسم الثَّاني من بحثي هذا.

٢. **عُمْدَةُ الأخيار في تحرير علوم الأخبار**، وهو كتابٌ اختصر فيه (تهذيب الكمال) للحافظ المِزِّي، له نُسخةٌ خطيَّةٌ محفوظةٌ في مكتبة (ملك الوطنيَّة) بطهران، بالرَّقم (٣٥٨٠)، وعددُ أوراقها: ٢٦٩ ورقة، نُسِخت في القرن التَّاسع الهجري[3]، ولم أقف عليه محقَّقًا أو مسجَّلا للتَّحقيق.

وهذا بإجماع مصادر ترجمته، وقد وجدت المقريزيَّ ينسبُ إليه شرحًا لكتاب سيبويه قال: "في أربعة أسفار"[4]، وهو وهمٌ؛ فالذي في أربعة أسفار هو شرح التَّسهيل السَّالف الذِّكر.

وبعد، فالذي يبدو لي أنَّ أبا العباس – رَحِمَهُ اللهُ – شُغِل بالتَّعليم عن التَّأليف؛ فإنَّهم ذكروا أنَّه شرع في تأليف تفسير وصفوه بالكبير ولكنْ سبَقَ أجلُهُ أجلَه، وسجَّل لنا هو في آخر (التَّحصيل والتَّمثيل) أنَّه ينوي تأليفَ كتابٍ في

---

(١) وذلك في رسالته التي انتهى من إعدادها لنيل درجة الدُّكتوراه من قسم النَّحو والصَّرف وفقه اللُّغة بكليَّة اللُّغة العربيَّة بجامعة الإمام محمَّد بن سعود الإسلاميَّة، وستُناقش قريبًا بإذن الله تعالى.

(٢) سيأتي الكلامُ عليها في وصف نُسخ الكتاب الخطيَّة.

(٣) انظر: الفهرس الشَّامل للتُّراث العربي الإسلامي المخطوط (الحديث النَّبوي الشَّريف وعلومه ورجاله) ١٠٩٦. وعندي صورتُها.

(٤) السُّلوك لمعرفة دول الملوك ٨١١/٢.

النَّحو يشتمل على قواعده وأحكامه وما يُحتاجُ إليه من تعليلاته[1].

* * *

(١) انظر: التَّحصيل والتَّمثيل (تشستربتي) ق ٢٧٣/ب.

المبحث الثَّاني: الضَّرائر الشِّعرية عند الأنْدَرَشي:

يندرج هذا الباب في جُمْلَةِ ما استدركه الأندرشي على متن التَّسهيل، وقد عقدتُ له هذا الموضع في بحثي لإيجاز الحديث عنه في أربع نقاط: الأولى: غرض المؤلِّف من هذا الباب. والثَّانية: مفهوم الضَّرورة عنده. والثَّالثة: صلةُ هذا الباب بنظيره في شرح الجمل لابن عصفور. والرَّابعة: منهج الأندرشي في عرض مادَّته.

١. الغرض من باب الضَّرائر الشِّعرية:

لقد لخَّص الأندرشي غرضه من هذا الباب في أمرين: الحاجةِ، والعادة، فأمَّا الحاجةُ فهي أنَّ موضوع علم النَّحو هو كلامُ العرب الفصحاء، وكلامُ العرب شعرٌ ونثر؛ فطالبُ النَّحو محتاجٌ إلى إشباع القول عن هذين الصِّنفين، وكما أنَّ الشَّاعر محتاجٌ في وزْنِ شعره وضبطه إلى زيادةٍ أو نقصٍ أو تقديمٍ أو تأخيرٍ أو بدل، فكذلك طالبُ النَّحو محتاجٌ في ضبط صناعته إلى معرفة هذه الوجوه في الشِّعر، المقيسِ منها وغيرِ المقيس، والحسنِ منها والقبيح، والمتَّفقِ عليه بين العلماء والمختلفِ فيه، كُلُّ أولئك ممَّا تدعو الحاجةُ إلى إفراد الكلام عليه وتخصيصه ببابٍ مستقلٍّ.

فهذه الحاجة، وأمَّا العادةُ فهي التي جرى عليها المصنِّفون في علم النَّحو من تخصيص الشِّعر ببابٍ تُبْرَزُ فيه الأحكامُ الخاصَّةُ به[١].

٢. مفهوم الضَّرورة عند الأنْدرَشي:

أورد الأندرشي خلافَ النَّحويِّين في تعريف الضَّرورة، وهو خلافٌ مشهورٌ،

(١) سيأتي التَّعليقُ على هذه العادة في موضعه من التَّحقيق.

واختار منها قول القائل بأنَّ الضَّرورة الشَّعريَّة هي "الاضطرارُ، بحيثُ لا يجدُ بُدًّا من ذلك، بقيد أنْ يكون إمَّا ردَّ فرعٍ إلى أصلٍ، أو تشبيهٍ غير جائزٍ بجائزٍ"(١)، وعلَّل لاختياره هذا بأنَّه الموافقُ لمفهوم الضَّرورة من حيثُ هي، مع ردِّ القولين الآخرين. وهو بعد هذا مختصرٌ ما وجده عند ابن عصفورٍ من أدلِّة أصحاب القولين الآخرين وما فنَّد به ابنُ عصفورٍ أدلَّتهم.

٣. صلة هذا الباب بنظيره في (شرح الجمل) لابن عصفور:

إنَّ من نِعَمَ الله ﷻ على ابن عصفور – رَحِمَهُ اللهُ – أنْ هدى بعضَ تلاميذه وتلاميذَ تلاميذه لخدمة مؤلَّفاته بالتَّدريس والتَّهذيب والتَّرتيب؛ فهذا الأندرشي يتأثَّرُ شيخَهُ أبا حيَّان – رَحِمَها اللهُ – في الاعتماد على شرح الجمل الكبير، والممتع في التَّصريف(٢)؛ فإنَّ أثرهما في شرحه لا يخفى، وإنْ لم يصرّح بذلك؛ فإنَّ ما نقلَهُ عنهما كفَلَق الصُّبْح وانبلاج الفجر، وإنَّ فيه تصديقًا لقول ابن كثير – رَحِمَهُ اللهُ – في ترجمته له: "وكان نقَّالًا في النَّحو"(٣).

نعم، لكنَّه في هذا الباب لم يكن نقلًا لصورته الأولى التي لابن عصفور كما صنع الصفَّارُ البَطَلْيَوْسي(٤)، بل رتَّبه وهذَّبه، وهذا غرضٌ من الأغراض السَّبعة التي يؤلِّف فيها أهلُ العلم وذوو التَّمييز الصَّحيح، كما يقول ابن حزم – رَحِمَهُ

---

(١) التَّحصيل والتَّمثيل (تشستربتي) ق ٢٦٤/ أ.

(٢) اختصرهما أبو حيَّان في كتابيه (الموفور من شرح ابن عصفور)، و(المبدع في تلخيص الممتع) وهما محقَّقان ومطبوعان، واختصر (المقرَّب) أيضًا وسمَّاه (تقريب المقرَّب)، وهو محقَّقٌ ومطبوع.

(٣) البداية والنِّهاية ٣٩٧/١٦. وليس عيبًا على كلِّ حالٍ؛ فإنَّه من عادة التَّصنيف المقبولة عندهم، وبعض المصنِّفين كُتُبُه أقلُّ من علمه، وبعضُهم بخلاف ذلك.

(٤) انظر: مقدمة محقِّق السِّفر الأوَّل من شرح الصَّفَّار ٣٤/١، ٣٥.

اللهُ[1]–، ثمَّ إنَّه بعد ذلك لم يُخْلِ نقلَهُ في بعض المواضع من تعقُّبٍ لبعض ما جاء به ابنُ عصفور، وإنْ قلّ.

٤. منهج الأندرشي في عرض الضَّرائر الشِّعرية:

سار الأندرشي على خُطَّة ابن عصفور في عرض هذا الباب، وذلك بعد تصديره للباب ببيان الغرض منه؛ إذْ بدأ بما بدأ به ابنُ عصفور وهو الحديث عن خلاف النَّحويّين في مفهوم الضَّرورة الشِّعريَّة، ثم ثنَّى بأنواع الضَّرائر، وهي: الزِّيادة، والحذف، والتَّقديم، والتَّأخير، والبدل، غير أنَّه أجرى قلمَهُ بعد ذلك في التَّهذيب، وفي ترتيب بعض المواضع، فأمَّا التَّهذيب فإنَّه خلَّص الكلام من الحشو والتَّكرار، وحذَف كثيرًا ممَّا علَّق به ابنُ عصفور على شواهده، وزاد فاقتصر على بعض الشَّواهد في بعض المواضع؛ فكان جُمْلَةُ ما ذكره من شواهد ابن عصفور ثلاثةً وأربعين ومئة شاهد، وجُملةُ ما تركه منها خمسةً وثلاثين شاهدًا، وممَّا اكتفى بموضع الشَّاهد في البيت أو بالشَّطر الذي فيه الشَّاهد.

ويمكنُ أنْ يُعدَّ من صور التَّهذيب استعمالُهُ أسلوب اللَّف والنَّشر –ويسمِّيه البلاغيُّون الطَّيَّ والنَّشر– وهو "أنْ يُذْكَرَ مُتعدِّدٌ، ثم يُذكر ما لكلٍّ من أفراده شائعًا من غير تعيين؛ اعتمادًا على تصرُّف السَّامع في تمييز ما لكلِّ واحدٍ منها وردِّهِ إلى ما هو له"[2].

وأمَّا التَّرتيب فعملُهُ فيه ظاهرٌ، وأوَّلُ ما يصادفك منه أنَّه فرَّع النَّوع الأوَّل وهو (الزِّيادة) في ثلاثة عشر صنفًا، وجعل تحت الأوَّل منها ثلاثة أضرب،

(١) انظر: رسائل ابن حزم ٤/١٠٣.

(٢) معجم البلاغة العربيَّة ٣٩٢.

وجعل تحت الثَّالث عشر ضربين، وكانت عند ابن عصفور منحصرةً في زيادة حرفٍ أو زيادةِ حركة.

ثم تراه في النَّوع الثَّاني وهو (الحذف) يعكس ترتيب ابنِ عصفور؛ فيبدأ بالْمُتَّفق على جوازه ويعبِّر عنه بالصِّنف الأوَّل ويجعله في ضربين، ثم يرتِّب الثَّاني منهما في وجوهٍ، ويصدِّر الأوَّل منها بقوله: "الأوَّل"، ثم يترك هذا ويتأثَّر ابنَ عصفور في تشريكها بالعاطف فيقول مثلًا: "ومن ذلك"، أو "ومن هذا الضَّرب"، أو "ومنه أيضًا"، أو "ويدخل في المحذوف على هذا الوجه"، أو "وقريبٌ منه"، وكأنَّه نسي ما قدَّم، أو لأنَّه ألَّفه في جلستين أو أكثر؛ فانقطعت الفكرة السَّابقة في ترتيبه، وقد استمرَّ هذا الانقطاع إلى نهاية هذا النَّوع، مع تقديمٍ وتأخير لهذه الوجوه عمَّا كانت عليه في شرح الجمل، ولم أجد لذلك تفسيرًا إلَّا أنْ يكون من فروق نسخ شرح الجمل.

ويأتي بعد ذلك بالنَّوع الثَّالث وهو (البدل) فيرتِّب مواضعه في اثني عشر ضربًا، دون تقديمٍ أو تأخيرٍ. ومع أنَّه رجَّح ما رجَّحَهُ ابنُ عصفور من عدِّ (تغيير الإعراب) و(تذكير المؤنَّث أو عكسه) من صور البدل إلَّا أنَّه تأثَّر ابنَ عصفور في تأخير الحديث عنه إلى آخر الباب.

وأمَّا النَّوعُ الرَّابع وهو (التَّقديمُ والتأخير) فإنَّه صدَّره بالمقيس المشهور –وفق تعبيره – وهو الفصلُ بين المتضايفين بشبه الجملة، ووافق في ذلك ابنَ عصفور، ثم خالفه في مسألة الفصل بينهما بغير شبه الجملة، واقتصر على شاهدين للمقيس من جملة أربعة شواهد أوردها ابنُ عصفور لهذه المسألة.

وكان ابنُ عصفور ينصُّ على غير المقيس، ثم يعطف عليه بقوله: "ومنه..."

أو "ومثله..." وهكذا، واكتفى الأندرشي بالثَّانية دون النَّصِّ على عدم قياسيَّته.

وبعد، فهو في كلِّ ما تقدَّم لم يصرّح بما أخذه عن ابن عصفور، ولم يذكره في هذا الباب إلَّا في ثلاثة مواضع[١]، ولم يزد عليه شيئًا، ولم يتعقَّبْهُ إلَّا في موضعين[٢]، وغلب عليه الاتِّباع لا الابتداع، إلَّا في التَّرتيب والتَّهذيب.

* * *

(١) انظر: التَّحصيل والتَّمثيل (تشستربتي) ق ٢٦٤/ أ، ٢٦٦/أ، ٢٧٢/أ

(٢) انظر: السَّابق ق ٢٦٤/ أ، ٢٦٦/أ.

القسم الثَّاني: التَّحقيق

أوَّلا: مقدمة التَّحقيق:

لمقدِّمة التَّحقيق عناصرُ محدَّدة وضعها أربابُ هذه الصِّناعة، وهي: توثيقُ عنوان الكتاب، وتوثيقُ نسبته إلى مؤلِّفه، ووصفُ النُّسخ الخطيَّة وصور منها، وبيانُ منهج التَّحقيق.

وقبل الشُّروع في بيانها تحسُنُ الإشارة إلى أنَّ هذا الباب المحقَّقَ ذيلٌ لشرحٍ من الشُّروح البسيطة، وحالُ هذا الشَّرح كحال كثيرٍ من الكُتُب الكبيرة في تراثنا العربي؛ من حيث توافرُ نُسخةٍ خطيَّة تامَّة، فإنَّك لا تكادُ تجدُ ذلك، وإنَّما يكون الكتابُ البسيط أجزاءً مفرَّقة من نُسخٍ متعدِّدة.

لهذا الشَّرح قِطَعٌ غيرُ متجاورات، فمنه قطعةٌ في دار الكتب المصريَّة محفوظةٌ بالرَّقم (٦٦ نحو) ومادَّتُها من أوَّل الكتاب إلى نهاية باب الاستثناء، وعددُ أوراقها (٢٨٦) ورقة، وقد حُقِّقت في مصر ونُسِبت خطأً إلى ابن هانئ إسماعيل بن محمد بن محمد بن علي (ت: ٧٧١هـ)، واستدلَّ المحقِّقُ الدُّكتور محمَّد عبد العزيز علي مكّي على هذه النِّسبة بأنَّ القطعة بخطِّ تلميذه ابن خطيب المنصوريَّة (ت: ٨٠٩هـ)، وأنَّها شرحٌ للتَّسهيل غيرُ تامٍّ؛ فهو يوافقُ ما نسبه المترجمون له من أنَّه شَرَح التَّسهيل ولم يتمَّه[1]. وهذا مردودٌ بأمورٍ ثلاثة:

أحدها: أنَّ ابن خطيب المنصوريَّة نفسَهُ نقل عن هذا الشَّرح في مواضع من كتابه (مقصد السَّالك إلى ألفيَّة ابن مالك) وعزا نقوله إلى الأنْدَرَشي[2].

---

(١) انظر: مقدِّمة تحقيق (النِّصف الأوَّل من مخطوط التَّحصيل والتَّمثيل) ١/٣٥.

(٢) انظر: مقصد السَّالك (تح عبد الله العتيبي) ١/١١١، ١٢٣، ٢٦٣، ٢/٣٧٢، ٣٨٠، ٣/٨١٠.

وثانيها: أنَّ هذا الشَّرح تامٌّ، قال الشَّارحُ في آخره: "إلى هذا الموضع آخرُ كتاب التَّسهيل"[١] ثم استدرك بابًا للضَّرائر الشِّعريَّة، ثم قال النَّاسخُ في قيد الفراغ: "كَمُلَ شرحُ كتاب التَّسهيل في النَّحو..."[٢].

وثالثها – وهو للاستئناس–: أنَّ هذا لا يوافقُ منهجَ ابنِ هانئ فيما وصلنا من شرحه لألفيَّة ابن مالك[٣]، ولم يقفِ المحقِّقُ عليه، ولم يذكره في مؤلَّفاته.

وللتَّحصيل والتَّمثيل قطعةٌ ثانية في مكتبة الأسد الوطنيَّة في جزأين، رقم الأوَّل منهما (١٤١٨٦) وعددُ أوراقه (٢٠٢) ورقة، ومادَّتُهُ من قُبيل نهاية باب (إعراب الصَّحيح الآخر) إلى قبيل نهاية باب (الأفعال الدَّاخلة على المبتدأ والخبر) ، ورقم الثَّاني (١٤١٨٧) وعدد أوراقه (٣٣٨) ورقة، ومادَّتُهُ من أوَّل باب النَّائب عن الفاعل إلى نهاية باب الإضافة، وقد حقِّقا في رسالتين علميَّتين، وبحثين محكَّمين، فأمَّا الرِّسالتان فإحداهما في جامعة أم القرى للدُّكتورة فريدة بنت حسن معاجيني[٤]، والأخرى في الجامعة الإسلاميَّة بالمدينة المنوَّرة للدُّكتور ماهر بن دخيل الله الصَّاعدي، وأمَّا البحثان فقد أقامتهما الدُّكتورة فريدة على ثلاثة أبواب منه، وقد نسب الكتاب خطأً لابن عطاء الله التَّنَّسي (ت:

---

(١) التَّحصيل والتَّمثيل (تشستربتي) ق ٢٦٤/أ.

(٢) السَّابق ق ٢٧٣/ب.

(٣) وهو الجزءُ الأوَّل منه، من أوَّل الكتاب إلى منتصف باب النَّعت، وقد حُقِّق في جامعة أمِّ القرى في رسالتين للدُّكتوراه، الأولى للدُّكتور أحمد بن محمد القرشي (١٤١٤هـ)، والثَّانية للدُّكتور بندر بن حمدان الشَّمري (١٤٢٧هـ).

(٤) وحقَّقت بعدها بابين من الشَّرح، هما (باب النَّائب عن الفاعل، وباب اشتغال العامل عن المعمول) ونشرتهما في مجلَّة كليَّة اللُّغة العربيَّة بالمنصورة ع٢٧ ج٣، ٢٠٠٨م، ثم ثلَّثتهما بتحقيق (باب تعدِّي الفعل ولزومه) ونشرته في مجلة عالم المخطوطات والنَّوادر، مج١٥، ع٢، ٢٠١٠م.

٨٠١هـ) في كُلِّ هذه الأعمال، واستدلَّ المحقِّقان على هذه النِّسبة بأدلَّةٍ واهية، يجاب عنها بما ذكراه أنفسُهما، وأذكر منها اثنين، أحدهما: أنَّ اسم الكتاب ونسبتَه جاءا على صفحة العنوان هكذا: "شرح التَّسهيل لابن عطاء الله التَّنَّسي" ويجاب عنه بما ذكراه من أنَّ "هذه العبارة كُتِبت بخطٍّ حديثٍ مغاير للخطِّ الذي كُتِبَتْ به المخطوطةُ من الدَّاخل"(١).

والآخر: أنَّ كتب التَّراجم لم تذكر مَنْ شرَح التَّسهيل ووصل فيه إلى الصَّرف ولم يكمله غيرَ ابن عطاء(٢). ويجاب عنه بما ذكراه في وصف مادَّة نُسختهما؛ فإنَّها تنتهي إلى باب الإضافة(٣).

وللتَّحصيل والتَّمثيل قطعةٌ ثالثة في مكتبة ولي الدِّين جار الله، في مجلَّدين يظهرُ من تاريخ النَّسخ أنَّهما ملفَّقان من نسختين بخطِّ ناسخٍ واحدٍ هو أحمد بن عبد الرحمن بن عبد الله الحنبلي، الأوَّل منهما محفوظٌ بالرَّقم (١٩٠٦) وعدد أوراقه (٢٥٠) ورقة، ومؤرَّخٌ باليوم العاشر من ذي الحجَّة من سنة ثلاث وثلاثين وسبعمئة، ومادَّتُهُ من أوَّل الكتاب إلى نهاية باب المفعول معه(٤)، والثَّاني محفوظٌ

---

(١) مقدِّمة تحقيق شرح التَّنَّسي (فريدة) ٢٦/١، و(ماهر) ٣٣.

(٢) مقدِّمة تحقيق شرح التَّنَّسي (فريدة) ٢٧/١، و(ماهر) ٣٣، ٧٢.

(٣) مقدِّمة تحقيق شرح التَّنَّسي (فريدة) ٢٤/١-٢٦، و(ماهر) ٧٢.

(٤) عنوانها: "الأوَّل من شرح التَّحصيل لأبي العباس المعرّي" وكتب عليه ولي الدِّين جار الله -وهو ذو معرفةٍ بأنساب الكتب- حاشيتين، قال في الأولى: "المسمَّى بالتَّحصيل، ولعلَّه لابن هشام صاحب مغني اللَّبيب، وينقلُ عن شيخه أثير الدِّين أبي حيان، وله شرحٌ كبيرٌ على التَّسهيل وأجاب عن اعتراضاته عليه ناظرُ الجيش في شرحه للتَّسهيل". وقال في الأخرى: "وهذا المجلّد ثلث الشَّرح، ويتمُّ بمجلَّدين آخرين". قلتُ: شرحُ ابنِ هشامٍ لم يكتمل، وعنوانُهُ: التَّحصيل والتَّفصيل لكتاب التَّذييل والتَّكميل. وانظر: آثار ابن هشام تصنيف واستدراك ٤٨.

بالرَّقم (١٩٠٨) وعدد أوراقه (٢٣٢) ورقة، ومؤرَّخٌ باليوم السَّادس من رمضان من سنة ثلاث وثلاثين وسبعمئة، ومادَّتُهُ من منتصف باب المفعول فيه إلى نهاية باب البدل[١].

وله قطعةٌ رابعة وهي التي منها هذا الباب المحقَّق، وهي محفوظةٌ في مكتبة تشستربتي بالرَّقم (٥١٨٥)، وسيأتي وصْفُها[٢].

- **تحقيقُ العنوان والنِّسبة إلى المؤلِّف:**

هذا البحث تحقيقٌ لجزءٍ في حُكْم المنفصل عن الكُلِّ؛ إذْ هو مستقلٌّ بموضوعه ومادَّته، ومنهجه أيضًا، فأمَّا تحقيقُ عنوانِ الشَّرح فإنَّه ثابتٌ في مقدِّمة الشَّارح، وذلك قولُهُ: "وسمَّيتُهُ بالتَّحصيل والتَّمثيل لأحكامِ كتابِ التَّسهيل"[٣]، وأمَّا النِّسبة إلى المؤلِّف فإنَّه يلزمُ أوَّلًا توثيق نسبة الشَّرح لأحمد بن سعد الأنْدَرَشي (ت: ٧٥٠هـ)، وهذا مُحْوِجٌ إلى ربْطِ القِطَع السَّابقة ببعضها، والمعوَّلُ عليه هنا هي نسخة جار الله أفندي؛ فهي منقولةٌ عن النُّسخة الأمّ التي هي بخطِّ المصنِّف، ومكتوبةٌ في حياته وفي الجامع الذي يُدرِّسُ فيه – أعني الجامع الأمويَّ – وسَلِمت لنا منها ورقةُ الغلاف ومقدِّمةُ الكتاب، فإذا قوبلت عليها نُسْختا دار الكتب المصريَّة ومكتبة الأسد ثبت أنَّه كتابٌ واحد، وإذا راجعت إحالات المؤلِّف في المجلد الرَّابع ثبت أنَّه كتابٌ واحد، ومنها إحالة في هذا

(١) انتهى أخي محمد سعيد الكبيسي من تحقيق جزءٍ من المجلَّد الثَّاني، من أوَّل باب كم وكأيِّن وكذا إلى نهاية باب حروف الجرّ، في رسالته للدُّكتوراه، التي سيقدِّمها لقسم اللُّغة العربيَّة بكليَّة التَّربية بجامعة الأنبار بالعراق. وبقي منه جزءٌ لم أقف على تسجيله، وهو من أوَّل باب القسم (ق١٦٢/أ) إلى نهاية باب البدل (٢٢٦/ب).

(٢) انتهى من تحقيقها أخي المفضال أحمد بن مشرف الشَّمري، كما ذكرتُ سابقًا.

(٣) نسخة جار الله (١٩٠٦) ق ١/ب.

الباب الذي حقَّقْتُهُ إلى حديثٍ سابقٍ في باب الإضافة[1].

فإذا ثبت ذلك فقد بقي أنْ أُثْبِت أنَّ هذا الباب -أعني الضرائر الشِّعرية- من هذا الكتاب، وهو ثابتٌ بثلاثة أمورٍ:

أحدها: أنَّه بيَّن في غرضه من استدراك هذا الباب على شرح التَّسهيل أنَّ ابن مالك لم يبوِّب للضَّرائر الشِّعرية في كتابه (تسهيل الفوائد)؛ فهو -إذًا- تتمَّة لشرحه على التَّسهيل، وكان قد نصَّ في مقدِّمته على الاستدراك إذْ قال: "... ثم أضمُّ إليه ما وقَعَ لي من حُكْمٍ أو قَيْدٍ أو خلافٍ لم يتضمَّنْهُ كتابُ التَّسهيل، معلِّقًا ذلك كُلِّه حيثُ يناسِبُ"[2].

وثانيها: أنَّه -كما سبق- أحال في موضعٍ منه إلى حديثٍ له في باب الإضافة.

وثالثها: أنَّه مطِّردٌ مع منهجه في الاستدراك؛ فإنَّه التزم الأخذ عن مصنِّفات ابن عصفور فيما يضيفه من فصول، وهذا ظاهرٌ لمن اطَّلع على كتابه، وقد ذكره ابن قاضي شُهبة في حديثه عن شروح التَّسهيل، قال: "وشرحه الشَّيخ أثير الدِّين أبو حيَّان... وشرحه أيضًا تلامذةُ الشَّيخ من شرحه، كأبي العبَّاس أحمد الأنْدَرَشي في أربع مجلَّدات، يشرحُ كلام المصنِّف أوَّلًا وتمثله بمثله ثم يُتْبِعُ ذلك بكلامِ ابن عصفور"[3].

ذلك حديثُ عنوان الكتاب ونسبة الباب إليه، وأمَّا نسبتُهُ إلى أحمد بن

---

(١) انظر: النَّصَّ المحقَّق ق ٢٧٣/ب.

(٢) نسخة جار الله (١٩٠٦) ق ١/ب.

(٣) تراجم طبقات النُّحاة واللُّغويِّين ٩٤.

سعد الأنْدَرَشي فإنَّها ثابتةٌ بأمرين، أحدُهما: ما نقله عنه ابنُ خطيب المنصوريَّة – رَحِمَهُ اللهُ – في كتابه (مقصد السَّالك إلى ألفيَّة ابن مالك)، معزوًّا للأندرشي باسمه وباسم كتابه[1]. وتقدَّم في حديثي عن تلاميذه أنَّ تاج الدِّين السُّبكي قد عزا إليه رأيًا في كتابه (الأشباه والنَّظائر)، ولكنَّه يحتمل أنْ يكون ممَّا سمعه منه، والرَّأي في التَّحصيل والتَّمثيل[2].

والآخر: ما سبق في آثار المؤلِّف من نسبة المترجمين إليه شرحًا على التَّسهيل في أربعة مجلَّدات، وهو ظاهرٌ فيما وصفتُهُ لك من مادَّة الكتاب، وبقي منها جُزْءٌ مفقودٌ يقدَّر بمجلَّد أو دونه.

- **وصف النُّسخة الخطيَّة:**

اعتمدتُ في تحقيق هذا الباب على نسخةٍ فريدةٍ للجُزْء الأخير من شرح الأنْدَرَشي، تقع في ٢٧٣ ورقة، ومقاس الورقة ٢٧×١٩، ومسطرتها ٢٥ سطرًا، ومتوسِّط كلمات السَّطر ١٣ كلمة، وقد كُتِبت بخطٍّ نسخيٍّ واضح، وجاء اسمُ الناسخ في بطاقة الفهرس هكذا: يوسف بن حسن بن محمد المنصوري، وصواب الاسم هو: "يوسف بن حسن بن محمد بن حسن، المعروف بـ(ابن خطيب المنصوريَّة)"، كما هو مُثْبَتٌ في حرد المتن[3]. والباب المحقَّقُ يبدأ من منتصف الورقة ٢٦٤/أ إلى نهاية النُّسخة عند الورقة ٢٧٣/ب.

وقد ضُمَّت إليها من أوَّلها ورقةٌ ليست منها، وكُتب عليها بخطٍّ مغايرٍ لخطِّ

---

(١) انظر: مقصد السَّالك (تح عبد الله العتيبي) ١/١١١، ١٢٣، ٢٦٣، ٢/٣٧٢، ٣٨٠، ٣/٨١٠.

(٢) انظر: التَّحصيل والتَّمثيل (تح إبراهيم حسن) ٨٤٨، والأشباه والنَّظائر ٢/٢٣٩، ٢٤٠.

(٣) انظر: التَّحصيل والتَّمثيل (تشستربتي) ق ٢٧٣/ب.

متنها: "هذا الجُزْءُ الثَّالثُ من شرح التَّسهيل، للعلامة التَّنَّسي تلميذ أبي حيَّان" وفيها حقٌّ وباطِلٌ، فأمَّا الحقُّ فهو أنَّ التَّنسي ابن عطاء الله شرَحَ التَّسهيل، وأمَّا الباطلُ فتلمذتُهُ لأبي حيَّان؛ فإنَّه كان في الخامسة من عمره لَمَّا توفِّي أبو حيَّان – رَحِمَهُما اللهُ – إذْ أجمعت مصادرُ ترجمته على أنَّه وُلِد سنة ٧٤٠هـ(١).

ولاطِّلاعي على خطِّ ابن خطيب المنصوريَّة – رَحِمَهُ اللهُ – فإنِّي أجزم بأنَّ هذه النُّسخة ليست بخطِّه، وإنَّما نسخَها ناسخٌ آخرُ بقيدِ فراغها، ولم يقيِّد نسخه هو.

- **منهج التَّحقيق:**

١. نسختُ الباب وفق القواعد الإملائية المعروفة، مع ضبط ما يحتاجُ إلى ضبطٍ وما يحسُنُ به الضَّبط، ومع مراعاة علامات التَّرقيم.

٢. قابلتُ النَّصَّ على شرح الجمل لابن عصفور، على المطبوع منه ثم على نسخة أبي حيَّان منه؛ إذْ كان هو المصدرَ الرَّئيس الذي اتَّكأ عليه الأنْدَرَشي في تحرير الباب، فتمَّمتُ السَّاقط، وصحَّحتُ التَّصحيف والتَّحريف، ووضعتُ كُلَّ أولئك بين معقوفتين.

٣. خرَّجتُ القراءات القرآنيَّة والأحاديث النَّبويَّة من مصادرها الأصيلة.

٤. وثَّقتُ آراء النَّحويِّين ومذاهبهم، وأعدتها إلى مصادرها من كتب أصحابها، فإنْ لم تكن لهم كتبٌ أو كانت مفقودة وثَّقتُها من كتب النَّحو الأخرى، مقدِّمًا كتب تلاميذهم.

٦. التزمتُ في تخريج الأشعار والأرجاز بالطريقة الآتية:

---

(١) انظر: مقدِّمة تحقيق شرح التَّسهيل للتَّنسي (فريدة) ١/١٣، ١٩.

- ذكر بحره.

- إكماله، مصدَّرًا بقولي: (عجزه كذا) إن كان المحذوف العجزَ، أو (صدره كذا) إن كان المحذوف صدرَه، أو (أوَّله كذا) إن كان المحذوف أكثر من صدره.

- ذكر قائله، والاختلاف فيه إن وجد، وناقشتُ ما يحتاج إلى مناقشة.

- وثَّقتُهُ من ديوان الشَّاعر أو من مجموع شعره إنْ وجدا، أو من المصادر النَّحويَّة مقدِّمًا كتاب سيبويه.

- ذكرتُ اختلاف روايته إن كان في محلِّ الشَّاهد.

- وضَّحتُ الشَّاهد فيه إنْ كان غامضًا.

- أوجزتُ شرح غريب الألفاظ وغريب المعاني بعد الانتهاء من توثيقه، ولم أُحِل إلى مصادر الشَّرح إنْ كان ممَّا تقدَّم في التَّوثيق، فإنْ كان من غيرها ذكرتُهُ بعد ذلك.

٧. علَّقتُ على الآراء والمسائل وما احتاج إلى تعليقٍ، مع ذكر الدَّليل والتَّعليل.

٨. رتَّبْتُ المصادر في الهوامش ترتيبًا تاريخيًّا.

٩. أشرتُ لنهاية الصَّفحة من الورقة بخطٍّ مائلٍ بعد آخر كلمةٍ فيها، ووضعت في الهامش الأيسر رقمها ورمزًا شريطيًّا لصورتها؛ لتسهل مراجعتها.

- **صورة من النُّسخة الخطيَّة:**

استغنيتُ عنها بالرُّموز الشَّريطيَّة للألواح المحقَّقة المشار إليها في رقم (٩).

* * *

النَّصُّ المحقَّق

[باب الضرائر الشعرية][1]

ولتَعْلَمْ أنَّ من جُملة ما يتعلَّقُ به نَظَرُ صاحبِ هذه الصِّناعةِ الضَّرائِرَ الشِّعريَّةَ؛ لأنَّ النَّحويَّ ينظُرُ في كلامِ العربِ، والشِّعرُ -بلا شَكٍّ- صنْفٌ من أصنافِ كلامهم، بَيْدَ أنَّهُ مُقفًّى موزونٌ، وبسببِ اعتبارِ الوزنِ فيه احتاجَ الشَّاعرُ أنْ يراعيَ الأساليبَ الَّتي سلكتْها العربُ في نظمِها بمقتضى طباعِها، ومراعاةُ ذلك تُحوِجُهُ -بلا شكٍّ- غالبًا إلى زيادةٍ أو نقصٍ، أو تقديمٍ أو تأخيرٍ، أو بدلٍ؛ ليسلُكَ في ذلك أساليبَ العربِ، فاحْتيجَ حينئذٍ إلى الكلامِ في هذه الأقسامِ بسببِ ذلك، لكنَّ المصنفَ - رَحِمَهُ اللهُ - لم يبوِّبْ على ذلك في هذا الكتاب، وقد بوَّبَ عليه النُّحاةُ أكثرُهُم[2]، وقد رأينا أنْ نجعلَ الكلامَ في ذلك خاتِمَةَ هذا الكتابِ[3]؛ ليكونَ ذلك متمِّمًا للصِّناعةِ، واللهُ الموفِّقُ بفضْلِهِ.

والمقتضي للخروجِ إلى قسمٍ من تلك الأقسامِ -أعني المسمَّى ضرورةً- مُخْتَلفٌ فيه على أقوال:

---

(١) زيادة من المحقِّق.

(٢) فرَّق سيبويه الكلام عليها غيرَ حاصرٍ في ثلاثة أبوابٍ ١/٢٦، ٢/٢٦٩، ٣٦٢، وختم بها ابنُ السَّرَّاج أبواب (الأصول) ٣/١١٧٧، وعقد لها الزَّجاجيُّ بابًا في (الجمل) ٣٩٣، وكذا فعل غيرُهما، إلَّا أنَّ قول الشَّارح: "أكثرُهم" يعوزه التَّحقيق؛ فإنَّ أكثرهم ينْثُرُ الكلام عليها ضمن أبواب كتابه.

(٣) انفرد بهذا الصَّنيع من بين شُرَّاح تسهيل الفوائد الذين وصلتنا شروحهم.

أحدُها: الاضطرارُ، بحيثُ لا يجدُ بُدًّا من ذلك، بقيدِ أنْ يكون إمَّا رَدَّ فرْعٍ إلى أصْلٍ، أو تَشْبيهٍ غيرِ جائزٍ بجائزٍ. وهذا القولُ يُعْزى لسيبويه[(١)]، قال أبو الحسن بن عصفور: "وقد صرَّح به في أوَّل بابٍ من أبواب الاشتغال"[(٢)].

وثانيها: أنَّ ذلك غيرُ موقوفٍ على الاضطرار، بل يُستباحُ ذلك للشَّاعر بإطلاقٍ. وهو قولُ أبي الفتح[(٣)].

وثالثُها: أنَّ ذلك أيضًا غيرُ موقوفٍ على الاضطرار، كالقولِ الثَّاني، إلَّا أنَّ أربابَ هذا القولِ أباحوا للشَّاعر في الكلامِ ما أباحوا له في الشِّعر. وهو قولُ الأخفش[(٤)].

---

(١) كذا فهمه من كلامه جماعةٌ، منهم الصفَّارُ في شرحه (تح العوفي) ٣٩٧/٢، وابنُ مالك في شرح الكافية الشَّافية ٣٠٠/١، وقد تأثَّره في شرح التَّسهيل ٢٠٢/١، وفي نسبته إلى سيبويه نظرٌ؛ فقد ظهر بتَتبُّع كلامه من نحو قوله: "يجوزُ في الشِّعر"، وقوله: "يجوزُ في الاضطرار"، وقوله: "عند الاضطرار"= أنَّه على القول الثَّاني الآتي ذكره. انظر: دراسات في كتاب سيبويه ١٤٩، ١٥٠، وشواهد الشِّعر في كتاب سيبويه ٤٣٧-٤٤٠.

(٢) شرح الجمل ٥٤٩/٢. وقد بيَّن الصَّفار في شرحه ٣٩٧/٢، ٣٩٨ الموضع المراد من كلام سيبويه، وأمَّا القيد فلعلَّه فُهم من قوله: "وليس شيءٌ يضطرُّون إليه إلَّا وهم يحاولون به وجهًا". الكتاب ٣٢/١.

ج

(٣) هذا رأي الجمهور، وبه قالُ ابنُ جنِّي في موضعٍ واحدٍ في (الخصائص) ٣٢٩/١، وصرَّح بأنَّه على القول الأوَّل في (سرِّ صناعة الإعراب) ٥٤٦/٢، وهو الظَّاهرُ في أكثر المواضع في (الخصائص)؛ فإنَّه لا يذكُرُ مخالفةً وقعت في الشِّعر إلا مصدَّرةً بالضَّرورة أو الاستكراه. انظر الفهارس المفصَّلة للخصائص ٢١٣-٢١٥، ونسبتَهُ للجمهور في: خزانة الأدب ٣٣/١، وحاشية الصَّبَّان ١١٥/١، والضَّرائر وما يسوغُ للشَّاعر دون النَّاثر ٦.

(٤) هكذا عُزِي إليه أيضًا في شرح الجمل ٥٥٠/٢، وفيه نظرٌ؛ فأمَّا نفيُ الاضطرار بإطلاق فيردُّهُ ما نُقِل عنه في حواشي كتاب سيبويه ١١٢/١، وأمَّا إباحة التَّصرُّفِ للشَّاعر في كلامه المنثور فيردُّهُ أنَّ الأخفشَ في كتابه (العروض) ٦٢ منع عليه مدَّ المقصور في الشِّعر بَلْهَ النَّثر.

ولاعتقادهِ أنَّ الشَّاعر يُستباحُ له في الكلامِ ما يُستباحُ في الشِّعر/ ادَّعى في بعض الكلام أنَّه ممَّا جاء مسلوكًا به الطَّريقةَ الشِّعرية في جوازِ تلك الأقسام التي لا يجوزُ لغير الشَّاعر سلوكُها في الكلام، ويقولُ: جاء هذا على لُغةِ الشِّعر(١). ٢٦٤/أ

والمعْتَضِدُ من هذه الأقوال هو الأوَّل؛ لموافقتِهِ لمفهوم الضَّرورة، وهي نِسْبَةٌ تَلْحَقُ الشَّيءَ باعتبار أمرٍ لا تنفكُّ عنه(٢).

والاستدلالُ للقولِ الثَّاني بقول الشَّاعر:

فَـــلَا مُـزْنَـــةٌ وَدَقَـتْ وَدْقَـــهَـا وَلَا أَرْضَ أَبْـقَـــلَ إِبْـقَـالَـــهَـا(٣)

فإنَّهُ حذفَ (التَّاءَ) من (أَبْقَلَتْ) مع إمكانِ إبقائِها ونقلِ حَرَكَةِ الهمزة بعدها إليها، فتقولُ: (أَبْقَلَتِ ابْقَالَها)، ويســـتقيمُ الوزنُ إذْ ذاك(٤). وبقول الآخر:

رُبَّ ابْـــنِ عَـــمٍّ لِسُلَيْمَى مُـشْمَعِلْ طَبَّاخِ سَاعَاتِ الْكَرَى زَادِ الْكَسِلْ(٥)

بالفصل بين (طبَّاخٍ) وبين ما أُضِيْفَ إليه بـ(ساعات)، مع إمكان عدمِ الفصل، بأنْ يُضيف طباخًا إلى ساعات، وينصبَ (زاد الكسل) إذْ ذاك

---

(١) انظر: شرح الجمل ٥٥٠/٢، وشرح الصَّفَّار ٤٠٠/٢، ٤٠١، وسيأتي هذا البعض والتَّعليقُ عليه في الصَّفحة التَّالية.

(٢) يعني: من حيثُ هي، ولم أقف عليه لغيره.

(٣) من المتقارب، لعامر بن جُوَيْن الطَّائي، في الكتاب ٤٦/٢، وشعر طيِّئ ٤٣١/٢.

(٤) انظر: شرح أبيات سيبويه لابن السِّيرافي ٥٦٠/١، وشرح الجمل ٥٤٩/٢، وخزانة الأدب ٤٦/١.

(٥) من مشطور الرَّجز، لجبَّار بن جَزْء بن ضِرار، أخي الشَّمَّاخ، في ديوان الشَّمَّاخ ٣٨٩= =وعُزِي للشَّمَّاخ في مصادر كثيرةٍ، منها: الكتاب ١٧٧/١، والكامل للمبرد ٢٥٨/١، و(الْمُشْمَعِل): الجادُّ في الْمرِّ السَّريع.

بـ(طبَّاخ)[1]، وللقول الثَّالث بقوله تعالى: ﴿قَوَارِيرَا ۝١٥ قَوَارِيرًا﴾[2] على قراءة مَنْ قرأ بالتَّنوين[3]= لا يَتِمُّ[4].

أمَّا في الثَّاني فلأنَّ النَّقْلَ إلى السَّاكن ليس من لُغةِ جميع العرب؛ لأنَّ بعضهم لا يَنْقُلُ، فيجوزُ أنْ يكون ذلك واردًا ممَّن ليس النَّقْلُ لغةً له؛ فلا يستقيمُ له الوزن إلَّا بحذفِ التَّاء[5]. ولأنَّهُ لو أضاف طبَّاخًا إلى (ساعات) استلزَمَ ذلك المجازَ؛ إذِ الظَّرفُ لا يُضاف إليه إلا بعد الاتِّساع فيه، فعلى تقدير أنْ يكون المرادُ الحقيقةَ يتعذَّرُ سلوكُ هذا، فيُضْطرُّ إذْ ذاك إلى الفصل ولا بُدَّ[6].

وأمَّا في [الثَّالث][7]فلأنَّا نمنعُ كوْنَ التَّنْوينِ في ﴿قَوَارِيرًا﴾ تنوينَ صَرْفٍ لتصحَّ هذه الدَّعوى؛ لاحتمالِ أنْ يكون بدلًا من حَرْفِ الإطلاق، ويكونَ الأصلُ: (قواريرا) بألفٍ، إذْ حَرْفُ الإطلاقِ كما يُستَعْمَلُ في الشِّعر يستعملُ

---

(١) انظر: شرح الجمل ٥٤٩/٢، وعلى هذا الوجه ضبط أبو حيَّان (زادِمعًا) هكذا في نسخته ٢٠٢/ب.

(٢) سورة الإنسان: ١٥، ١٦. وفي الاستدلال بها على رأي الأخفش لبسٌ، حتَّى تضيف إليها من شرح الجمل ٥٥٠/٢: "فكثيرًا ما يقولُ: جاء هذا على لغة الشِّعر، [وحَمَل] على ذلك قولَهُ تعالى..." الآية.

(٣) نوَّنهما المدنيَّان وعاصمٌ في رواية أبي بكرٍ والكسائيُّ، ونوَّن الأولى منهما دون الثَّانية ابنُ كثيرٍ وخلف، والمراد هنا تنوين الأولى، وأمَّا الثَّانية فأُجْرِيت عليها للمناسبة بينهما. انظر: السَّبعة ٦٤٦، والتَّيسير ٥٠٤.

(٤) هذا خبر قوله: "والاستدلال"، وبعده تفصيلُ الجواب، على أسلوب اللَّفِّ والنَّشْر.

(٥) هذا اعتراضٌ مردودٌ من وجهين، أحدهما: أنَّ الضَّرورةُ التي أباحت له حذفَ التَّاء ستُبِيحُ له ترك الهمز، وهو كثيرٌ. والآخرُ: أنَّه قد رُوي بالنَّقل وترك الهمز. انظر: الكتاب٥٥٤/٣، ٥٥٥، والمذكر والمؤنَّث لابن الأنباري٣٦٦/١، وشرح أبيات سيبويه ٥٦٠/١، والمصباح لابن يَسْعون ٧٧٩/١، ولغة قريش ٦٦.

(٦) انظر: الكتاب ١٧٧/١، وشرح الجمل ٥٥٠/٢، وشرح الصَّفَّار ٤٠٠/٢، وهذا المنعُ من وجْهٍ؛ لأنَّه قد رُوي بإضافة (ساعات) ونصب (زاد). انظر: المصباح ٤٢٣/١، ٤٢٤.

(٧) في الأصل: "الثَّاني"، ولو لم ينصَّ في السَّابق على أنَّه (الثَّاني) لاحتمل أنْ يكون هذا هو الثَّاني ممَّا ردَّ من الأقوال.

أيضًا في السَّجع، ومن ذلك قولُهُ تعالى: ﴿وَتَظُنُّونَ بِاللَّهِ الظُّنُونَا﴾[1]، ﴿فَأَضَلُّونَا السَّبِيلَا﴾[2]. وإذا كان هذا الاحتمال قائمًا لم تصحَّ تلك الدَّعوى[3].

وإذْ قد ذكرنا المقتضي للخروج إلى تلك الأقسام واختلافَ النَّاس فيه، فلْنَتَكَلَّم على تلك الأقسام واحدًا واحدًا، فنقول:

أمَّا القسمُ الأوَّلُ: وهو الزِّيادةُ، فأصنافٌ: **الصِّنفُ الأوَّلُ**: التَّنوينُ، وهو باعتبار ما يَلْحَقُهُ ضربان[4]: **الضَّرْبُ الأوَّلُ**: اللَّاحقُ ما لا ينصرفُ، كقول الشَّاعر:

قَـوَاطِـنًا مَكَّــةَ مِنْ وُرْقِ الحَمِـي[5]

وقولِ الآخر:

فَـأَتَاهَـا أُحَيْمِرٌ كَـأَخِي السَّهْـ ـمِ [بِعَضْبٍ][6]فَقَالَ كُونِي عَقِيرَا[7]

وقولِ الآخر:

٢٦٤/ ب

(١) سورة الأحزاب: ١٠.

(٢) سورة الأحزاب: ٦٧. وفي الأصل: "هؤلاء أضلُّونا السَّبيلا". وكذا في شرح الجمل ٥٥٠/٢، ونسخة أبي حيَّان منه ٢٠٢/ب، كأنَّها التبست عندهم بآية الأعراف (٣٨): ﴿رَبَّنَا هَؤُلَاءِ أَضَلُّونَا فَآتِهِمْ عِذَابًا ضِعْفًا مِنَ النَّارِ﴾.

(٣) انظر: شرح الجمل ٥٥٠/٢، وشرح الصَّفَّار ٤٠١/٢. وأصلُ هذا الجواب للأخفش في معاني القرآن ٧٩/١؛ فإذا كان كذلك فكيف يكون اعتراضًا عليه؟ ثم كيف يُنسَبُ هذا الدَّليل إليه؟

(٤) هكذا في الأصل، والمذكور ثلاثة أضرب.

(٢) من مشطور الرَّجز، للعجَّاج، في ديوانه ٢٨٢.

(٦) سقط من الأصل، والتَّصحيح من شرح الجمل ٥٥١/٢.

(٧) من الخفيف، لأميَّة بن أبي الصَّلت، في ديوانه ٤٠٦. و(أُحيمِر) تصغيرُ أحمر، وهو قُدارُ بن سالف، عاقر النَّاقة.

مِـمَّـنْ حَـمَـلْنَ بِهِ وَهُـنَّ عَـواقِـدٌ حُبُكَ النِّطَاقِ فَعَاشَ غَيْرَ مُهَبَّلِ[1]/

وهذا الاستعمالُ جائزٌ في كُلِّ ما لا ينصرِفُ عند الاضطرار إلى صَرْفِهِ. نعم، يُسْتَثْنى من ذلك ما آخرُهُ ألفٌ؛ فإنَّ هذا الاستعمالَ لا فائدةَ في سُلُوكِهِ بالنِّسبةِ إليه، إذ صَرْفُ ما لا ينصرفُ إمَّا أنْ يكونَ بجرِّه بكسرةٍ، كقولِ الشَّاعر:

إِذَا مَا غَزَوا بِالْجَيْشِ حَلَّقَ فَوْقَهُمْ عَصَائِبُ طَيْرٍ تَهْتَدِي بِعَصَائِبِ[2]

أو بزيادةِ التَّنوينِ، كما تقدَّم، وسلوكُ الأوَّلِ لا يَصِحُّ فيما نُحن فيه؛ لاستواءِ حاله رفعًا ونصبًا وخفضًا[3]، وكذا الثَّاني أيضًا؛ لأنَّ زيادة التَّنوين تستلزمُ حذْفَ الألف[4]؛ فلا يترتَّبُ على ذلك فائدة.

ومَنَعَ الكوفيُّون صَرْفَ (أفعل من)؛ لاعتقادهم أنَّ المقتضي لحذف التَّنوينِ منه هو لَفْظ (من)، فلم يجمعوا بينهما[5]، والبصريُّون يجوِّزون صَرْفَهُ؛ لأنَّ المقتضي عندهم لحذف تنوينه إنَّما هو وزْنُ الفعل والصِّفة، لا لفظ (من)، بدليل صَرْفِ: (خيرٌ منك) و(شرٌّ منك)[6].

الضَّرْبُ الثَّاني: اللَّاحقُ للمنادى، كقولِ الشَّاعر:

سَـلَامُ اللهِ يَـا مَـطَـرٌ عَـلَيْـهَـا .....[7]

وقولِ الآخر:

---

(١) من الكامل، لأبي كبير الهُذلي، في ديوان الهُذليّين ٩٢/٢. أي: حملت به وهي فَزِعةٌ؛ فجاءت به لا يُطاقُ.

(٢) من الطَّويل، للنَّابغة الذُّبياني، في ديوانه ٤٢.

(٣) أي: في تقدير الحركة على الألف.

(٤) لالتقاء السَّاكنين. انظر: شرح الجمل ٥٥٢/٢، وشرح الصَّفَّار ٤٠٦/٢.

(٥) انظر: الإنصاف ٤٨٨/٢، وشرح الجمل ٥٥٢/٢.

(٦) انظر: شرح السِّيرافي ١٠٢/٢، والإنصاف ٤٨٨/٢.

(٧) صدرُ بيتٍ من الوافر، وعَجُزُه: "**وَلَيْسَ عَلَيْكَ يَا مَطَرُ السَّلَامُ**"، للأحوص الأنصاري، في ديوانه ٢٣٧.

ضَرَبَتْ صَدْرَهَا إِلَيَّ وقَالَتْ يَا عَدِيًّا لَقَدْ وَقَتْكَ الْأَوَاقِي[1]

الضَّرْبُ الثَّالثُ: اللَّاحقُ بَدَلًا من حرف الإطلاق، كقوله:

أَقِلِّي اللَّوْمَ عَاذِلَ وَالْعِتَابَنْ .....[2]

وقولِهِ:

..... **سُقِيتِ الْغَيْثَ أَيَّتُهَا الْخِيَامُنْ**[3]

إلَّا أنَّ هذا الاستعمالَ مُختَصٌّ بالوَصْل.

الصِّنْفُ الثَّاني[4]: الحرفُ اللَّاحقُ القافِيَةَ المطلقة، كقوله:

أَقِلِّي اللَّوْمَ عَاذِلَ وَالْعِتَابَا

وقولِ الآخر:

مَتَى كَانَ الْخِيَامُ بِذِي طُلُوحٍ سُقِيتِ الْغَيْثَ أَيَّتُهَا الْخِيَامُو

وقولِ الآخر:

.... **بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمَلِي**[5]

وهذا الاستعمالُ جائزٌ وقفًا ووصلًا.

---

(١) من الخفيف، للمُهَلْهل بن ربيعة، في ديوانه ٥٨.

(٢) صدرُ بيتٍ من الوافر، لجرير، في ديوانه ٨١٣/٢، وروايته فيه: "والعِتابا"، وعجزه: "**وَقَولِي إنْ أَصَبْتُ لَقَدْ أَصَابَا**".

(٣) عجُز بيتٍ من الوافر، لجرير، في ديوانه ٢٧٨/١، وروايته فيه: "الخيامُ"، وسيعيده تامًا.

(٤) من أصناف الزِّيادة.

(٥) من الطَّويل، لامرئ القيس، في ديوانه ٧، تمامه:

قِفَا نَبْكِ مِنْ ذِكْرَى حَبِيبٍ وَمَنْزِلِ بِسِقْطِ اللِّوَى .....

والضَّربُ الأوَّلُ والثَّاني من التَّنوين من رَدِّ الفرع إلى الأصل، وأمَّا الضَّربُ الثَّالثُ من التَّنوين، وزيادةُ حرف الإطلاق فمن تشبيهِ غيرِ الجائز بالجائز؛ لأنَّ لحاق ذلك مُبينٌ للإعراب والتَّرنُّم، فأشبه الحروف اللَّاحقة لبيان الحركة وقفًا.

الصَّنفُ الثَّالثُ: اللَّاحقُ لبيان الحركة وصلًا، كقولِ الشَّاعر:

أَنَا سَيْفُ الْعَشِيـرَةِ فَاعْــرِفُونِي حُـمَيْدًا قَـدْ تَـذَرَّيْتُ السَّـنَامَـا(١)

وقولِ الآخر:

فَكَيْـفَ أَنَــا وَانْتِحَالِي الْقَـوَا فِي بَعْدَ الْمَشِيْبِ كَفَى ذَاكَ عَارَا(٢)/ ٢٦٥/ أ

وقولِ الآخر:

يَا مَرْحَبَاهُ بِحِمَارٍ نَاجِيَهْ(٣)

وهذا الاستعمالُ بابُهُ الوقْفُ، إلَّا أنَّهم سلكوه إجراءً للوصل مُجرى الوقف. ولا يُقالُ: إدخالُ هذا الصَّنْفِ في الضَّرائر يأباهُ ورودُهُ في القرآن الكريم في قوله تعالى: ﴿وَأَنَا أَعْلَمُ بِمَا أَخْفَيْتُمْ﴾(٤)؛ لأنَّا نقولُ: لا منافاةَ بينهما؛ لأنَّ المقتضي له في الشِّعر الاضطرارُ إلى إقامة الوزن، والمقتضي له في الكلام كونُهُ على نِيَّةِ الوقف؛ لِقِصَرِ زمن الوصل(٥)، فافترقا.

---

(١) من الوافر، لحُمَيد بن حُرَيْث بن بَحْدل، في ديوان شعراء بني كلب ٦٥٤، والخزانة ٣٩٩/٢، وشرح شواهد الشَّافية وعُزِي لحُمَيْد بن ثَور في التَّذييل والتَّكميل ١٩٤/٢، وهو في ديوانه ١٣٣.

(٢) من المتقارب، للأعشى، في ديوانه ٥٣.

(٣) من مشطور الرَّجز، لم أقف على قائله، وهو في معاني القرآن للفرَّاء ٤٢٢/٢، والخصائص ٣٦٠/٢.

(٤) سورة الممتحنة: ١، وهي قراءة نافع. انظر: السَّبعة ١٨٨.

(٥) كذا في الأصل، وهو مشكلٌ، ويقابِلُهُ في شرح الجمل ٥٥٤/٢ قولُ ابن عصفور: "... على نيَّة الوقف، فقَصْرُ زمن الوقف يوهم وصلًا"، وبخطِّ أبي حيان مضبوطًا: "لِقِصَر"، وهو مشكلٌ أيضًا؛ إذْ كيف يكون وقفًا

الصِّنفُ الرَّابعُ: قطعُ ألفِ الوصل؛ تشبيهًا للحشو بالابتداء، وهذا الاستعمالُ أكثرُهُ إنَّما يَرِدُ في أوائلِ أنصافِ الأبيات[١] كقوله:

وَلَا يُبَادرُ فِي الشِّتَاءِ وَلِيدُنَا أَلْقِدْرُ يُنْزِلُها بِغَيْرِ جِعَالِ[٢]

وقولِ الآخر:

لَتَسْمَعُنَّ سَرِيعًا فِي دِيارِكُمُ أَللّٰهُ أَكْبَرُ يَا ثَارَاتِ عُثْمَانَا[٣]

وقد يَرِدُ في الحَشْو كقوله:

إِذَا جَاوَزَ الإِثنَيْنِ سِرٌّ فَإِنَّهُ بِبَثٍّ وَتَكْثِيرِ الْحَديثِ قَمِينُ[٤]

ولما اعتقد ابنُ كيسان أنَّ همزةَ لامِ التَّعريفِ همزةُ قطعٍ ظنَّ أنَّ هذا الاستعمالَ خاصٌّ بلام التَّعريف[٥]، وليس الأمرُ كما ظنَّهُ؛ لأنَّه قد جاء مع غيرِها في قولِ الآخر:

لَا نَسَبَ الْيَوْمَ وَلَا خُلَّةَ إتَّسَعَ الخَرْقُ عَلى الرَّاقِعِ[٦]

الصِّنْفُ الخامسُ: تَشْديدُ الآخرِ وصلًا كقوله:

وهو في نيَّة الوقف؟ والذي يظهرُ أنَّها محرَّفة والتَّحقيق: لِقِصَرِ زمن [الفَصْلِ] أي: بين النُّطْقَيْن، وهذا الذي أوهم الوصْل.

(١) في النِّصف الثَّاني من البيت؛ لأنَّهم يقفون على النِّصف الأوَّل فيصير كأنَّه مبتدأ. انظر: ما يحتمل الشِّعر٧٨.

(٢) من الكامل، عُزِي لحاجب بن حبيب الأسدي، في شرح أبيات سيبويه لابن السِّيرافي ٣٧٣/٢، وللبيد بن ربيعة في الأصول ١١٨٥/٣، وضرائر الشِّعر ٥٣، ولم أجده في ديوانه، وهو بلا نسبة في الكتاب ١٥٠/٤، وتحصيل عين الذَّهب ٥٥٧. و(الجِعَالُ) خِرْقَةٌ تُنْزَلُ بها القدر.

(٣) من البسيط، لحسَّان بن ثابت، في ديوانه ٩٦/١.

(٤) من الطَّويل، لقيس بن الخَطيم، في ديوانه ١٦٢.

(٥) انظر: ما يحتمل الشِّعر٧٧، وشرح الجمل ٥٥٥/٢.

(٦) من السَّريع، لأنس بن العبَّاس السُّلَمي، في الكتاب ٢/ ٢٨٥، والأصول ٣٧٦/١.

بِبـَازِلٍ وَجْـنَاءَ أَوْ عَيْهَلِّ[1]

وقولِ الآخر:

فِي عَامِنَا ذَا بَعْدَ مَا أَخْصَبَّا[2]

وهذا الاستعمالُ من إجراءِ الوَصْلِ مُجْرى الوقف؛ فإنَّ هذا الصِّنْفَ[3] بابُهُ الوَقْفُ. وهذه الأصنافُ كُلُّها مَقِيسَة.

الصِّنْفُ السَّادسُ: النُّونُ المشدَّدةُ اللَّاحقةُ بعْدَ الآخِرِ؛ تشبيهًا بِتَشْدِيدِ الحرفِ حالَ الوقْفِ، إلَّا أنَّ الزِّيادةَ في هذا الصِّنف اثنتان، وهناك واحدةٌ، وقد يَرِدُ هذا الاستعمالُ مع فَتْح الآخِرِ كقوله:

أُحِبُّ مِنْكَ مَوْضِعَ الْقَفَــنِّ

وَمَـوْضِـعَ الْإِزارِ وَالْكَشْحَنِّ[4]

وقد يَرِدُ دونَهُ، كقولِ الآخر:

قُطْـنُنَّـةٌ مِنْ جَيِّـدِ الْقُطْـنُنِّ[5]

---

(١) من مشطور الرَّجز، لمنظور الأسدي، في العباب الزَّاخر (ع ه ل) ٤٣٤/١٣، وشرح شواهد الشَّافية ٢٤٨/٤، وفي خزانة الأدب ١٣٨/٦ نبَّه البغدادي على أنَّ منظورًا يُنسَبُ في بعض المصادر إلى أبيه مَرْثَد، ويُنسَب في أخرى إلى أمِّه حَبَّة. والوجناء العيهلّ: النَّاقةُ الشَّديدةُ السَّريعة، والبازِلُ: ما فطر نابُهُ فدخل في السَّنة التَّاسعة ذكرًا أو أنثى.

(٢) من مشطور الرَّجز، لرؤبة، في مُلحق ديوانه ١٦٩، والكتاب ١٧٠/٤.

(٣) أي: تشديد الآخر. انظر: شرح الجمل ٥٥٦/٢، وشرح الصَّفَّار ٤١٩/٢.

(٤) من مشطور الرَّجز، عُزِيا لنَهْشَلِ بن دارم، في العباب الزَّاخر (و ش ح) ٦٢٧/٣، وإلى دَهْلَب القُريعيّ، في لسان العرب (و ش ح) ٦٣٢/٢.

(١) من مشطور الرَّجز، عُزِي لدَهْلَب بن سالم القُرَيعي في شرح أبيات إصلاح المنطق ٣٤٤.

الصِّنْفُ السَّابع: حَرْفُ المدِّ واللِّين اللَّاحقُ قبل الآخرِ في جمع الرُّباعيِّ؛ تشبيهًا بجمع الخماسي، كقولِ الشَّاعر:

تَنْفِي يَدَاهَا الْحَصَا فِي كُلِّ هَاجِرَةٍ نَفْيَ الدَّرَاهِيمِ تَنْقَادُ الصَّيَارِيفِ (١)

الصِّنْفُ [الثَّامن](٢): حرفُ المدِّ واللِّين اللَّاحقُ إشباعًا للحركة، كقوله:

يُحِبُّكِ قَلْبِي مَا حَيِيتُ فَإِنْ أَمُتْ يُحِبَّكِ عَظْمٌ فِي التُّرَابِ تَرِيبُ(٣)/ ٢٦٥/ ب

وقولِ الآخر:

أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الْعَقْرَابِ الشَّائِلَاتِ عُقَدَ الْأَذْنَابِ (٤)

وقولِ الآخر:

..... **مِنْ حَيْثُ مَا سَلَكُوا أَدْنُو فَأَنْظُورُ**(٥)

وفي إدخال **مدِّ المقصور** في هذا الصِّنفِ خلافٌ، والبصريُّون يمنعون ذلك لوجهين(٦):

أحدُهما: عدمُ السَّماع بورودِه.

---

(١) من البسيط، للفرزدق، مفرد في ديوانه ٥٧٠، والكتاب ٢٨/١، ونُفِي عنه في العباب الزَّاخر (ص ر ف) ٣٠٩/١١.

(٢) في الأصل: "السَّابع"، وجرى التَّصحيح على الأصناف التَّالية إلى الصِّنف الثَّاني عشر.

(٣) من الطَّويل، لم أقف على قائله، وهو في ضرائر الشِّعر ٣٦، وشرح الجمل ٥٧٧/٢.

(٤) من الرَّجز، لم أقف على قائله، وهو في الجمل المنسوب للخليل ٢٤٤، وضرائر الشِّعر ٣٣.

(٥) عجز بيتٍ من البسيط، وصدرُهُ: "**وَأَنَّنِي حَيْثُما يُشْرِي الْهَوى بَصَرِي**"، عُزِي لإبراهيم بن هَرْمة، في شرح المعلَّقات للزَّوْزَني ٢١٢، وهو في ديوانه ٢٣٨، ٢٣٩ دون قطْعٍ بنسبته إليه، وبلا نسبة في الألفاظ ٤٠٩، وقد شكَّك محمد النَّجَّار في نسبته إلى ابن هَرْمَة. انظر: الخصائص ٤٣/١.

(٦) انظر: الإنصاف ٧٤٥/٢.

وثانيهما: أنَّ القياسَ يأباهُ؛ إذْ ليس في سلوكه ردُّ فرعٍ إلى أصل، ولا تشبيهُ غيرِ جائزٍ بجائز.

والكوفيُّون يجيزون ذلك[١]، إلَّا أنَّ الفرَّاء منهم قَيَّدَ الجواز بألَّا يكون للمقصورِ قياسٌ يوجبُ قَصْرَهُ، كـ(رحى) ونحوِهِ[٢]، فإنْ كان له قياسٌ يُوجبُ قَصْرَهُ كـ(فَعْلى) فَعْلان نحو: (سكرى) سكران، لم يُجِزْ مَدَّه أصلًا[٣].

والاستدلالُ على جوازِ مدِّ المقصور بقولِ الشَّاعر:

سَيُغْنِيـنِي الَّذِي أَغْـنَاكَ عَنِّـي فَلَا فَـقـرٌ يَدُومُ وَلَا غِـنـاءُ[٤]

وبقولِ الآخر:

قَدْ عَلِمَتْ أُخْتُ بَنِي السِّعْلَاءِ
وَعَـلِمَـتْ ذَاكَ مَـعَ الْجِـرَاءِ
أَنْ نِعْمَ مَأْكُـولًا عَلَى الْخَـوَاءِ
يَا لَكَ مِنْ تَمْرٍ وَمِنْ شِيشَـاءِ
يَنْشَبُ فِي الْمَسْعَلِ وَاللَّهَـاءِ[٥]

= لا يَتِمّ؛ أمَّا الأوَّلُ: فلجوازِ أنْ يكون (الغِناء) فيه ممدودًا في الأصل، مصدرًا لـ(غَانَى)[٦]، والمعنى إذْ ذاك: فلا افتقارُ شَخْصٍ إلى شَخْصٍ يدومُ، ولا

---

(١) والأخفشُ وبعضُ البصريّين، عزاه إليهم السِّيرافي في ما يحتمل الشِّعر١١٢.

(٢) هكذا عُزِي إليه في المصدر السَّابق ١٠٩، وشرح الجمل ٥٥٨/٢، وشرح الصَّفَّار ٤٢٤/٢، ٤٢٥، وقد أورد في المقصور والممدود ٢٥ الأبيات التي قيل إنَّ الكوفيّين استدلُّوا بها ولم يذكر هذا القيد.

(٣) لأنَّ فَعْلَى فَعْلان لا يكونُ إلَّا مقصورًا. انظر: شرح الجمل ٥٥٨/٢.

(٤) من الوافر، لم أقف على قائله، وهو في شرح القصائد السَّبع ٢٢٤، والمقصور والممدود للقالي ١٧٧.

(٥) من مشطور الرَّجز، عزاها البَكْري إلى أبي المقدام بَيهس بن صُهَيب. انظر: اللآلي ٨٧٤/٢.

(٦) قال سيبويه: "وجاء فِعالٌ على فاعلتُ كثيرًا". الكتاب ٨١/٤.

استغناؤُهُ عنه يدومُ، و(غانى) هذه هي الَّتي تدخُلُ عليها التَّاءُ، فيقالُ: تَغانى، ومصدرُهُ: تَغانٍ، كما قال الشَّاعر:

كِلانَا غَنِيٌّ عَنْ أَخِيهِ حَيَاتَهُ ونَحْنُ إِذَا مِتْنَا أَشَدُّ تَغَانيَا(١)

وأمَّا الثَّاني فلأنَّ قائِلَهُ غيرُ معروفٍ(٢).

الصِّنْفُ التَّاسِعُ: الألِفُ واللَّامُ اللَّاحقةُ العَلَمَ، كقوله:

بَــاعَدَ أُمَّ الْعَمْـرِو عَنْ أَسِيرِهَا
حُجَّـابُ أَبْوَابٍ عَـلَى قُصُورِهَا(٣)

وقولِ الآخر:

أَمَا وَدِمَــاءٍ لَا تَـزَالُ مُـرَاقَةً عَلَى قُنَّةِ الْعُزَّى وَبِالنَّسْرِ عَنْدَمَا(٤)

وأدخل أبو الحسن بنُ عصفور(٥) في أصناف الضَّرائر زيادةَ الكاف في قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾(٦)؛ لأنَّ هذا الاستعمال بابُهُ الشِّعر؛ ولأنَّ الحكم عليها بعدمِ الزِّيادة يستلزمُ إثباتَ مِثْلِ الله، تَعالى عن ذاك وتَنَزَّهَ عنْهُ،

---

(١) من الطَّويل، عُزي لشعراء حُجرٍ، منهم الأعشى، وعبد الله بن معاوية. انظر تفصيل ذلك في: شعر عبد الله بن معاوية ٩٢، وشرح السِّيرافي ٢/١٤٩هـ٨، وما يحتمل الضَّرورة من الشِّعر ١١٤ هـ٤. وليس فيه حُجَّةٌ؛ للتَّكلُّف الظَّاهر في تأويله، لأنَّ الشَّاعر قرنَهُ بالفقر؛ فلا يحتمل المعنى حينئذٍ المفاخرة. انظر: المقاصد النَّحويَّة ٤/٢٠٢٥.

(٢) لم أقف على نسبته في غير ما تقدَّم، وأكثر المصادر تورده غُفْلًا.

(٣) من مشطور الرَّجز، لأبي النَّجم العِجْلي، في ديوانه ٢١٢.

(٤) من الطَّويل، لعمرو بن عبد الجنّ، في المقاصد النَّحوية ١/٤٦٧، وخزانة الأدب ٧/٢١٦.

(٥) انظر: شرح الجمل ٢/٥٥٩، وقد سبقه إليه السِّيرافي في ما يحتمل الشِّعر ١٩١.

(٦) سورة الشُّورى: ١١.

سواءً أخذنا (مِثْلًا) في الآية على أصلها، أو بمعنى ما أُضِيفت إليه على أسلوب قولهم: "مِثْلُكَ يَفْعَلُ كَذَا"(١)، بمعنى: أنت تفعلُ كذا، وقولِ الشَّاعر:

مِثْلِي لَا يُحْسِنُ قَوْلًا [فَعْفَعِي](٢)

وَالشَّـــاةُ لَا تَمْشِي مَعَ الْهَمَلَّعِ(٣)

أَيْ: أَنَا [لا أُحْسِنُ](٤) قَوْلًا [فَعْفَعِي](٥).

أمَّا لزومُ الْمِثْلِ على الأوَّل فواضحٌ، وأمَّا على الثَّاني؛ فلأنَّهُ إنَّما يُسْلَكُ حيث/ يُرادُ إقامةُ الحُجَّةِ على المُخاطب، فالمعنى حينئذٍ: مِثْلُكَ يَفْعَلُ فافْعَلْهُ، فيلزمُ إثباتُ المثل، عياذًا بالله من ذلك. ٢٦٦/ أ

وفيه نظرٌ؛ أمَّا أوَّلًا: فلأنَّ إدخالَ الآية في أصناف الضَّرائر، إنْ كان المرادُ منه أنَّ زيادة الكاف إذا وقعتْ في الشِّعر على هذا الأسلوب تكون من أصناف الضَّرائر فمُسَلَّمٌ، وإنْ كان المرادُ أنَّها في الآية من أصناف الضَّرائر فالحكمُ بذلك إنَّما يجيءُ على مذهب الأخفش، في تفسير المقتضي للخروج إلى أقسام الضَّرائر(٦).

---

(١) انظر: شرح الجمل ٥٦٠/٢، وشرح الصَّفَّار ٤٣٠/٢، ٤٣١.

(٥) في الأصل: "فعفى"، والتَّصحيحُ من شرح الجمل ٥٦٠/٢.

(٣) من مشطور الرَّجز، لم أقف على قائله، وهو في المعاني الكبير ١٩٨/١، وشرح الجمل ٥٦٠/٢. و(تمشي) أي: تَكْثُرُ، يُقالُ: أمْشَى فلانٌ، إذا كَثُرَت ماشيتُهُ، و(الهملَّع): الذِّئب.

(٤) في الأصل: "مُحْسِنٌ".

(٥) في الأصل: "فعفى"، والتَّصحيحُ من شرح الجمل ٥٦٠/٢، و(فَعْفَعِ) زَجْرُ الغَنم. انظر: المخصّص ٢٤٧/٢.

(٦) تقدَّم تحقيقُهُ. وانظر أقوال النَّحويّين في تنزيه القرآن عن الضَّرورة في (حمل القرآن على ضرورة الشِّعر) ١٣٠، ١٣٢.

وأمَّا ثانيًا: فلأنَّ أَخْذَ (مثل) في الآية على أنْ يكون المرادُ بِهِ ما أُضِيفَ إليه لا يستلزِمُ إثباتَ مِثْلٍ؛ لأنَّ المعنى إذْ ذاك: ليس كهو شَيْءٌ[(١)]، وادِّعاءُ كون هذا الاستعمالِ لا يُسْلَكُ إلا لِقَصْدِ إقامةِ الحُجَّة على المخاطب= لا بُدَّ له من مُصَحِّح.

الصِّنفُ العاشر: ضميرُ النَّصب في باب التَّنازع، إذا أعملنا الثَّاني من العاملين، كقولِ الشَّاعر:

عَلَّمُونِي كَيْفَ أَبْكِيـ ـهِمْ إِذَا خَفَّ الْقَطِينُ[(٢)]

الصِّنفُ الحادي عشر: زيادةُ (مَنْ) على رأي الكوفيين[(٣)]، كقولِ الشَّاعر:

يَا شَاةَ مَنْ قَنَصٍ لِمَنْ حَلَّتْ لَهُ حَرُمَتْ[عَلَيَّ][(٤)]وَلَيْتَهَا لَمْ تَحْرُمِ[(٥)]

وقولِ الآخر:

---

(١) فسَّره الزَّمخشري بأنَّه مبالغةٌ سُلِكَ لها طريقُ الكناية. انظر: الكشَّاف ٩٧٥.

(٢) من مجزوء الرَّمَل، لم أقف على قائله، وهو في شرح الجمل ٥٦٠/٢، وكان أخرجه قبل ذلك من الضَّرورة في ٦١٦/١ بقوله: "وأضمر لـ(أبكي) مفعولَه قبل الذِّكْر من غير ضرورةٍ دعت لذلك؛ إذْ قد يجوزُ له حَذْفُهُ". ولستُ أدري كيف يستقيم الوزن مع حذفه؟ وله روايةٌ أخرى لا شاهد فيها. انظر: شرح القصائد السَّبع ٥٣٠.

(٣) أي: في زيادة الاسم، وقد عُزِي إلى الكسائيّ وحده في شرح القصائد السَّبع ٣٥٣، وضرائر الشِّعر ٨١، وقد تابع الشَّارحُ ابنَ عصفورٍ في إجمال نسبته إلى الكوفيّين. انظر: شرح الجمل ٥٦٠/٢.

(٤) في الأصل: "عليه". والتَّصحيح من شرح الجمل ٥٦٠/٢.

(٥) من الكامل، لعنترة، في ديوانه ٢١٣، وهذه رواية الكسائي، أمَّا الدِّيوان فروايتُهُ: "يَا شَاةَ مَا قَنَصٍ"، وهي كذلك في شروح المعلَّقات المتقدِّمة. انظر: شرح القصائد المعلَّقات ٣٢١، وشرح القصائد السَّبع ٣٥٣، ولا شاهد فيها. وثمَّ روايةٌ ثالثةٌ لأبي سعيدٍ الضَّرير وهي: "يا شاةَ مُقْتَنِصٍ"، وفيها تقويةٌ لرواية الكسائي؛ لأنَّها بمعناها. انظر: شرح القصائد المعلَّقات ٣٢١، و(الشَّاةُ) فيه كنايةٌ عن امرأةٍ، يريدُ: مِثْلُكِ تُصادُ.

آلُ الزُّبَيْرِ سَنَامُ الْمَجْدِ قَدْ عَلِمَتْ ذَاكَ الْقَبَائِلُ وَالأَكْثَرُوْنَ مَنْ عَدَدَا[١]

الصِّنف الثَّاني عشر: النُّونُ الخفيفةُ إذا دخلتْ ما لا ينقاس دخولُها فيه[٢]، كقولِ الشَّاعر:

رُبَّمَا أَوْفَيْتُ فِي عَلَمٍ تَرْفَعَنْ ثَوبِي شَمَالَاتُ[٣]

الصِّنف الثَّالث عشر: زيادةُ الحركة، وهو ضربان:

الأوَّل: أنْ يكون ذلك بتحريكِ العينِ السَّاكنةِ، كقولِهِ:

إِذَا تَجَرَّدَ نَوْحٌ قَامَتَا مَعَهُ ضَرْبًا أَلِيمًا بِسِبْتٍ يَلْعَجُ الجِلِدَا[٤]

أراد: الجِلْد، فأتْبَعَ. وقولِ الآخر:

وَقَاتِمِ الْأَعْمَاقِ خَاوِي المُخْتَرَقِنْ مُشْتَبِهِ الْأَعْلَامِ لَمَّاعِ الْخَفَقِنْ[٥]

أراد: الخَفْق، فأتْبَعَ. ومنه قولُ زُهير:

ثُمَّ اسْتَمَرُّوا وَقَالُوا إِنَّ وِجْهَتَكُمْ ماءٌ بِشَرْقِيِّ سَلْمَى فَيْدُ أَوْ رَكَكُ[٦]

---

(١) من البسيط، لم أقف على قائله، وهو في شرح القصائد السَّبع ٣٥٣، وشرح الجمل ٥٦٠/٢.

(٢) انظر حصرها في شرح الجمل ٤٨٩/٢، وتسهيل الفوائد ٢١٦.

(٣) من المديد، لجَنِيمة الأبرش، في الكتاب ٥١٧/٣، وما يحتمل الشِّعر٨٢. وهو من النَّادر؛ لأَنَّ (رُبَّ) تصرِفُ معنى المضارع إلى المضي، والنُّونُ لا تلحقُ الماضي. انظر: التَّذييل والتَّكميل ١٠٦/١، ١٠٧.

(٤) من البسيط، لعبد مناف بن رِبْع الهُذلي، في ديوان الهُذليّين ٣٩/٢.

(٥) من الرَّجز، لرؤبة، في ديوانه ١٠٤.

(٦) من البسيط، لزُهير بن أبي سُلمى، في ديوانه ٨٠.

أراد: رَكًّا. قال الأصمعيُّ: سألْتُ أعرابيًّا [بجَنَباتِ][1] فَيْدٍ عن (رَكَك)، فقال: لا أعرفُهُ، لكنْ كان هنا ماءٌ يسمَّى (رَكًّا) فَذَهَب[2]. قال: فعلمتُ أنَّ زهيرًا اضطرَّ، فحرَّكَ وفكَّك الإدغام.

وهذا الاستعمالُ شبيهٌ بالتَّحريك الذي يكون في الكلام بطريق النَّقل، نحو: (النَّقُرْ) في (النَّقْرُ)[3]. ٢٦٦/ ب

وربَّما فكُّوا الإدغام فقط من غير تحريكٍ، وذلك فيما أصلُهُ الحركةُ، ومنه قولُ الشَّاعر:

الْحَمْدُ لِلَّهِ الْعَلِيِّ الْأَجْلَلِ[4]

وقولُ الآخر:/

مَهْلًا أَعَاذِلَ قَدْ جَرَّبْتِ مِنْ خُلُقِي أَنِّي أَجُــودُ لِأَقْوَامٍ وَإِنْ ضَنِنُوا[5]

أي: بَخِلوا. وهذا الاستعمال من ردِّ الفرع إلى الأصل.

---

(١) تتمَّةٌ يلتئمُ بها الكلام، والتَّتْميمُ من شرح الجمل ٥٦٣/٢.

(٢) وهو ماءٌ أيضًا عند البكري في معجم ما استعجم ٨٥٧/٢، وهو و(فيد) موضعان عند الأعلم في الموضع السَّابق في شرح الدِّيوان، وساق بعدهما حكاية الأصمعي هذه، وهي اليوم بلدةٌ عامرةٌ في طرف سلمى الشِّمالي، وتُسمَّى في بعض المصادر (أرك). انظر: المعجم الجغرافي لمنطقة حائل ١٢٩/١، ١٣٠، ٥٩٢.

(٣) فيه إشارةٌ إلى قول عبد الله الطَّائي أو بعضِ السَّعديِّين في (إيضاح شواهد الإيضاح)= ٣٥٨/١ [من مشطور الرَّجز]:

أَنَا ابْنُ مَاوِيَّةَ إِذْ جَدَّ النَّقُرْ

(٤) من مشطور الرَّجز، لأبي النَّجم العِجْلي، في ديوانه ٣٣٧.

(٥) من البسيط، لقَعْنَبِ بن أُمِّ صاحب، في ديوانه ٥٠، والكتاب ٢٩/١.

الضَّرْب الثَّاني: أن يكون ذلك بإجراء المعتلِّ مُجرى الصَّحيح[١]، نحو: (يغزُو) في (يغزو) و(يرميُ) في (يرمي)، وعلى هذا الاستعمال جاء قولُ الشَّاعر:

أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالْأَنْبَاءُ تَنْمِي بِمَا لَاقَتْ لَبُونُ بَنِي زِيَادِ[٢]

وقولُ الآخر:

هَجَوْتَ زَبَّانَ ثُمَّ جِئْتَ مُعْتَذِرًا مِنْ هَجْوِ زَبَّانَ لَمْ تَهجُو ولَمْ تَدَعِ[٣]

فحذف الضَّمَّة من الواو والياء[٤]؛ إجراءً له مُجرى الصَّحيح. وقيل: المحذوفُ منهما ضمَّةٌ مقدَّرةٌ لا ظاهرة[٥]. فإذا فرَّعنا على الأوَّل لم يجُزِ الإثباتُ حالةَ الجزم، فلا يقال: (لم تخْشى)، بل يتعيَّنْ حذفُها؛ لأنَّ الألف لا يمكن تحريكُها، وإذا فرَّعنا على الثَّاني جاز ذلك، فيقال حينئذٍ: (لم تخشى) بإثبات الألف.

والاستدلالُ للقول الثَّاني بقراءة حمزة[٦]: ﴿لَّا تَخَٰفْ دَرَكًا وَلَا تَخْشَىٰ﴾[٧]، وبقول الشَّاعر:

إِذَا الْعَجُوزُ غَضِبَتْ فَطَلِّقِ
وَلَا تَرَضَّاهَا وَلَا تَمَلَّقِ[٨]

---

(١) "فلا تُستَثْقَلُ الحركةُ فيه، ويُحْكَمُ له بِحُكْمِهِ لو كان آخرُهُ صحيحًا". شرح الجمل ٥٦٣/٢.

(٢) من الوافر، لقيس بن زُهير العبسي، في ديوانه ٢٩، وروايتُهُ فيه: "أَلَمْ يَبْلُغْكَ". وانظر روايةَ الشَّاهد في: الكتاب ٣١٦/٣، ومعاني القرآن للفرَّاء ١٦١/١، وشرح القصائد السَّبع ٧٨.

(٣) من البسيط، لأبي عمرو بن العلاء، في نزهة الألبَّاء ٣١، ومعجم الأدباء ١٣١٧/٣.

(٤) يريد في: يهجو، ويأتيك.

(٥) انظر: ما يحتمل الشِّعر٦٨.

(٣) انظر: السَّبعة لابن مجاهد ٤٢١، والتَّيسير للدَّاني ٣٦٤.

(٤) سورة طه (٧٧).

(٨) من مشطور الرَّجز، لرؤبة، في ديوانه ١٧٩.

= لا يتمُّ؛ لجواز أنْ يكون ذلك في موضعِ رفعٍ في الآية، على خبرِ مبتدأٍ محذوفٍ، والتَّقديرُ: (وأَنْتَ لا تَخْشى)[1]، والبيتُ على العطف على موضع ما بعد الفاء؛ إذْ موضعُهُ رَفْعٌ، والمعطوفُ عليه يجوزُ فيه الجزمُ التفاتًا إلى اللَّفظ، والرَّفعُ التفاتًا إلى الموضعِ، فيجوزُ في (يَخْرُج) من قولنا: (إِنْ يَقُمْ زيدٌ[فسيقومُ][2] بكرٌ ويخرجُ عمرٌو) الجزمُ والرَّفعُ[3].

ويدخل في هذا الضَّرب -أعني إجراءَ المعتلِّ مُجرى الصَّحيح- نحوُ قولِ الشَّاعر:

فَيَوْمًا يُجَازِينَ الْهَوَى غَيْرَ مَاضِي ... وَيَوْمًا تَرَى مِنْهُنَّ غُولًا تَغَوَّلُ[4]

وقولِ الآخر:

قَدْ عَجِبْتُ مِنِّي وَمِنْ يُعَيْلِيَا
لَمَّا رَأَتْنِي خَلَقًا مُقْلَوْلِيَا[5]

وقولِ الآخر:

فَلَوْ كَانَ عَبْدُ اللهِ مَوْلًى هَجَوْتُهُ ... وَلَكِنَّ عَبْدَ اللهِ مَوْلَى مَوَالِيَا[6]

---

(١) هذا وجْهٌ، ويجوزُ فيه وجهٌ آخرُ وهو أنْ تكون الألفُ للإطلاقِ؛ إذْ كانت فاصلةً. انظر: ما يحتمل الشِّعر ٧٠.

(٢) في الأصل: "فيقم". والتَّصحيح من شرح الجمل ٥٦٤/٢.

(٣) والنَّصْبُ أيضًا. انظر: السَّابق. =

(٤) من الطَّويل، لجرير، في ديوانه ١٤٠/١.

(٥) من مشطور الرَّجز، عُزيا للفرزدق في التَّصريح للأزهري ٢٨١/٤، والدُّرر اللَّوامع ١١/١، وليسا في ديوانه، ويحتمل أنَّه خطأٌ؛ لكثرةِ وروده مع بيت الفرزدق الآتي. و(الخَلَقُ) رَثُّ الهيئة، و(المقلولي) الْمُتجافي الْمُنْكَمش.

(٦) من الطَّويل، للفرزدق، في الكتاب ٣١٣/٣، وطبقات فحول الشُّعراء ١٨/١، وعُزِي لِلْمُتَنَخِّل الهُذَلي في لسان العرب (ع ر ا) ٤٧/١٥، ولم أجده في ديوان الهذليّين.

وقولِ الآخر:

مَـا إِنْ رَأَيتُ وَلَا أَرَى فِي مُـــدَّتِي كَجَـوارِيٍ يَلْعَبْنَ بِالصَّحْرَاءِ[١]

وقولِ الآخر:

..... سَمَاءُ الْإِلَهِ فَوْقَ سَبْعِ سَمَائِيَا[٢]

وقياسُ الأوَّلِ (ماضٍ)، والثَّاني:(يُعَيْلٍ)، والثَّالثِ (مَوَالٍ)، والرَّابعِ (كَجَوارٍ) وفيه مع هذا ضرورةٌ أُخْرى وهي صَرْفُهُ[٣]، والخامسِ (سَمَاءٍ) وفيه مع هذا ضرورتان:

إحداهما: جَمْعُهُ على (فَعَائِلٍ)، وهو لا ينقاسُ جمعًا لـ(فَعَالٍ)[٤].

وثانيهما: عَدَمُ تحويلِهِ إلى (فَعَالي)؛ لأنَّ قياسَ هذا ونحوِهِ أنْ يُحوَّلَ إلى (فَعالي) فتنقلبَ همزَتُهُ إذْ ذاك ياءً، فيقال فيه: (سَمَايَا)[٥].

وأمَّا الحذْفُ فأصنافٌ:

الأوَّلُ: الحذْفُ ترخيمًا في غيرِ النِّداءِ، وهو ضربان: الأوَّلُ: ما استُعْمِلَ على قياسِ التَّرخيمِ[٦]، وهذا الاستعمالُ جائزٌ على لُغَةِ مَنْ نَوَى، وعلى لُغَةِ مَنْ

(١) من الكامل، لم أقف على قائله، وهو في أمالي الزَّجَّاجي ٨٣، وما يحتمل الشِّعر٧٤.

(٢) عجز بيت من الطَّويل، وصدره: "**لَهُ مَا رَأَتْ عَيْنُ الْبَصِيرِ وَفَوْقَهُ**"، لأميَّة بن أبي الصَّلْت، في ديوانه ٥٢٨.

(٣) هذا مع إثبات الياء، وكان الوجْهُ فيه منْعَ الصَّرفِ، فيقول: كجواريَ. انظر: ضرائر الشِّعر ٤٤.

(٤) انظر: الأصول ١١٨٤/٣، والتِّبيان في تصريف الأسماء ١٤٠.

(٥) يُعبَّرُ بـ(السَّماء) عن المبنيَّة وعن المطر، وتُجمعُ الأولى على سَمَاوات وسَمَايَا، وتُجمعُ الثَّانية على أسْمِيَة وسُمِيّ. انظر: المذكَّر والمؤنَّث للمبرّد ١٢٠، والتَّعليقة للفارسي ١٤١/٣، ١٤٢، والممتع ٣٢٨، ٣٢٩.

(٦) أي: الذي يكون في النِّداء.

لم يَنْوِ، هذا مذهبُ سيبويهِ والجمهورِ[١]، والمبردُ[٢]/ يَمْنَعُهُ على لُغةِ مَنْ نَوى مُستدِلًّا على ذلك بأنَّ المحذوفَ في غيرِ النِّداء حُكْمُهُ أنْ يجري آخِرُهُ بالإعراب كـ(يدٍ) ونحوِهِ.

ويُستدَلُّ للجمهور بالسَّماعِ والقياس، أمَّا السَّماعُ فقولُ الشَّاعر:

أَلَاَ أَصْبَحَتْ حِبَالُكُمْ رِمَامَا وَأَصْبَحَتْ مِنْكَ شَاسِعَةً أُمَامَا[٣]

أراد: (أُمامة) فرخَّمهُ على لُغةِ مَنْ نَوى. وقولُ الآخر:

خُذُوا حَظَّكُمْ يَا آلَ عِكْرِمَ وَاذْكُرُوا أَوَاصِرَنَا والرِّحْمُ بِالغَيْبِ تُذْكَرُ[٤]

وقولُ الآخر:

أَبُو حَنَشٍ يُؤَرِّقُنَا وَطَلْقٌ وَعَمَّارٌ وَآوِنَةً أُثَالَا[٥]

وقولُ الآخر:

إنَّ ابْنَ حَارِثَ إنْ أَشْتَقْ لِرُؤْيَتِهِ أَوْ أَمْتَدِحْهُ فَإِنَّ النَّاسَ قَدْ عَلِمُوا[٦]

---

(١) انظر: الكتاب ٢٦٩/٢، والأصول ٣٤٨/١، وما يحتمل الشِّعر٩٤.

(٢) لم أجده في كتبه المطبوعة، وقد نقله عنه تلميذه الأخفش الصَّغير في تعليقاته على نوادر أبي زيد ٢٠٧، وكذا في ما يحتمل الشِّعر٩٩، وأمالي ابن الشجري ٣١٧/٢، وشرح التَّسهيل ٤٣٠/٣، وشرح الجمل ٥٧١/٢.

(١) من الوافر، لجرير، في ديوانه ٢٢١/١، وروايتُهُ: "**وَمَا عَهْدٌ كَعَهْدَكِ يَا أُمَامَا**". ولا شاهد فيها.

(٤) من الطَّويل، لزهير بن أبي سُلمى، في ديوانه ١٥٩. وسيأتي توجيه المبرّد له والرَّد عليه.

(٥) من الوافر، لابن أحمر، في ديوانه ١٢٩. قال الأصمعي: "هؤلاء من قومه، يراهم في النَّوم إذا أغفى؛ لأنَّه يتشوَّقُ إليهم". شرح الرُّمَّاني ١٣٤٩/٣. نقله وأيَّد به قول سيبويه؛ لأنَّه يدلُّ على ألَّا نداء فيه.

(٦) من البسيط، للمُغيرة بن حَبْناء التَّميمي، في شرح أبيات سيبويه لابن السِّيرافي ٥٢٨/١، ٨٢٩، ولأوس بن حبناء في المقاصد النَّحويَّة ١٧٥٩/٤، والدُّرر اللَّوامع ٣٩٨/١، وانظر تحقيق نسبته إلى المغيرة في (شعر المغيرة بن حبناء) ١٩٧، ١٩٨، والرِّوايةُ فيه: "**إنَّ الْمُهلَّبَ إنْ أَشْتَقْ لِرُؤْيَتِهِ**"، وقد أشار إليها ابنُ السِّيرافي، ولا شاهد فيها.

والاعتراضُ على الأوَّلِ بادِّعاءِ كونِ الرِّوايةِ: يا أُمَاما[١]، وعلى الثَّالثِ بِجَعْلِهِ معطوفًا على الضَّمير في (يُؤرِّقُنَا)[٢] =لا يتمُّ.

أمَّا الأوَّلُ: فلأنَّ أئمَّةَ البصريّين سيبويهِ وغيرَهُ ثَقِفُوا روايتَهُ كما أنشدناه، فادِّعاءُ خلافِها لا يدْفَعُ روايتَهُمْ[٣].

وأمَّا الثَّالثُ: فلأنَّ أَخْذَهُ على العطف على الضَّميرِ المنصوبِ غيرُ مناسبٍ للقِصَّة؛ لأنَّ البيتَ لابنِ أحْمرَ يرثي قومًا فُقِدُوا من جُمْلتِهِمْ (أُثَالَةُ)، والبيت يقتضي أنَّ أُثالةَ يُؤرِّقُ، وأخْذُهُ على العطف يدفَعُ ذلك؛ لأنَّهُ على هذا التَّقديرِ يكونُ مُؤرَّقًا[٤].

وكذا ادِّعاءُ كونِهِ منصوبًا بفعلٍ مُضْمَرٍ مدلولٍ عليه بـ(يؤرِّقُنا)، والتَّقديرُ: تذكَّرْتُ أُثالًا؛ لأنَّه إذا أرَّقَهُ عَبَّادٌ[٥] وطَلْقٌ وأبو حَنَشٍ تذكَّر أُثَالًا على أسلوب قولِ الشَّاعر:

إِذَا تَغَنَّى الْحَمَامُ الْوُرْقُ هَيَّجَنِي وَلَوْ تَسَلَّيْتُ عَنْهَا أُمَّ عَمَّارِ[٦]

---

(١) هي رواية الدِّيوان كما تقَّدم، وقد تعقَّب الأخفشُ الصَّغير رواية النَّحويّين بقوله: "وهذا شيءٌ يصنَعُهُ النَّحويُّون ليُعَرِّفوكَ كيف مجراه متى وقع في شعرٍ". النَّوادر ٢٠٧.

(٢) عُزِي إلى المبرد، في ما يحتمل الشِّعر٩٩، وشرح الجمل ٥٧٢/٢.

(٣) قال ابن خروف: "الرِّوايةُ لا تُرَدُّ بالاختيارات، والشَّواهدُ كثيرةٌ، واطلُبْ تَجِدْ". شرح الجمل ٧٧٣/٢.

(٤) ويقوي هذا الرَّدَّ تفسيرُ الأصمعي السَّابق ذكره في هـ ٣ في الصفحة السَّابقة.

(٥) كذا في الأصل، وهو متأثِّرٌ ابنَ عصفور في شرح الجمل ٥٧٢/٢. و(عبَّاد) رواية السِّيرافي في ما يحتمل الشِّعر٩٨.

(٦) من البسيط، للنَّابغة الذُّبياني، في ديوانه ٢٠٣، وروايتُهُ: "**ذَكَّرني**"، ولا شاهد فيها.

أي: ذكرتُ، [وأنَّه][(١)] لم يُحْفَظْ في كلامهم (أُثالة) اسمَ رَجُل= لا يَصِحُّ[(٢)] أيضًا لوجهين:

أحدهما: أنَّ تذكُّر أُثالٍ غيرُ لازمٍ عن كون المذكورين مؤرِّقين له[(٣)].

وثانيهما: أنَّ دعوى كون (أثالةَ) غيرَ محفوظٍ في كلامهم اسمَ رَجُلٍ شهادةٌ على النَّفي، يدفَعُها حِفْظُ سيبويهِ لذلك، وحَسْبُكَ بهِ من إمامٍ ثِقَةٍ مُثقِّفٍ[(٤)].

وهذه الاعتراضات للمبرد[(٥)]، ويقطع به قولُ الشَّاعر:

إنَّ ابْنَ حَارِثَ ... البيت

لأنَّه لا يَقْبَلُ التَّأويلَ الذي سَلَكَهُ في هذه الأبيات، نَعَمْ ادَّعى[(٦)] في البيت الثَّاني، وهو قول الشَّاعر:

خُذُوا حَظَّكُمْ يَا آلَ عِكْرِمَ ... البيت[(٧)]

---

(١) العبارة في الأصل: "ذكرت إذْ لم يحفظ"، وفيها سقطٌ ظاهر؛ فهذه تتمَّةٌ يلتئمُ بها الكلام، على أسلوب الشَّارح في الاختصار. والمدَّعي هنا هو السِّيرافي. انظر: ما يحتمل الشِّعر٩٩.

(٢) هذا خبرُ قوله: "ادِّعاءُ كونه...".

(٣) وقياسُهُ على بيت النَّابغة لا يصحُّ أيضًا؛ لأنَّه ليس فيه ما يدلُّ على المحذوف، كما في (هيَّجني) و(عنها). انظر: شرح الجمل ٥٧٣/٢.

(٤) هكذا في الأصل، ومعناه: مجوِّدٌ ومحسن، كقول امرئ القيس:

إِذَا قُلْتُ أَبْيَاتًا جِيَادًا حَفِظْتُهَا وَذَلِكَ أَنِّي لِلْقَوَافِي مُثَقِّفُ

في ديوانه ٣٢٥. وانظر: المعجم التَّاريخي للُّغة العربيَّة (ث ق ف).

(٥) هذا غيرُ دقيقٍ؛ فالثَّالثُ والرَّابعُ منها للسِّيرافي، انظر: ما يحتمل الشِّعر٩٩، ١٠٠.

(٦) أي: المبرد.

(٧) سبق تخريجه، انظر: ق ٢٦٧/ب.

أنَّه ممنوعُ الصَّرف مرادٌ به القبيلة فهو محتمِلٌ[١]، لكنْ إذا صحَّ الحذفُ على لُغة مَنْ نَوَى لم يحتج إلى هذا التَّأويل[٢].

وأمَّا القياسُ: فلأنَّهُ حَذْفٌ شبيهٌ بالحذفِ الذي يكونُ في النِّداء، فجازَ استعمالُهُ بالوجهين، ووجهُ الشَّبَهِ بينهما أنَّهم يراعون فيه العَلَمِيَّةَ والزِّيادةَ على الثَّلاثة، كما يراعون ذلك في المنادى.

الضَّرب الثَّاني: وهو الواردُ على غير قياس الحذف في التَّرخيم، وهذا يأتي على وجوه:

الأوَّلُ: أنْ يكونَ المحذوفُ/ بعضَ كلمةٍ، كقولِ الشَّاعر: ٢٦٧/ ب

قَوَاطِنًا مَكَّةَ مِنْ وُرْقِ الحَمِي[٣]

يريد: (الحمام)، والمحذوفُ منه على رأي بعضهم[٤] هو الألفُ والميمُ، فبقي (الحم)، ثم أُجْرِيَ بالإعراب وأُطْلِقَ فصار: (الحمي)، وعلى رأي بعضهم[٥] الألفُ فقط، على حَدِّ قولِ الشَّاعر:

أَلَا لَا بَـــارَكَ اللهُ فِي سُهَـــيلٍ إِذَا مَا اللهُ بَارَكَ فِي الرِّجَالِ[٦]

وقولِ الآخر:

---

(١) انظر: ما يحتمل الشِّعر٩٩.

(٢) قاله ابن عصفور في شرح الجمل ٢/٥٧١. وإذا أمكن فلا يصحُّ الاستدلال به.

(٣) سبق تخريجه، انظر: ق ٢٦٤/ب.

(٤) منهم السِّيرافي في ما يحتمل الشِّعر١٠٦، ١٠٧.

(٥) انظر: ما يحتمل الشِّعر١٠٧، وسرّ الصَّناعة ٢/٧٢١، وشرح الجمل ٢/٥٧٣.

(٦) من الوافر، لم أقف على قائله، رُوِي عن قُطْرب في سرِّ الصِّناعة ٢/٧٢٠، ٧٢١، وشرح الجمل ٢/٥٧٣.

أَقَبلَ سَيْلٌ جَـاءَ مِنْ عِنْدِ اللهْ يَحْـرِدُ حَرْدَ الجَنَّـةِ المُغِلَّةْ[1]

ثم أُبْدِلَتِ الياءُ من أحد المثلين على أسلوبِ قولهم: (قَصَّيْتُ أظفاري)، والأصل: (قَصَصْتُ)، ثم كُسِرَ ما قبلَ الياءِ؛ لِتَصِحَّ[2].

وقيل: المحذوفُ منه هي الميمُ الأخيرةُ، فصار: (الحما) فأشبَهَ (صحارى) من حيثُ هو جَمْعٌ في المعنى وفي آخرِهِ ألفٌ، فحوَّلوهُ إلى (الحمي) كما تُحَوَّلُ (صحارى) إلى (صحاري).

ومن الواردِ على هذا الوجه قولُهُ:

..... **تُرِيكَ الْمَنَا بِرُؤُوسِ الْأَسَلْ**[3]

يريد: (المنازل)، وقولُ الآخر:

كَانَتْ مَنَاهَا بِأَرْضٍ لَيْسَ يَبْلُغُهَا ..... [4]

يريد: (منازلها)، وقولُ الآخر:

دَرَسَ الْمَنَا بِمُتَالِـعٍ فَـأَبَـانِ ..... [5]

---

(١) من الرَّجز، اختُلِف في نسبته وحقيقته؛ فقد عُزِي لحسان بن ثابت I في معاني القرآن لقطرب ١١/١، وتهذيب إصلاح المنطق ١٣١، والمشوف المعلم ١٨٨/١، وعُزِي لحنظلة بن [مُصبِّح] عن أبي إسحاق البَطَلْيوسي، وقيل: مصنوعٌ، وصانعُهُ قطرب، وذان في المزهر ١٨١/١، ويردُّ الثَّانيَ ما تقدَّم من نسبةِ قطربٍ إيَّاه، وما بين المعقوفتين تصحيحٌ عن "مطيح" من سمط اللآلي ٣١/١. والشَّاهدُ فيه وفي الذي قبله حذْفُ الألف الثَّانية من الاسم الجليل، وقد جعله قطربٌ لغةً لأهل الحجاز، قال: "يقولون: واللهْ، في الوقف". معاني القرآن ١٢/١.

(٢) حسَّن هذا الوجْهَ ابنُ جنّي في سرّ الصِّناعة ٧٢١/٢.

(٣) عجز بيتٍ من المتقارب، وصدرُهُ: "**وَلُبْسُ الْعَجَاجَةِ والْخَافِقاتُ**"، لإسحاق بن إبراهيم البَهْراني، من المحدَثين، في الكامل ٥٣٠/٢، وشرح الجمل ٥٧٤/٢.

(٤) صدرُ بيتٍ من البسيط، وعجُزُه: "**بِصَاحِبِ الْهَمِّ إِلَّا الجَسْرَةُ الأُجُدُّ**"، للأخطل، في ديوانه ٢٩٨.

(٥) صدرُ بيتٍ من الكامل، وعجُزُهُ: "**وَتَقَادَمَتْ بِالْحُبْسِ فَالسُّوبَانِ**"، للَبيد، في ديوانه ١٣٨.

وقولُ الآخر:

كَأَنَّ إِبْرِيقَهُمْ ظَبْيٌ عَلَى شَرَفٍ مُفَدَّمٌ بِسَبَا الْكِتَّانِ مَلْثُومُ(١)

يريد: (بسبائب)، وقيل(٢): يريد: (بِسَبِي الكتان)؛ لكنَّ ثُبُوتَ الألفِ يُوهِنُ القولَ بأنَّ المرادَ هذا.

ومن ذلك أيضًا قولُهُ:

بِالْخَيْرِ خَيْرَاتٍ وَإِنْ شَرًّا فَآ

وَلا أُرِيــدُ الشَّــرَّ إِلَّا إِنْ تَآ(٣)

أراد: فأصابك الشَّرُّ، هذا في الأوَّل، وأراد في الثَّاني: إِلَّا أنْ تأتي(٤)، واكتفى عن المحذوف بالهمزةِ والفاء في الأوَّل، وفي الثَّاني بالتَّاء والهمزة وأَطْلَقَ.

وقيل: مرادُهُ بالأوَّل: فالشَّرَّ أردْتُ، فقطَعَ همزةَ الوصل واكتفى بالهمزة والفاء، وأراد في الثَّاني: إِلَّا أنْ تشاءَ، لكنْ حَذَفَ الشِّينَ والألفَ من (تشاء) واكتفى بالتَّاء والهمزة، ومن ذلك قولُهُ:

---

(١) من البسيط، لعلقمة الفحل، في ديوانه ٧٠.

(٢) انظر: شرح الجمل ٥٧٥/٢. وقيل: "السَّبا هي السَّبائب، وليس على الحذف". المخصّص ٤٦٥/٤.

(٥) من مشطور الرَّجز، عُزيا لِلُقَيْمِ بن أَوْس بن سعد، في النَّوادر لأبي زيد ٣٨٦، وشرح شواهد الشَّافية ٢٦٤/٤، وأورده ابنُ منظورٍ في قطعتين عزا الأولى منهما لحُكَيم بن مُعيَّة التَّميمي، وعزا الأخرى للقُمان بن أوس، وعزاهما ابنُ السِّيرافي إلى نَعيم بن أوس، وهو كذلك في بعض نُسخ العمدة، وانفرد القرطبي بعزوهما لزهير [هكذا]، ولم أقف على ترجمةٍ له تُبيِّن وجهَ الصَّواب فيه. انظر: شرح أبيات سيبويه ٣٢٠/٢، ٣٢١، والعمدة لابن رشيق ٥١٠/١ هـ٦، وتفسير القرطبي ٢٤٠/١، ولسان العرب (م ع ي) ٢٨٨/١٥.

(٤) كذا في الأصل، وهو في المطبوع من شرح الجمل (صاحب) ٥٧٥/٢، و(الشَّعار) ١٩٠/٣: "تشاء"، وفي نسخة أبي حيَّان ٢٠٦/أ: "تأبى".

قُلْنَا لَهَا يَوْمًا قِفِي قَالَتْ قَافْ[١]

أي: وَقَفْتُ، لكنِ اكتفت بالقافِ عن ذلك، وقد جاء سُلُوكُ هذا الأسلوبِ في الكلام على جِهَةِ النُّدور في قول بعضهم: "ألا تا بلى فا"، أي: ألا تفعل، فقال له المجيب: بلى، فافعل.

ومن ذلك أيضًا[٢] حذفُ نون (مِنْ) و(لَكِنْ)؛ لالتقاء السَّاكنين تشبيهًا بالتَّنوين، وعلى هذا الاستعمالِ جاء قولُ الشَّاعر:

فَلَسْتُ بِآتِيهِ وَلَا أَسْتَطِيعُهُ وَلَاكِ اسْقِنِي إِنْ كَانَ مَاؤُكَ ذَا فَضْلِ[٣]

أراد: ولكنْ. وقولُ الآخر:

وَكَأَنَّ الخَمْرَ الْمُدَامَةَ مِ الْإِسْ فَنْطِ مَمْزُوجَةً بِمَاءٍ زُلَالِ[٤]/ ٢٦٨/أ

أراد: مِنَ الإِسْفَنْطِ. وقولُ الآخر:

كَأَنَّهُمَا مِ الْآنَ لَمْ يَتَغَيَّرا وَقَدْ مَرَّ لِلدَّارَيْنِ مِنْ بَعْدِنَا عَصْرُ[٥]

أي: (مِنِ) الآن.

وفي إدخالِ حذفِ التَّنوينِ لالتقاءِ السَّاكنينِ في هذا الباب خلافٌ، أدخلَهُ فيه بعضُهُم[٦] وعدَّهُ من أصنافِ الضَّرائر، وأخرجَهُ بعضُهُم[٧] عن ذلك، وهذا

---

(١) من مشطور الرَّجز، للوليد بن عُقبة، في الأغاني ٨٧/٥، وشرح شواهد الشَّافية٢٧١/٤.

(٢) أي: من الوارد على غير قياس الحذف في التَّرخيم.

(٣) من الطَّويل، لقيس بن عمرو النَّجاشي، في الكتاب ٢٧/١، وما يحتمل الشِّعر٢٧١.

(٤) من الخفيف، للأعشى، في ديوانه ٥.

(٥) من الطَّويل، لأبي صخر الهذلي، في شرح أشعار الهذليين ٩٥٦.

(٦) منهم سيبويه والمبرد. انظر: الكتاب ١٦٩/١، والمقتضب ٣١١/٢.

(٧) انظر: ما يحتمل الشِّعر١١٧، ١١٢، وسرّ الصِّناعة ٥٣٧/٢، وشرح الجمل ٥٧٧/٢.

هو الصَّحيحُ، ويشهدُ له قراءةُ مَنْ قَرَأَ: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ﴾[١]، بحذف التَّنوين[٢]، وكذا قراءةُ مَنْ قرأ: "**وَلَا اللَّيْلُ سَابِقُ النَّهَارَ**" بحذف التَّنوين أيضًا[٣].

وعلى ذلك أخذ أبو عمرو فيما نُقل عنه[٤] قولَهُ تعالى: ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ عُزَيْرُ ٱبْنُ ٱللَّهِ﴾[٥] بحذف التَّنوين؛ لاعتقادِهِ أنَّهُ عربيٌّ، لكنْ حُذِفَ التَّنوينُ منه لالتقاءِ السَّاكنين[٦]. وإذا كان هذا الاستعمالُ واردًا في أفصحِ كلامٍ لم يَصِحَّ إدخالُ ذلك في هذا الباب.

وورودُ حذفِ التَّنوين في الشِّعر لالتقاء السَّاكنين متَّسِعٌ جدًّا[٧]، ومنهُ قولُهُ:

عَمْرُو الَّذِي هَشَمَ الثَّرِيدَ لِقَوْمِهِ وَرِجَالُ مَكَّةَ مُسْنِتُونَ عِجَافُ[٨]

وقولُ الآخر:

---

(١) سورة الإخلاص (٢).

(٢) قرأ بها أبو عمرو. انظر: السَّبعة لابن مجاهد ٧٠١، ومعاني القراءات للأزهري ١٧٢/٣.

(٣) قرأ بها عِمَارةُ بن عُقَيل. انظر: المحتسب ٨١/٢.

(٤) وكذا عن ابن كثير ونافع وابن عامر وحمزة. انظر: السَّبعة لابن مجاهد ٣١٣، والتَّيسير للدَّاني ٣٠٣.

(٥) سورة التَّوبة (٣٠).

(٦) نقله أبو زُرْعَة في حجَّة القراءات ٣١٨، ٣١٩ عن هارون بن موسى عن أبي عمرو.

(٧) انظر: أمالي ابن الشَّجري ١٦٢/٢.

(٨) من الكامل، عُزِي إلى عبد الله الزِّبَعْرَى في: اللَّامع العزيزي ١٢١١/٢، والمقاصد النَّحويَّة ١٦٢٦/٤، وهو في ديوانه ٥٣، وعُزِي إلى مَطْرُود بن كعب الخُزاعي في: تاريخ الطَّبري ٢٥١/٢، ومعجم الشُّعراء ٢٨٣. و(مسنتون عجاف): أصابهم القَحْطُ فالهُزالُ والضَّعْف. وفي البيت إقواءٌ إنْ كان من مقطوعة ابن الزِّبَعْرى؛ إذْ رَويُّها مكسور.

فَـأَلْفَيْتُـهُ غَـيْـرَ مُـسْتَعْـتِـبٍ وَلَا ذَاكِـرَ اللهَ إِلَّا قَلِيـلَا[١]

ومن هذا الضَّرب[٢] أيضًا حذْفُ أحدِ الحرفين المشدَّدَيْن في القافية، كقولِهِ:

أَصَحَوْتَ الْيَومَ أَمْ شَاقَتْكَ هِرّْ وَمِنَ الْحُبِّ جُنُـونٌ مُسْتَعِـرْ[٣]

وقولِ الآخر:

..... **لَيْسَ هَذَا مِنْكِ مَـاوِيَّ بِحُرْ**[٤]

وقولِ الآخر:

..... **رَهْطُ مَرْجُومٍ وَرَهْطُ ابْنِ الْمُعَلْ**[٥]

ومن ذلك حذفُ الياء من (قاضٍ) و(جوارٍ) وباهِما حالَ الإضافةِ والتَّعريفِ بالألفِ واللَّام؛ تشبيهًا للألفِ واللَّام والإضافةِ بما عاقبتاه، وهو التَّنوين، فكما يُحذَفُ مع التَّنوين يُحذَفُ معهما، ومن هذا الاستعمال قولُ الشَّاعر:

فَطِرْتُ بِمُنْصُلِي فِي يَعْمَلَاتٍ دَوَامِي الْأَيدِ يَخْبِطْنَ السَّرِيحَا[٦]

---

(١) من المتقارب، لأبي الأسود الدُّؤَلي، في ديوانه ٥٤.

(٢) أي: من الوارد على غير قياس الحذف في التَّرخيم.

(٣) من الرَّمل، لطَرَفة، في ديوانه٦٠.

(٤) عَجُزُ بيتٍ من الرَّمل، وصدرُهُ: "**لَا يَكُنْ حُبُّكِ دَاءً قَاتِلا**"، لطرفة، في ديوانه بعد البيت السَّابق.

(٥) عَجُزُ بيتٍ من الرَّمل، وصدرُهُ: "**وَقَبِيلٌ مِنْ لُكَيْزٍ شَاهِدٌ**"، للبيد، في ديوانه ١٩٩.

(٦) من الوافر، عُزِي لمُضَرِّس بن رِبْعيّ الأسدي، في شرح أبيات سيبويه ٦١/١، ٦٢، والعباب الزَّاخر (ج ز ز) ٢٧/٧، وضرائر الشِّعر ١٢٠، وله أو ليزيد بن الطَّثْرِيَّة في شرح شواهد المغني ٥٩٨/٢، ولم أجده في ديوان يزيد، وأثبته محقِّقُ ديوان خُفَاف بن نُدْبة في شعره، وأحال إلى كتاب سيبويه (بولاق) ٩/١، وهو وهْمٌ ظاهر؛ فكأنَّه فهمه من عطف سيبويه إيَّاه على بيت خُفافٍ الآتي، وليس كذلك، وكان يلزمه على هذا أنْ يثبت له ما بينهما أيضًا، وهو لم يفعل. وقد نبَّه الصَّغاني على أنَّ هذه روايةُ سيبويه، وأنَّ الرِّواية هي: "**خِفَافِ الْوَطْءِ**".

أراد: (الأيدي). وقولُ الآخر:

كَنَـواحِ رِيْشِ حَمَامَةٍ نَجْـدِيَّـةٍ وَمَسَحْتِ باللَّثَتَيْنِ عَصْفَ الإِثْمِدِ(١)

ويدخل في المحذوف على هذا الوجه قَصْرُ الممدود، والنُّحاةُ أكثرُهُم يُدخِلونَهُ في هذا الباب عمومًا من غير استثناءِ شيءٍ منه، وأخرجَ الفرَّاءُ من ذلك ما له قياسٌ يقتضي مدَّهُ كـ(فعلاء) مُؤنَّثِ (أفعل)، فهذا ونحوه لا يُبيحُ قَصْرَهُ(٢)، وهو محجوجٌ بالسَّماع؛ إذ هو واردٌ بقَصْرِ ما مَنَعَ قَصْرَهُ، ومنه قولُ الشَّاعر(٣):

لَا بُدَّ مِنْ صَنْعَا وَإِنْ طَالَ السَّفَرْ(٤)

بقصر (صنعاء). وقولُ الآخر:

الْـوَاهِـبَ الْعَـدَّا وَكُلَّ طِـمِـرَّةٍ مَا إِنْ يَنَالُ مَدَى الطَّوِيلِ قَذَالَهَا(٥)

ولا شاهد فيها. و(الْمُنْصُلُ) السَّيْفُ، و(اليَعْمَلاتُ) النُّوقُ السَّريعة، و(السَّريحُ) جمْعُ سريحةٍ، وهي جلودٌ تُنْعَلُها الإبلُ إذا حَفِيَتْ من شِدَّة السَّير.

(١) من الكامل، لخُفَاف بن نُدْبة، في ديوانه ١٠٦، والكتاب ٢٧/١، وما يحتمل الشِّعر١٢٣.

(٢) الفرَّاءُ داخلٌ في جملتهم؛ لأنَّه يجيزُ ذلك فيما ليس له قياسٌ يوجبُ مدَّه، لكنَّه أخرج نوعًا منه وهو ما كان له قياسٌ يوجبُ مدَّه. انظر: ما يحتمل الشِّعر١٠٧، والإنصاف ٧٤٥/٢، وشرح الجمل ٥٨٠/٢.

(٣) هكذا في الأصل، ويظهرُ أنَّ ثمَّ سقطًا هنا؛ لأنَّ هذا الشَّاهد خارجٌ عن شرط الفرَّاء، وكذلك الشَّاهدان بعده، وإنَّما الذي يُحتجُّ به على الفرَّاء ممَّا جاء مقصورًا وله قياسٌ يوجبُ مدَّه هو قولُ شُمَيْتِ بنِ زِنْباع التَّميمي (من الطَّويل):

وَلَكِنَّمَا أُهْدِي لِقَيْسٍ هَدِيَّةً بِفِيَّ مِنِ اهْدَاهَا لَكَ الدَّهْرَ إِثْلِبُ

فقصر (إهداها) وقياسُهُ المدُّ؛ إذْ كان كذلك نظيرُهُ من الصَّحيح، نحوُ: أكرم إكرامًا وأخرج إخراجًا. انظر: ما يحتمل الشِّعر١١١، والإنصاف ٧٥٣/٢، وشرح الجمل ٥٨١/٢.

(٤) من الرَّجز، لم أقف على قائله، وهو في المقصور والممدود للفرَّاء ٦٠، وما يحتمل الشِّعر١٠٧.

(٥) من الكامل، للأعشى، في ديوانه ٢٩. و(الطِّمِرَّة) الفرسُ الوثَّابة، و(القَذَالُ) جِمَاعُ مؤخَّر الرَّأس، و(مدى الطَّويل) كذا في الأصل، وهي في الدِّيوان وما وقفتُ عليه من المصادر: "**يد الطَّويل**"، والأوَّلُ مستقيمٌ وزْنًا ومعنًى. =

قَصَرَ (العَدَّاء)، وقياسُهُ المد؛ لأنَّ كُلَّ (فَعَّالٍ) من الْمُعتلِّ العَيْنِ[1] فَقِياسُهُ الْمَدُّ.

وقولُ الآخر:/ ٢٦٨/ ب

فَلَوْ أَنَّ الْأَطِبَّا كَانُ حَوْلِي وَكَانَ مَعَ الْأَطِبَّاءِ الْأُسَاةُ[2]

قصر (الأَطبَّا)، وهو (أَفْعِلَاء)، وقياسُهُ الْمَدُّ.

ويَقْرُبُ ممَّا ورَدَ محذوفًا على هذا الوجه[3] حَذْفُهُم نونَ (اضْرِبَنْ)، من [ذلك قوله][4]:

اضْرِبَ عَنْكَ الْهُمُومَ طَارِقَهَا ضَرْبَكَ بِالسَّيْفِ قَوْنَسَ الْفَرَسِ[5]

وادَّعى الفرَّاءُ أنَّه لا حذْفَ في ذلك، وأنَّه كان ساكنًا ثم حُرِّكَ لكثرةِ السَّواكنِ في البيت؛ إجراءً لكثرتِها مُجرى اجتماعها[6]. وفيه بُعْدٌ؛ لأنَّ [كثرةَ][7] السَّواكن ليس مقتضيًا للتَّحريك. وهذا الذي سلكه في هذا البيت من ادِّعاء كون التَّحريك إنَّما هو لكثرة السَّواكن سَلَكَ مِثْلَهُ في قول الشَّاعر أيضًا:

فِي أَيِّ يَومَيَّ مِنَ الْمَوتِ أَفِرّْ

---

(١) كذا في الأصل، وفي شرح الجمل ٥٨١/٢، وفي نسخة أبي حيان منه ٢٠٦/ب، وفيه نظرٌ من وجهين، أحدهما: أنَّ (العدَّاء) من معتلِّ اللامِ؛ لأنَّه من العَدْوِ. والآخرُ: أنَّه رُبَّما تحرَّف عن (مضعَّف) العين.

(٢) من الوافر، لم أقف على قائله، وهو في ما يحتمل الشِّعر١١٢، وشرح الجمل ٥٨٠/٢.

(٣) أي: على غير قياس الحذف في التَّرخيم.

(٤) في الأصل: "قولهم". والتَّصحيح من شرح الجمل ٥٩١/٢.

(٥) من المنسرح، لطرفة بن العبد، في صلة ديوانه ١٦٤، وعن ابن بَرِّي أنَّه مصنوعٌ. انظر: المقاصد النَّحويَّة ١٨١٣/٤.

(٦) فيكون بهذا قد أخرجه من ضرورة الحذف وأدخله في ضرورة الزِّيادة. انظر: ما يحتمل الشِّعر١٣٤.

(٧) في الأصل: "لأنَّ التَّحريك لكثرة السَّواكن ليس مقتضيًا للتَّحريك". والتَّصحيح من شرح الجمل ٥٩١/٢.

أَيَوْمَ لَمْ يُقْدَرَ أَمْ يَــوْمَ قُــدِرْ[1]

فادَّعى أنَّ المقتضي لتحريك الرَّاء إنَّما هو كثرةُ السَّواكن.

وأخذ ذلك البصريون على أنَّه نَقَلَ حركةَ همزةِ (أم) إلى (الرَّاء) السَّاكنة، وأثبت الهمزة لعدم اعتدادِهِ بالنَّقْل، ثمَّ قَلَبَ الهمزةَ ألفًا؛ لمجيئِها ساكنةً بعد فتحةٍ، على قياسِ تخفيفِها، ثمَّ قَلَبَ الألفِ همزةً، وحرَّكها بالفتح؛ لالتقاءِ السَّاكنين[2] على أسلوبِ قولِهِ:

[خَاطِمُهَا][3] زَأَمَّهَا أَنْ تَذْهَبَا[4]

وقريبٌ منه أيضًا حذْفُ (الفاء) من جواب الشَّرط إذا كان جملةً اسميَّةً، كقول الشَّاعر:

يَا أَقْــرَعُ بْنُ حَابِسٍ يَا أَقْرَعُ
إِنَّكَ إِنْ يُصْرَعْ أَخُوكَ تُصْرَعُ[5]

---

(١) من مشطور الرَّجز، للحارث بن المنذر الجرمي، في المقاصد النَّحويَّة ١٩٤١/٤، وعُزيا لعليّ بن أبي طالب I في حماسة البحتري ١٠٤، والتَّذكرة الحمدونيَّة ٤٤١/٢، والأقربُ أنَّه تمثَّل بهما ولم ينشئهما، كما هو حالُ كثيرٍ ممَّا نُسِبَ إليه. انظر: خزانة الأدب ٦٩/٦، ٧٠، والأعلام للزِّركلي ٢٩٦/٤. وعلى كلِّ حالٍ فهو حُجَّةٌ.

(٢) انظر: سرّ الصِّناعة ٧٥/١، ٧٦، وشرح الجمل ٥٩٢/٢.

(٣) في الأصل: "خاطبها"، والتَّصحيح من تكراره في الموضع التَّالي ص ٤٠، ومن شرح الجمل ٥٩٢/٢.

(٤) من مشطور الرَّجز، رواه الفرَّاء عن بعضِ بني عامر وبعض بني تميم، في لغات القرآن ٤٤، ٤٥، وهو بلا نسبة في ما يحتمل الشِّعر١٥٦. لما اضطُّر إلى تحريك الألف في (زامَّها) قلبه إلى أقرب الحروف منه وهو الهمزة.

(٥) من مشطور الرَّجز، عُزيا إلى جرير بن عبد الله البَجَلي في الكتاب ٦٣/٣، وسيرة ابن هشام ٧٤/١، وعزيا إلى عمرو بن الخُثارِم البَجَلي في شرح النَّقائض ٣١١/١، وشرح أبيات سيبويه ١٢١/١، ١٢٢.

حذف (الفاء) إذ الفعل المضارع لا يُرْفَعُ جوابًا إلَّا بعد (الفاء) على أنَّهُ خبرُ ابتداءٍ مُضْمَرٍ(١)، ومن ذلك قولُه:

مَنْ يَفْعَلِ الحَسَنَاتِ اللهُ يَشْكُرُهَا وَالشَّرُّ بِالشَّرِّ عِنْدَ اللهِ مِثْلَانِ(٢)

وقولُ الآخر:

فَقُلْتُ تَحَمَّلْ فَوْقَ طَوْقِكَ إنَّهَا [مُطَبَّعَةٌ](٣) **مَنْ يَأْتِهَا لَا يَضِيرُهَا**(٤)

وقولُ الآخر:

وَقِدْرٍ كَكَفِّ الْقِرْدِ لَا مُسْتَعِيرُها يُعَـارُ وَلَا مَنْ يَأْتِها يَتَدَسَّمُ(٥)

أي: (فهو لا يضيرُها)، و(فيتَدَسَّمُ).

ونحوٌ من ذلك أيضًا حذْفُ نونِ الرَّفع في غيرِ الجزمِ(٦)، ومن الواردِ منْهُ قولُ الشَّاعر:

أَبِيتُ أَسْرِي وَتَبِيتِي تَدْلُكِي وَجْهَكِ بِالْعَنْبَرِ وَالْمِسْكِ الذَّكِي(٧)

ويدخُلُ في المحذوفِ على هذا الوَجْهِ حذْفُ حرفِ العِلَّةِ والاكتفاءُ بالحركةِ عنْهُ، كقولِه:

---

(١) انظر: شرح الجمل ٥٩٢/٢.

(٢) من البسيط، كثُر عزْوُهُ لعبد الرحمن بن حسَّان، وأثبته محقِّقُ ديوانه ١٣٥، وعُزِي إلى أبيه في الكتاب ٣/ ٦٣، ٦٤، وأثبته محقِّق ديوانه (عرفات) ٥١٦/١، وعزاه ابن السِّيرافي في شرحه أبيات الكتاب ١٠٩/٢ لكعب بن مالك.

(٣) في الأصل: "مطيعة"، والتَّصحيح من شرح الجمل ٥٩٢/٢.

(٤) من الطَّويل، لأبي ذؤيب الهُذلي، في ديوان الهذليّين ١٥٤/١. و(المطبَّعة): المملوءة.

(٥) من الطَّويل، لابن مقبل، في ديوانه ٢٧٧.

(٦) "والنَّصْب؛ تشبيهًا له بالضَّمَّة". شرح الجمل ٥٩٤/٢.

(٧) من الرَّجز، لم أقف على قائله، وهو في الخصائص ٣٨٩/١، وشرح الجمل ٥٩٤/٢.

أَقْبَلَ سَيْلٌ جَاءَ مِـنْ عِنْدِ اللهْ ..... (١)

وقولِهِ:

كَـفَّــاكَ كَـفٌّ لَا تُلِيـقُ دِرْهَمًا جُودًا وَأُخْرَى تُعْطِ بِالسَّيْفِ الدَّمَا(٢)

ومنْهُ أيضًا حذْفُ صِلَةِ الضَّمير، كقولِهِ:

..... مَا حَجَّ ربَّهُ فِي الدُّنْيَا ولَا اعْتَمَرَا (٣)

وقولِ الآخر:

فَإِنْ يَكُ غَثًّا أَوْ سَمِينًا فَإِنَّنِي سَأَجْعَلُ عَيْنَيْهِ لِنَفْسِهِ مَقْنَعَا(٤)

وقد يجوزُ حذْفُ الصِّلةِ وحركةِ هاءِ الضَّميرِ، لكنَّ الاستعمالَ الأوَّلَ أحْسَنُ(٥)، كقولِ الشَّاعر:/

٢٦٩/ أ

وَأَشْرَبُ الْمَاءَ مَا بِي نَحْوَهُ عَطَشٌ إِلَّا لِأَنَّ عُيونَهْ سَيْلُ وَادِيهَا(٦)

---

(١) سبق تخريجه، انظر: ق ٢٦٨/أ، والشَّاهدُ فيه: حذف الألف من الاسم الجليل.

(٢) من الرَّجز، لم أقف على قائله، وهو في معاني القرآن للفرَّاء ٢٧/٢، وشرح الجمل ٥٨٥/٢.

(٣) عجُزُ بيتٍ من البسيط، وصدرُهُ: "**أَوْ مُعْبَرُ الظَّهْرِ يُنْبِي عَنْ وَلِيَّتِهِ**"، لرجلٍ من باهلة، في الكتاب ٣٠/١.

(٤) من الطَّويل، لمالك بن حَرِيم الهَمْداني، في الكتاب ٢٨/١، والأصمعيَّات ٦٧، ومرادُهُ: أنَّ ما يُعَدُّ لضيفِهِ يكونُ على مرأًى منه؛ لئلَّا يَظُنَّ أنَّه ترك من الطَّعام أطيب ممَّا قَدَّم. والمحذوفُ ياءُ الصِّلة في (لنفْسِهِي)، وقد حكى الفرَّاء أنَّ بعض قيسٍ يحذفون الواو والياء؛ فإنْ حُمِل على هذه اللُّغة فلا ضرورة فيه. انظر: لغات القرآن ٤٨، ٤٩.

(٥) هكذا في الأصل، ولم يبيّن وجْهَ الحُسْنِ فيه، وهو مخالفٌ لما في شرح الجمل. انظر: شرح الجمل ٥٨٦/٢، ٥٨٧. قلتُ: وهذه أيضًا لغةٌ حكاها الفرَّاء وعزاها لبعض العرب، وحكم عليها بالشُّذوذ. انظر: لغات القرآن ٤٩.

(٦) من البسيط، لم أقف على قائله، وهو الخصائص ٢٩/١، وشرح الجمل ٥٨٧/٢.

ومنه أيضًا -إلَّا أنَّهُ مَحْكُومٌ بِقُبْحِهِ- حذفُ الواوِ من (هُوَ)، والياء من (هِيَ)[1]، كقولِ الشَّاعر:

فَبَيْنَا هُ يَشْرِي رَحْلَهُ قَالَ قَائِلٌ لِمَنْ جَمَلٌ رِخْوُ الْمِلَاطِ نَجِيبُ[2]

وقولِ الآخر:

دَارٌ لِسُعْدَى إِذْ هِ مِنْ هَوَاكَا[3]

وإنَّما كان هذا الاستعمالُ محكومًا بِقُبْحِهِ؛ لأنَّهُ اجتمعَ فيه ضرورتان، إحداهما تَسْكينُ الواوِ والياءِ المفتوحتين[4]، ثُمَّ الحذْفُ بعد ذلك؛ لأنَّ الحذفَ للواو من (هو)، والياءِ من (هي) إنَّما استُبِيح بعد تَسْكينِها؛ لأنّ الضَّميرَ [إذا][5] سَكَنَ ما قَبْلَهُ نحوُ: مِنْهُ وعَلَيْهِ، جاز أنْ تُحْذَفَ إذْ ذاك صِلَتُهُ[6].

الضَّرْبُ الثَّاني: ما كان المحذوفُ منه كَلِمةً، ويأتي أيضًا على أوْجُه:

---

(١) قبَّحه السِّيرافي وابنُ عصفور. انظر: ما يحتمل الشِّعر ١٣٠، وشرح الجمل ٥٨٧/٢. وفي المحكم (هـ ي ي) ٢٤٤/٤، (هـ و و) ٢٤٧/٤ عن اللِّحياني عن الكسائي أنَّ حذفهما لغةٌ إذا كان قبلهما ألفٌ ساكنة.

(٢) من الطَّويل، للعُجَير السَّلولي، في شرح أبيات سيبويه ٣٣٠/١، ٣٣١، والعباب الزَّاخر (م ل ط) ٢٤٢/٩ وزاد الصَّغاني في نسبته إلى الْمُخَلَّب الهِلالي، ثم قال: "وهو موجودٌ في أشعارهما". وذكر أنَّه من قِطعةٍ لاميَّة غرَّاء وأنَّ النَّحويّين حرَّفوه من (ذلولُ) إلى (نجيب). (والْمِلاطُ): الجَنْبُ.

(٣) من الرَّجز، لم أقف على قائله، وهو في الكتاب ٢٧/١، وشرح الجمل ٥٨٨/٢. وهنا ليس قبله ألفٌ ليكون على اللُّغة التي حكاها الكسائي. انظر: المحكم (هـ و و) ٢٤٤/٤.

(٤) سُمِعَ هذا عن بعض العرب، وعزاها الأخفش لأزد السَّراة. انظر: معاني القرآن ٢٨/١، والخصائص ١٢٩/١.

(٥) في الأصل: "إنَّما". وهو تحريفٌ ظاهر.

(٦) حسَّنه سيبويه في الكتاب ١٨٩/٤، وانظر: شرح الجمل ٥٨٧/٢، والمقاصد الشَّافية ١٧/٨.

أحدُها: أنْ يكونَ مضافًا[١]، كقولِ الشَّاعر:

عَشِيَّةَ فَرَّ الْحَارِثِيُّونَ بَعْدَ مَا قَضَى نَحْبَهُ فِي مُلْتَقَى الْقَوْمِ هَوْبَرُ[٢]

أي: (ابنُ هَوْبَر).

وثانيها: أنْ يكونَ المحذوفُ موصوفًا أُقِيمَتْ صفتُهُ مُقَامَهُ حيثُ لا يجوزُ ذلك في الكلامِ[٣]، وهو باعتبارِ ما وقع ذلك منه ثلاثةُ أصنافٍ:

الأوَّلُ: صِفَةُ (أَيٍّ) المنادى، نحوُ: يا أيُّها الرَّجُلُ، فلا يُقالُ: يا الرَّجُلُ[٤]، إلَّا في الشِّعر، ومن الواردِ منه قولُه:

مِنَ اجْلِكِ يَا الَّتِي تَيَّمْتِ قَلْبِي وَأَنْتِ بَخِيلَةٌ بِالْوُدِّ عَنِّي[٥]

وقولُ الآخر:

فَيَا الْغُلَامَانِ اللَّذَانِ فَرَّا إِيَّاكُمَا أَنْ تُكْسِبَانَا شَرًّا[٦]

---

(١) هذا ليس خاصًّا بالضَّرورة؛ فإنَّه "في كلام العرب وأشعارها وفي الكتاب العزيز أكثرُ من أنْ يُحْصَى، وأحسنُهُ ما دلَّ عليه معنًى أو قرينةٌ أو نظيرٌ أو قياس". أمالي ابن الشَّجري ٧٨/١.

(٢) من الطَّويل، لذي الرُّمَّة، في ديوانه ٦٤٧/٢.

(٣) حيثُ هنا ليست للتَّعليل، وهي كذلك في شرح الجمل ٥٨٨/٢، وعبارة السِّيرافي في ما يحتمل الشِّعر١٤٨: "في الموضع الذي يقْبُحُ في الكلام مِثْلُه".

(٤) هذا مذهب البصريّين، في الكتاب١٩٥/٢، والمقتضب ٢٣٩/٤، والأصول٣٢٧/١، وأجازه جمهور الكوفيّين محتجّين بالشَّواهد التَّالية، وبأنَّهم لم يروا موضعًا يدخلُهُ التَّنوين يمتنعُ من الألف واللَّام. انظر: الأصول٣٥٣/١، والإنصاف٣٣٥/١، وشرح الكافية الشَّافية١٣٠٨/٣، وإنَّما عزوتُهُ لجمهورهم لأنَّ ابن سَعْدان منهم لا يُطلقُ إجازته بل يقيّدُهُ بالتَّشبيه، وذلك نحو: يا الأسدُ شِدَّةً. انظر: مختصر النَّحو ٦٨.

(٥) من الوافر، لم أقف على قائله، وهو في الكتاب ١٩٢/١، وشرح الجمل ٥٨٨/٢.

(٦) من الرَّجز، لم أقف على قائله، وهو في المقتضب ٢٤٣/٤، وشرح الجمل ٥٨٨/٢.

الصِّنْفُ الثَّاني: أنْ تكون الصِّفةُ غيرَ [حقيقيَّة][1]، وذلك الجملةُ أو الظَّرفُ أو المجرورُ[2] [فهذا][3] لا يجوزُ حذفُهُ وإقامةُ الصِّفةِ مُقامَهُ إلَّا مع (مِنْ)[4]، نحوُ: "مِنَّا ظَعَنَ[5] ومِنَّا أَقَامَ"[6]، أي: منَّا رجُلٌ ظَعَنَ، ومنَّا رجُلٌ أقامَ.

ومن ذلك قولُهُ:

وَمَا الدَّهْـرُ إِلَّا تَـارَتَـانِ فَمِنْهُمَا أَمُوتُ وَأُخْرَى أَبْتَغِي الْعَيْشَ أَكْدَحُ[7]

أو[8] في باب (نِعْمَ) نحوُ: نِعْمَ الرَّجُلُ يَقومُ، أصلُهُ: نِعْمَ الرَّجُلُ رَجُلًا يَقُومُ، حَذَفَ (رَجُلًا) لدلالةِ (الرَّجُلُ) المتقدِّمِ عليه.

وما سوى ذلك لا يجوزُ حذْفُ الموصوفِ وإقامةُ صفتِهِ مُقامَهُ إذا كانت غيرَ حقِيقيَّةٍ، إلَّا في الشِّعر[9]، والمقيسُ منْهُ أنْ يكونَ المحذوفُ مرفوعًا، كقولِ الشَّاعر:

---

(١) في الأصل: "حقيقة"، وكذا في شرح الصَّفَّار ٥٢٤/٢، والتَّصحيح من الموضع التَّالي، ومن شرح الجمل ٥٨٨/٢.

(٢) بعده في الأصل: "بالموصوف" ولا معنى له.

(٣) في الأصل: "في هذا". وهو تحريفٌ ظاهر.

(٤) أو (في)، كما سيأتي في الشَّاهد الذي بعد التَّالي. وانظر: شرح التَّسهيل ٣٢٣/٣، والتَّذييل والتَّكميل ٣١٦/١٢.

(٥) بعده في الأصل: "بالموصوف" وقد شطبه النَّاسخ؛ فحقُّ السَّابقِ (هـ٥) الشَّطبُ أيضًا.

(٦) عُزِي إلى العرب في البحر المحيط ١٦٣/١، والتَّحرير والتَّنوير ٧٤/٥، وهو مثالٌ مصنوعٌ فيما يظهرُ من كلام السِّيرافي في ما يحتمل الشِّعر١٥٢ إذْ صدَّره بـ"كقولنا"، وفي نسخةٍ أخرى منه: "كقولك". انظر: السَّابق هـ٢.

(٧) من الطَّويل، لابن مقبل، في ديوانه ٣٨.

(٨) هذا موضعٌ آخرُ لحذْفِ موصوف الصِّفةِ غير الحقيقيَّة في السَّعَة.

(٩) هذا غيرُ دقيقٍ، وقد تأثَّر فيه ابنَ عصفور، والتَّحقيقُ هو ما ذكره الرَّضي في شرح الكافية ١٠١٢/٢/١ من أنَّ الموصوف يُحذفُ كثيرًا إنْ عُلِمَ، ويجوزُ كثيرًا إنْ وُصِفَ بظرفٍ أو جملةٍ.

لَوْ قُلْتَ مَا فِي قَوْمِهَا لَمْ تَيْثَمِ
يَفْضُلُهَا فِي حَسَبٍ وَمَيْسَمِ(١)

أي: (أحدٌ).

وغيرُ المقيسِ ما ليس كذلك، كقولِه:

وَاللهِ مَا زَيدٌ بِنَامَ صَاحِبُهْ وَلَا مُخَالِطَ اللَّيَانِ جَانِبُهْ(٢)

وقولِ الآخر:

تَرْمِي بِكَفَّي كَانَ مِنْ أَرْمَى الْبَشَرْ(٣)

أي: (بِكَفَّي رَجُلٍ).

ومن حذفِ الموصوف وإقامة الصِّفةِ مُقامَهُ ضرورةً ما إذا كانت الصِّفةُ غيرَ خاصَّةٍ بجِنْسِ الموصوفِ(٤)، كـ(الْمُتَعجِّب)(٥)، ولا استُعْمِلَت/ استعمالَ الأسماء

---

(١) من مشطور الرَّجز، عُزيا إلى الأسود الحِمَّاني في شرح المفصَّل لابن يعيش ١١١/٣، وعنه في المقاصد النَّحويَّة ١٥٦٢/٤، وكذا في التَّصريح للأزهري ٥٠٠/٣، وعُزيا إلى حُكَيم بن مُعيَّة الرَّبَعي، في خزانة الأدب ٦٤/٥ ونصَّ البغدادي على أنَّه أخذها عن كتاب سيبويه في موضعٍ آخر، ولم أجد ذلك في نسخه المطبوعة ولا في حواشيه، فلعلَّه وجدها في نسخةٍ خطيَّة لم يوقف عليها، وعُزيا إلى حُميد الأرقط في الدُّرر اللَّوامع = ٣٧٢/٢ وليسا في ديوانه، والظَّاهر أنَّه وهْمٌ وقع من ترجمة صاحب الشَّاهد في الخزانة وذلك قوله: "كان في زمن الحجَّاج وحُمَيدٍ الأرقط"، وحميدٌ نديمُ الحجَّاج. انظر: حميد الأرقط حياته وما تبقى من شعره ١١٩.

(٢) من الرَّجز، لأبي خالد القَنَاني، من قَعَد الخوارج، في شرح أبيات سيبويه ٤١٦/٢، وفرائد القلائد ١٥٠/٢، و(اللَّيان) بفتح اللَّام وتخفيف الياء مصدرُ (لانَ)، أو بكسر اللَّام وتخفيف الياء بمعنى الملاينة.

(٣) من مشطور الرَّجز، لم أقف على قائله، وهو في المقتضب ١٣٩/٢، وشرح الجمل ٥٨٩/٢.

(٤) هذا الصِّنْفُ الثَّالثُ ممَّا وقع فيه الاضطرارُ بحذف الموصوف وإقامة الصِّفة مُقامه.

(٥) فإنَّه وصْفٌ خاصٌّ بالعُقلاء. انظر: شرح الجمل ٥٨٩/٢.

كـ(الْأَبْطَح)[1]، ولا كان هناك لفظٌ دالٌّ على الموصوف، نحوُ: أَعْطِنِي ماءً ولَوْ بارِدًا، فإنَّ حذفَ الموصوفِ لا يُستباحُ في ذلك إلَّا ضرورةً، كقولِه:

وقُصْرَى شَنِجِ الأَنْسَا ءِ نَبَّاحٍ مِنَ الشُّعْبِ[2]

أي: قُصْرَى ثَوْرٍ شَنِجِ الأَنْساء، لكنِ استباحَ حذفَ الموصوف في ذلك – مع أنَّه ليس شيئًا ممَّا ذُكِرَ– ضرورةً، لكنِ القياسُ على ذلك في الضَّرورةِ جائزٌ؛ تشبيهًا له بحذْفِ الموصوفِ حيثُ يجوزُ في الكلام.

وثالثها[3]: أنْ يكون المحذوفُ ياءَ الإضافة في القوافي؛ تشبيهًا بحرْفِ الإطلاقِ، كقول الشَّاعر:

إنَّ تَقْوَى رَبِّنَا خَيْرُ نَفَلْ وَبِإِذْنِ اللهِ رَيْثِي وَعَجَلْ[4]

أي: (وعجلي).

ويدخُلُ في الوارد على هذا الوجه حذْفُ ضميرِ النَّصبِ معمولًا للعامل الثَّاني في باب الإعمال حالَ إعمالِ الأوَّل، كقوله:

---

(١) أي: غلب استعمالُهُ اسمًا فلم يَجْرِ على موصوفٍ. انظر: الكتاب ٤٨٣/٣، وأمالي ابن الشَّجري ٢١٢/٣.

(٢) من الهزج، لأبي دُؤاد الإيادي، في ديوانه ٤٧، وشرح الجمل ٥٨٩/٢، وعُزي إلى عُقبة بن سابق الهِزَّاني في الأصمعيَّات ٤١، والاقتضاب عن أبي عُبيدة، و(القُصْرى) أسفل الأضلاع، و(الشَّنَجُ) تقبُّضُ الجِلْد، و(الأنساءُ) جمْعُ نَسًى، وهو عِرْقٌ يَسْتَبْطِنُ الفَخِذَ والسَّاق، و(نبَّاح) أي له صوتٌ يُشبِهُ نُباح الكَلْب، و(يُروى) نبَّاج. انظر: الاقتضاب ١١٤/٣، ١١٥.

(٣) أي: ثالثُ أوجه حذف الكلمة للضَّرورة.

(٤) من الرَّمل، للبيد بن ربيعة، في ديوانه ١٧٤. و(الرَّيْثُ): الإبطاء.

بِعُكَاظَ يُعْشِي النَّاظِرِيـ ـنَ إِذَا هُمُ لمَحُوا شُعَاعُهْ[1]

والعطفُ على ضمير الرَّفعِ المتَّصلِ من غيرِ تأكيدٍ ولا طولٍ يقومُ مقامَ ذلك[2]، كقولِهِ:

وَرَجَا الْأُخَيْطِلُ مِنْ سَفَاهَةِ رَأْيِهِ مَا لَمْ يَكُنْ وَأَبٌ لَهُ لِيَنَالَا[3]

وواوُ الضَّمير، كقولِه:

فَلَوْ أَنَّ الْأَطِبَّا كَانُ حَوْلِي وَكَانَ مَعَ الْأَطِبَّاءِ الْأُسَاةُ[4]

الضَّربُ الثَّالث: أنْ يكون المحذوفُ حركةً، وهو يأتي على وجوه:

أحدُها: أنْ يكون ذلك تسكينَ عَيْنِ (فَعَلَ) المفتوح، تشبيهًا له بتسكينِ عينِ المضمومِها والمكسورِها، ومن الواردِ منْهُ قولُ الشَّاعر:

وَمَا كُلُّ مَغْبُونٍ وَلَوْ سَلْفَ صَفْقُهُ بِرَاجِعٍ مَا قَدْ فَاتَهُ بِرَدَادِ[5]

يريد: (وَلَوْ سَلَفَ).

وثانيها: أنْ يكون المحذوفُ حركةَ الإعرابِ، كقولِه[6]:

---

(١) من مجزوء الكامل المرفّل، لعاتكة بنت عبد المطلب عمَّة النَّبي صلى الله عليه وسلم، في بلاغات النِّساء ١٩١. تريد: لمحوه، وحُذِف الضَّمير المنصوب تشبيها له متقدِّمًا به متأخِّرًا. انظر: شرح الجمل ٦١٦/١، ٥٩٣/٢.

(٢) هذه من مسائل الخلاف بين البصريّين وجمهور الكوفيّين، انظر: الكتاب ٣١/٢، ٣٧٨، ومعاني القرآن للفرَّاء ٣٠٤/١، ٩٥/٣، والأصول ٥٠٤/١، والإنصاف ٤٧٤/٢، وشرح التَّسهيل ٣٧٣/٣.

(٣) من الكامل، لجرير، في ديوانه ٥٧/١.

(٤) سبق تخريجه، انظر: ٢٦٩/أ.

(٥) من الطَّويل، للأخطل، في ديوانه ١٣٢. و(صفقُهُ): إيجابُهُ البيع.

(٦) من مشطور الرَّجز، لأبي نُخَيْلَة الحِمَّاني، في ديوانه ١٦٩. (اعوججْن) يعني الإبل في سيرها.

إِذَا اعْوَجَجْنَ قُلْتُ صَاحِبْ [قَوِّمِ][1]

وقولِ الآخر:

فَالْيَـوْمَ أَشْرَبْ غَيْرَ مُسْتَحْقِبٍ إِثْـمًـا مِـــنَ اللهِ وَلَا وَاغِـــلِ[2]

وقولِ الآخر:

سِيرُوا بَنِي الْعَمِّ فَالْأَهْوازُ مَنْزِلُكُـمْ وَنَهْرُ تِيرى فَمَا تَعْرِفْكُمُ الْعَرَبُ[3]

وقولِ الآخر :

رُحْتِ وَفِي رِجْلَيْكِ مَا فِيهِمَا وَقَـدْ بَـدَا هَنْـكِ مِنَ الْمِئْـزَرِ[4]

بتسكين (الفاء) من (تَعْرِفُكُمُ)، و(الباء) من (صاحبِ) ومن (أَشْرَبُ)، و(النُّون) من (هنُ)، إجراءً للمنفصلِ مُجرى المتَّصل[5].

ودفع المبردُ[6] هذا الاستعمال بادِّعاء أنَّ الرِّوايةَ في الأوَّل: قُلْتُ صاحِ،

---

(١) في الأصل: "قدِّم". والتَّصحيح من شرح الجمل ٥٨٣/٢.

(٢) من السَّريع، لامرئ القيس، في ديوانه ١٢٢، وروايتُهُ: "**أُسْقَى**"، ولا شاهد فيها، وهي حجُّةُ المبرد الآتية.

(٣) من البسيط، لجرير، في ديوانه ٤٤١/١. (وتِيرَى) بكسْر التَّاء وفتْح الرَّاء: نَهرٌ بالأهواز. انظر: معجم ما استعجم ٤٣١/١.

(٤) من السَّريع، للأُقيشر الأسدي، في ديوانه ٧٨، وشرح أبيات سيبويه ٣٩١/٢، وعُزِي للفرزدق في بعض نُسخ الشِّعر والشُّعراء ١٠٠/١، وفي العمدة ١٠٦٠/٢، وأمالي ابن الشَّجري ٢٣٥/٢، ٢٣٨، وليس في ديوانه، وذكر البغدادي عزوه إليهما ثم صوَّب عزوه للأقيشر، وتبعه الميمني، وانفرد ابنُ عصفور بعزوه لابن قيس الرُّقيات، ولم أجده في ديوانه. انظر: ضرائر الشِّعر ٩٥، وخزانة الأدب ٤٥٨/٤، وبحوث وتحقيقات الميمني ٤١٠/١.

(٥) ومن المحدثين من يرى أنَّ هذا من التَّرخُّص في العلامة الإعرابية؛ لظهور المعنى، وقصْدِ معنًى خاصٍّ بالتَّرخُّص. انظر: العلامة الإعرابيَّة في الجملة ٤٦٨.

(٦) وتلميذه الزَّجَّاج. انظر: ما يحتمل الشِّعر١٤٢، ١٤٣.

مُرخَّمًا، وفي الثَّاني: (أُسْقَى)، وفي الثَّالث: (فَلَمْ تَعْرِفْكُمُ)، وفي الرَّابع: (ذاك)، وهذه الدَّعوى لا تَدْفَعُ روايةَ الثِّقاتِ لذلك[1].

ومن هذا الاستعمالِ أيضًا إلَّا أنَّه محكومٌ بقُبْحِهِ؛ لكونِهِ تسكينًا للْفتحةِ قولُه:/

تَـرَّاكُ أَمْـكِنَـةٍ إِذَا لَمْ أَرْضَـهَا أَوْ يَرْتَبِطْ بَعْضَ النُّفُوسِ حِمَامُهَا[2]

سكَّن (يَرْتَبِطْ) وحُكْمُهُ الفتْحُ؛ لأنَّ (أو) الدَّاخلة عليه، بمعنى (إِلَّا أنْ)[3].

ومنه أيضًا قولُ الشَّاعر:

عَـجِـبَ النَّـاسُ وَقَـالُوا شِعْـرُ وَضَّـاحِ الْيَمَـانِي

إِنَّـمَـا شِـعْـرِي شَـهْـدٌ قَـدْ خُـلِـطْ بِجُلْـجُـلَانِ[4]

وثالثُها: أنْ يكون المحذوفُ فتحةَ منصوبٍ آخرُهُ حَرْفُ عِلَّةٍ وقبله كسْرَةٌ، كقولِه:

فَكَسَوْتُ عَارٍ لَحْمُهُ فَتَرَكْتُهُ جَذْلَانَ يَسْحَبُ ذَيْلَهُ وَرِدَاءَهُ[5]

---

(١) نعم، لكنْ سَلْكُهُ في الضَّرائر غيرُ دقيقٍ؛ إذْ جاءت به قراءةُ السُّوسي عن أبي عمرو، قرأ: "يَأْمُرُكُم" في سبعةِ مواضع، و"يَنْصُرُكُم" في خمسة مواضع، ويُروى عن أبي عمرو أنَّها لغةُ تميمٍ. انظر: المحتسب١/١٠٩، وأثر القراءات في الأصوات والنَّحو العربي ٣٢٨، ٣٢٩.

(٢) من الكامل، للبيد بن ربيعة، في ديوانه ٣١٣.

(٣) انظر: ما يحتمل الشِّعر١٤٣، ١٤٤، وشرح الجمل ٢/٥٨٤.

(٤) من مجزوء الرَّمل، لوضَّاح اليمن، في ديوانه ٨٩. و(الجُلْجُلان) السِّمْسِم.

(٥) من الكامل، لم أقف على قائله، وهو في شرح أبيات إصلاح المنطق ١٩٢، وشرح الجمل ٢/٥٩٠. يريد: عاريًا لحمُه؛ وأُجْرِيَتْ ياؤُه في النَّصْبِ مُجراها في الرَّفع والجرِّ، قال ابنُ السِّيرافي: "وهذا يقعُ في الشِّعر كثيرًا".

ورابعُها: أنْ يكون المحذوفُ حركةً من مجزومٍ؛ تشبيهًا لهُ بغيرِ المجزومِ، نحوُ: لَمْ يَغْزْ، بتسكين الزَّاي بعد حذف الواو للجزم[1]، وعلى هذا الاستعمالِ جاء قولُ الشَّاعر:

وَمَـنْ يَـتَّـقْ فَإِنَّ اللهَ مَعْهُ وَرِزْقُ اللهِ [مُؤْتَابٌ][2] وَغَـادِ[3]

ونحوٌ من هذا أيضًا قولُ الآخر:

قَالَتْ سُلَيْمَى اشْتَرْ لَنَا دَقِيقَا

وهَاتِ خُبْـزَ البُرِّ أَوْ سَوِيقَـا[4]

وخامسُها: حذفُ الحركةِ من تاء التَّأنيث؛ لقَلْبِها هاءً في الوصل؛ إجراءً له مُجرى الوقفِ، كقول الشَّاعر:

لَمَّـا رَأَى أَنْ لَا دَعَـةْ وَلَا شِبَعْ مَالَ إِلَى أَرْطَاةِ حِقْفٍ فَاضْطَجَعْ[5]

أي: (أن لا دعةَ).

وفي إدخال مَنْعِ صَرْفِ [ما يَنْصَرِفُ][6] خلافٌ، الكوفيُّون يُدْخلونَهُ في الباب، والبصريُّون يُخرجونَهُ، والاستدلالُ على إدخاله في الباب بقولِ الشَّاعر:

---

(١) هذه لغةٌ لبعض العرب، وعليها جاءت قراءةُ حفص عن عاصم: ﴿وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَيَخۡشَ ٱللَّهَ وَيَتَّقۡهِ﴾ [النور: ٥٢]. انظر: السَّبعة ٤٥٨، وما يحتمل الشِّعر ١٤٥.

(٢) في الأصل: "مرتاب"، وفي نسخة أبي حيَّان من شرح الجمل ٢٠٨/أ: "منتاب"، والتَّصحيح من المطبوع (صاحب) ٥٩٠/٢.

(٣) من الوافر، لم أقف على قائله، وهو في لغات القرآن ١٥، وشرح الجمل ٥٩٠/٢.

(٤) من مشطور الرَّجز، للعُذافر الكِنْدي، في المصباح ٦٠٨/١، وشرح شواهد الشَّافية ٢٢٦/٤، وفي ٢٢٧ منه ذكر البغدادي أنَّ ابن الأعرابي زاد القصيدة سبعة أبياتٍ وأنَّه نسبها لسُكَيْن بن نَضْرة.

(٥) من الرَّجز، لمنظور بن مَرثد الأسدي، في المقاصد النَّحوية ٢١١١/٤، وشرح شواهد الشَّافية ٢٧٦/٤.

(٦) في الأصل: "ما لا ينصرف"، والتَّصحيحُ من شرح الجمل ٥٦٦/٢.

فَمَا كَـانَ حِصْنٌ وَلَا حَابِسٌ يَفُـوقَـانِ مِـرْدَاسَ فِي مَجْمَعِ[1]

وبقولِه[2]:

وَقَائِلَةٍ مَا بَالُ دَوْسَرَ بَعْدَنَا صَحَا قَلْبُهُ [عَنْ آلِ لَيْلَى وَعَنْ هِنْدِ][3]

وبقولِه:

لَـوْلَا انْقِطَـاعُ الْوَحْيِ بَعْدَ مُحَمَّدٍ قُلْنَا مُحَمَّـدُ مِنْ أَبِيـهِ بَـدِيلُ[4]

وقولِ الآخر:

يَا رِيحَ مِنْ نَحْوِ الشَّمَالِ هُبِّي[5]

وبقولِه:

عَبَّاسُ عَبَّاسٌ إِذَا احْتَدَمَ الْوَغَى وَالْفَضْلُ فَضْلٌ وَالرَّبِيعُ رَبِيعٌ[6]

وبقولِه:

يَحْـدُو ثَمَانِيَ مُولَـعًا بِلِقَاحِـهَا حَتَّى هَمَمْنَ بِزَيْغَةِ الْإِرْتَاجِ[7]

وبقولِه:

---

(١) من المتقارب، للعبَّاس بن مِرْداس، في ديوانه ١١٢.

(٢) من الطَّويل، لدَوْسَر بن دُهَيل أو دَهْبَل القُرَيْعِي، في الأصمعيَّات ١٥٠، وما يحتمل الشِّعر٥١، وذكر الأصمعي أنَّه عُزِي لرجُلٍ من بني يربوع.

(٣) في الأصل: "على آل ليلى ولا هند". والتَّصحيح من ما يحتمل الشِّعري الضَّرورة ٥١.

(٤) من الكامل، لأبي العلاء المعرّي، في سقط الزَّند ٣٤٠. وسيأتي الاعتراض بأنَّه لا يُعرَفُ قائلُه.

(٥) من مشطور الرَّجز، لم أقف على قائله، وهو في شرح الجمل ٥٦٧/٢، والارتشاف ٢٢٤١/٥، وقيل: ليس بشعر. انظر: المقاصد النَّحويَّة ١٧٦٩/٤.

(٦) من الكامل، لأبي نُواس، في ديوانه ٣١٨، يمدحُ العبَّاس بن الفضل بن الرَّبيع.

(٧) من الكامل، لابن ميَّادة، في ديوانه ٩١. و(الإرتاج) إغلاقُ الرَّحم على ماء الفحل، و(الزَّيغة) الزَّوال والامتناع، والأنثى من غير بني آدم إذا حَمَلَت منعتِ الفحل من ركوبها. انظر: شرح أبيات سيبويه ٢٩٧/٢.

وَمِـمَّـنْ وَلَـدُوا عَـــامِـــرُ ذُو الطُّولِ وذُو الْعَـرْضِ[1]

=لا يتم؛ لجوازِ أنْ يكون ذلك ممَّا حُذِفَ منه التَّنوينُ، لا لكونِهِ محكومًا بِمَنْعِ صَرْفِهِ، بل على أسلوبِ قولِهِ:

..... **شَلَّتْ يَدَا وَحْشِيَّ مِنْ قَاتِلِ**[2]

خفَّفَهُ بحذفِ التَّنوينِ منه، لا لمَنْعِ صرْفِهِ، كما حُذِفَتْ نونُ التَّوكيدِ، وأُبقِي ما قبلها على حالِه في قولِه:

اضْرِبَ عَنْكَ الْهُمُومَ طَارِقَهَا .....[3]

إذِ ادِّعاءُ كونِ ذلك ممنوعَ الصَّرف لا يَنْتَهِضُ/ إلَّا أنْ ينضمَّ إلى حذف التَّنوين الفتحُ في موضعِ الخفض، أمَّا إذا لم يكن الأمرُ كذلك أمكن إخراجُهُ من الممنوع الصَّرفَ، وليس في هذه الأبيات ما ورد على هذا الأسلوب إلَّا قولُهُ: **٢٧٠/ ب**

وَقَائِلَةٍ مَا بَالُ دَوْسَرَ ....

لكنِ البصريُّون أكثرُهُم دفعوا رِوايةَ "**ما بَالُ دَوْسَرَ**"، وذكروا أنَّ صِحَّةَ روايتِهِ إنَّما هي "**مَا لِلْقُرَيْعِيِّ بَعْدَنَا**"[4]، وإذا كان الأمر هكذا ضَعُفَ الاستدلالُ بذلك على محلِّ النِّزاع.

---

(١) من الهزج، لذي الإصْبَع العَدْواني، في ديوانه ٤٨.

(٢) عجُزُ بيتٍ من السَّريع، وصدْرُهُ: "**مَا لِشَهِيدٍ بَيْنَ أَرْمَاحِكُمْ**"، لحسَّان بن ثابت I، في ديوانه ٣٢١/١.

(٣) سبق تخريجه، انظر: ق ٢٦٩/أ.

(٤) انظر: ما يحتمل الشِّعر ٥١، وقد وصفه بـ"الجيِّد والصَّحيح".

وقد أخرج بعضُهم[١] هذه الأبيات عن الاستدلالِ بها على منعِ صَرْفِ المنصرِف، بادِّعاء كون الرِّوايةِ في الأوَّل: "**يَفُوقَانِ شَيْخِي فِي مَجْمَعِ**"[٢]، وَبِأَنَّ قائلَ الثَّالِثِ غيرُ معروفٍ[٣]، وبأنَّ الرَّابع يَبْعُدُ دعوى مَنْعِ صرْفه؛ لأنَّه نكرةٌ منصوبٌ، وأصلُهُ: يا ريحًا كائنةً من نَحْوِ الشَّمالِ، ويشهدُ بكونِهِ نكرةً وصْفُهُ بالمجرور[٤]، فليس فيه إلَّا حذفُ التَّنوينِ تخفيفًا، وبأنَّ حذف التَّنوين من (عبَّاس) الأوَّل موجِبُهُ كونُهُ منادى، فهو في الأصل: يا عبَّاسُ أنت عبَّاسٌ، وبأنَّ المقتضي لحذفِ التَّنوينِ من الرَّابع[٥] مَنْعُ الصَّرف؛ لأنَّهُ جَمْعٌ في المعنى، وشبيهٌ بـ(مساجد) في الوزن، فمنْعُ صرفِهِ لذلك؛ لأنَّ شبه العِلَّة في باب (ما لا ينصرف) عِلَّةٌ، وبأنَّ الخامس يمكِنُ أنْ يُدَّعى فيه مَنْعُ الصَّرف أيضًا على تقديرِ أنْ يكون المرادُ بـ[عامر][٦] القبيلةَ، وتذكيرُ (ذو) في قوله: (وذو العرض) لا

(١) هو ابن عصفور في شرح الجمل ٢/٥٦٨-٥٧٠.

(٢) لم تُضْبَط في الأصل، وقد نصَّ ابن عصفور على أنَّه بإفراد شيخي أو تثنيته. انظر: شرح الجمل ٢/٥٧٠.

(٣) تقدَّمت نسبتُهُ إلى أبي العلاء المعرِّي (ت: ٤٤٩هـ)، وهو ممَّن لا يُحتجُّ بشعره، ثم هو متأخِّرٌ عن زمن مَنْ نُسِب إليهم القولُ من الكوفيّين، وأوَّلُ مَنْ أورده شاهدًا للكوفيّين فيمن وقفتُ عليهم هو ابنُ عصفور في شرح الجمل ٢/٥٦٧؛ فهل سُبِق المعريّ إلى هذا البيت؟ أو هل حَمَلَهُ ابنُ عصفور على مذهبهم ولم يعرف قائله؟ محتملان.

(٤) أي بشبه الجملة، ولا يُوصفُ بالجملة وشبهها إلَّا النَّكرات. انظر: مغني اللَّبيب ٥٥٢.

(٥) يريد: "يَحْدُو ثَمَانِيَ"، وهو السَّادسُ في شواهده.

(٦) في الأصل: "بعبَّاس". وهو يريد الشَّاهد السَّابع: "وممَّن ولدوا عامرُ".

يدفَعُ هذا الاحتمال؛ لجوازِ أنْ يكون راعى اللَّفظَ[1]، أو معنى الحيِّ، فذُكِّرَ لملاحظة هذا بعد مراعاة المعنى[2]، على أسلوب قولِ الشَّاعر:

قَـامَتْ تُبَـكِّيـهِ عَـلَى قَـبْــرِهِ مَنْ لِي مِنْ بَعْدِكَ يَا عَامِرُ

تَرَكْـتَـنِي فِي الحَيِّ ذَا غُــرْبَــةٍ قَدْ ذَلَّ مَنْ ليس لَهُ نَاصِرُ[3]

حمل على المعنى في قوله "قامت"، ولملاحظة المعنى أَلْحق الفعل علامةَ التَّأنيث، ثُمَّ راعى اللَّفظ في قولِهِ: ذا غربة[4].

وأَمَّا البدلُ فأضْرُب، الأوَّل: إبدالُ الألفِ همزةً وتحريكُها بالفتْح، كقولِه:

يَا عَجَبًا لَقَدْ رأيتُ عَجَبَا

حِمَارَ قَبَّانٍ يَسُــوقُ أَرْنَبَا

خاطِمُها زَأَمَّها أنْ تَذْهَبَا[5]

أبدل من الألف همزةً، وحرَّكها بالفتح لالتقاء السَّاكنين، وهذا الضَّرْبُ لا ينقاس[6].

---

(١) ذكره ابنا خروفٍ وعصفور، ووصفه ابن خروف بالفساد؛ لأنَّه بعد أنْ أخرجه عن إرادة الأب لم يبق له لفظٌ يُراعى. انظر: شرح الجمل لابن خروف ٧٧، ولابن عصفور ٥٦٩/٢.

(٢) هذا توجيه المبرد فيما نُقِل عنه في الأصول ١١٧٩/٣.

(٣) من السَّريع، عُزِيا للأعشى في إعراب القرآن للنَّحَّاس ٧٧/٢، والمحكم (ع ر م) ١٠٩/٢، وليسا في ديوانه، وعُزيا لامرأةٍ من العرب ترثي ابنها، في المذكّر والمؤنَّث ١٤٧/١.

(٤) كأنَّه قال: شخصًا ذا غُرْبَةٍ؛ لأنَّ الشَّخص مذكَّرٌ وإنْ كان واقعًا على مؤنَّث.

(٥) سبق تخريجه. انظر: ق ٢٦٩/أ.

(٦) انظر: المنصف ٢٨١/١، وشرح الشَّافية للرَّضي ٢٤٩/٢.

الثَّاني: إبدالُ الياءِ المكسورِ ما قبلها همزةً، كقولِهِ[1]:

قَدْ كَادَ يَذْهَبُ بِالدُّنْيَا وبَهْجَتِهَا مَوَالِئٌ كَكِبَاشِ الرَّمْلِ [سُحَّاحُ][2]

الثَّالث: إبدالُها أيضًا من الباء في (أرانب) و(ثعالب)، ومن العين في (ضفادع)، قال[3]:/

لَهَا أَشَارِيرُ مِنْ لَحْمٍ تُتَمِّرُهُ مِنَ الثَّعالِي وَوَخْزٌ مِنْ أَرَانِيهَا[4]

وقول الآخر:

وَلِضَفَادِي جَمِّهِ نَقَانِقُ[5]

الرَّابع: إبدالُ الياءِ من الهمزة المكسورِ ما قبلها في الوصل، إجراءً له مُجرى الوقف، ومنه قولُهُ:

---

(١) من البسيط، عزي لجرير، هكذا في إثبات المحصَّل ق٢٥٠/أ، ولم أجده في ديوان جرير بن عطيَّة، وقد نقل عنه هذا العزو البغداديُّ في شرح شواهد الشَّافية ٤٠٢/٤ وزاد بعده دعاءً بالترضية عنه؛ فأفهم بذلك أنَّه لجرير بن عبد الله البَجلي، ولم أجده في غيره. والبيت بلا نسبة في فُرحة الأديب ٢٨، وشرح الجمل ٥٩٥/٢. و(السُّحَّاح) جمعٌ ساحٍ، وهو السَّمينُ. شبَّههم بالسُّحّاح لطول مُكثهم في مراتع اللَّذات.

(٢) في الأصل: "شُجاح" بالشِّين المعجمة، والتَّصحيح من شرح الجمل ٥٩٥/٢.

(٣) كذا في الأصل وفي شرح الجمل ٥٩٥/٢.

(٤) من البسيط، لرجُلٍ من يَشْكُر، في الكتاب ٢٧٢/٢، ٢٧٣، واختُلِف فيه فقيل: لأبي كاهل والدِ سُوَيْد في شرح أبيات سيبويه ٥٦٠/١، وشرح شواهد المفصل للخوارزمي ١٠٠٢/٢، وشرح شواهد الشَّافية ٤٤٤/٤، وفي ٤٤٦ ذكر البغدادي أنَّه عُزِي إلى النَّمِر بن تَوْلَب، وأنَّ العيني كناه بأبي كاهل، وهو كما قال في المقاصد النَّحويَّة ٢١١٠/٤. وقيل: ليزيد بن أبي كاهل، ويظهر أنَّه تحريفٌ عن سويد، وعُزِي لذي الرُّمَّة ولم أجده في ديوانه. انظر: شرح أبيات سيبويه والمفصَّل ق٢٠٤/أ، وإثبات المحصَّل= ٢٢٨/أ، والمحصَّل في شرح المفصَّل (تح الشهري) ٢٤١/١ هـ٤. و(الأشاريرُ): جمْعُ إشْرارةٍ، وهي قِطَعُ اللَّحم، و(تتميرُها): تجفيفُها للادِّخار، و(الوخزُ): الشَّيءُ القليل.

(٥) من الرَّجز، لم أقف على قائله، وهو في الكتاب ٢٧٣/٢، وتهذيب اللغة (ض ف د ع) ٣٢٨/٣، وقيل: إنَّه مصنوعٌ، وصانعُهُ خلفٌ الأحمر. انظر: البارع ٥٢٥، وتحصيل عين الذَّهب ٣٤٣.

وَلَا [يَرْهَبُ][(١)] ابْنُ الْعَمِّ مَا عِشْتُ صَوْلَتِي وَلَا [أُخْتَتِي][(٢)] مَنْ صَوْلَةِ الْمُتَهَدِّدِ[(٣)]

أصله: (أُخْتَتِئ) بهمزة، فأبدل منها ياءً، و[الاختتاءُ][(٤)] الفَرَقُ[(٥)].

الخامسُ: إبدالُ حرْفِ العِلَّةِ من الهمزة الذي يقتضي القياسُ [البناءَ][(٦)] عليه، كقولِه:

إِذَا مَا الْمَرْءُ صُمَّ وَلَمْ يُكَلَّمْ وَلَمْ يَكُ سَمْعُهُ إِلَّا نِدَايَا

وَلَاعَبَ بِالْعَشِيِّ بَنِي كَفِعْلِ الْهِرِّ يَلْتَمِسُ الْعَظَايَا أَبِيهِ[(٧)]

يُلَاعِبُهُمْ وَوِدُّوا لَوْ سَقَوْهُ مِنَ [الذِّيفَانِ][(٨)] مُتْرَعَةً مِلَايَا

فَأَبْعَدَهُ الْإِلَهُ وَلَا يُوَقَّى وَلَا يُشْفَى مِنَ الْمَرْضِ الشِّفَايَا[(٩)]

---

(١) في الأصل: "يذهب". والتَّصحيح من شرح الجمل ٥٩٦/٢.

(٢) في الأصل: "أختني". والتَّصحيح من السَّابق.

(٣) من الطَّويل، لعامر بن الطُّفَيل، في ديوانه ٥٨، وعيون الأخبار ١٦٣/٣، والعقد الفريد ٢٠٥/١، وعُزِي إلى طرفة في شرح القصائد التِّسع المنسوب لأبي عمرو الشَّيباني ٨٢، وهو في صلة ديوانه ١٥٤.

(٤) في الأصل: "الاختناء". والتَّصحيح من شرح الجمل ٥٩٦/٢.

(٥) والفَرَقُ: الخوفُ. انظر: تهذيب اللُّغة (ف ر ق) ١٠٨/٩.

(٦) تتمَّةٌ يلتئمُ بها الكلام. أي: بناء الأبيات الآتية على الهمزة، وسيأتي التَّعليل.

(٧) كذا في الأصل، ومثله في المقاصد الشَّافية ١٩/٩، والصَّواب: "بنيه".

(٨) في الأصل: "الديمان". والتَّصحيح من شرح الجمل ٥٩٧/٢. و(الذِّيفان): السَّمُّ القاتل، يُهْمَزُ ولا يهمز، وفيه لُغاتٌ أُخَرُ. انظر: العباب الزَّاخر (ذأف) ٢٠٢/١١.

(٩) من الوافر، للمُسْتَوْغِرِ بن ربيعة، في طبقات فحول الشُّعراء ٣٣/١، ٣٤، وحماسة البحتري ٤٠١، وأمالي المرتضى ٢٣٤/١، ٢٣٥ وفي حاشية أصله أنَّها لعَثْكلان بن كواهن أو ذي كواهن الحميري. و(العطايا) والعَظَاء، جمع عَظاية، وهي المعروفة اليوم بـ(السِّحْلِيَّة)، و(الْمُترعةُ) أي: كُؤوسٌ مُتْرَعةٌ، والذي يفعلُ فِعْلَ الهِرِّ هم البنون، يأتون من هنا ومن هنا فيمسكهم تارةً ويرسلهم أخرى. انظر: السَّابق في الطَّبقات هـ ٧.

كان القياسُ أنْ يُبْدِلَ من حرفِ العلَّة همزةً؛ لوقوعِهِ طرفًا بعد ألفٍ زائدة[١]، لكنِ اعتدَّ بحرف الإطلاق، فلم يُبْدِل؛ لأنَّ حرف العِلَّة -والحالُ هذِهِ- كأنَّهُ غير طرفٍ[٢].

ولمَّا كان القياسُ يقتضي إبدالَ حرفِ العلَّةِ همزةً، وأُقِرَّ حرفُ العلَّةِ على حالِهِ، حكموا له بِحُكمِ المبدلِ من همزةٍ، وبهذه الملاحظة دخل في الباب؛ إذْ لم يقع في ذلك بدلٌ أصلًا، نعم، أُبْدِلَ من الهمزة الأصليَّة ياءً في (مِلايا) من البيت [الثَّالث][٣] اتباعًا لما قبله ولما بعده.

السَّادسُ: إبدالُ اسمٍ من اسمٍ مُتَّفِقَيْنِ في المادَّة، كقول الشَّاعر:

فِيهَا الرِّمَاحُ وَفِيهَا كُلُّ سَابِغَةٍ بَيْضَاءَ مُحْكَمَةٍ مِنْ نَسْجِ سَلَّامِ[٤]

أبدل: (سلَّامًا) من (سُلَيمان)؛ لاجتماعهما في لفظ السَّلامة.

ويدخُلُ في الباب على أحدِ الوجهين فيه[٥] قولُه:

مِثْلَ النَّصَارَى قَتَلُوا الْمَسِيحَا[٦]

إذ الحاملُ لليهودِ على اعتقادِ قَتْلِ [المسيح][٧] هو الكُفْر، فلمَّا اشترك النَّصارى معهم في ذلك أَبْدَلَ اسمَ النَّصارى من اسم اليهود ضرورةً.

وقولِ الآخر:

---

(١) انظر: الكتاب ٢٣٧/٤، والممتع ٣٤٨.

(٢) انظر: شرح الجمل ٥٩٧/٢، والممتع ٣٤٩.

(٣) في الأصل: "الثَّاني".

(٤) من البسيط، للحُطيئة، في ديوانه ١٧٤. (وسلَّام) أراد به سليمان بن داوُد عليهما السَّلام.

(٥) وهو إبدالُ اسمٍ من اسم متَّفقين في معنًى واحد.

(٦) من الرَّجز، لم أقف على قائله، وهو في ما يحتمل الشِّعر ١٧٠، وشرح الجمل ٥٩٨/٢.

(٧) تتمَّةٌ يلتئمُ بها الكلام، والتَّتميم من شرح الجمل ٥٩٩/٢.

فَتُنْتَجْ لَكُمْ غِلْمَانَ أَشْأَمَ كُلُّهُمْ كَأَحْمَرِ عَادٍ ثُمَّ تُرْضِعْ فَتَفْطِمِ[1]

إذِ الأحمرُ الذي قتل النَّاقةَ إنَّما هو لثَمود، لكنْ وضعَ عادًا موضعَ ثمودٍ؛ لاجتماعهما في كونهما [أُمَّتينِ][2] ضرورةً.

هذا إن أُخِذَا[3] بهذه الملاحظة، وإنْ لم يُلاحظ ذلك لم يدخلا في الباب؛ لأنَّ الإطلاق -والحالُ هذه- إنَّما هو غَلَطٌ.

وأخرج بعضهم[4] البيت الثَّاني من الضَّرورة والغلطِ، يحملُهُ على عادٍ الأخيرة، وادَّعى أنَّ عادًا صنفان، الأُولى والأخيرة/ وعَضَّدَ هذا بقولِهِ تعالى: ﴿وَأَنَّهُۥٓ أَهۡلَكَ عَادًا ٱلۡأُولَىٰ﴾[5] فإنَّه يُفْهَمُ منه إثباتُ عادٍ أخيرة، فالإطلاقُ على هذا لا يكون ضرورةً ولا غلطًا. ٢٧١/ ب

السَّابع: استعمال الشَّيء الذي لا يكون إلَّا لغير ذلك الشَّيء، كقوله:

سَقَوا جَارَكَ [الْعَيْمَانَ][6] لَمَّا جَفَوْتَهُ وَقَلَّصَ عَنْ بَرْدِ الشَّرَابِ مَشَافِرُهْ[7]

استعار (الْمِشْفَر) للإنسان وهو للبعير؛ ضرورةً.

---

(١) من الطَّويل، لزهير بن أبي سُلمى، في ديوانه ١٩. يُقال: نُتِجَتِ النَّاقةُ تُنْتَجُ، ولا يُقالُ: نَتَجَتْ. وهو يصفُ الحربَ، و(أشأم) أي: غلمان شُؤْمٍ أشأم. انظر: شرح المعلَّقات للتِّبريزي ١٤٩.

(٢) في الأصل: "أمَّتان".

(٣) يعني البيتين السَّابقين.

(٤) هو المبرد، نقله عنه ابنُ النَّحَّاس في شرح المعلَّقات ٣٣١/١، والخطيب التِّبريزي في شرح المعلَّقات ١٤٩.

(٥) سورة النَّجم (٥٠).

(٦) في الأصل: "الهيمان"، والتَّصحيح من شرح الجمل ٥٩٩/٢.

(٧) من الطَّويل، للحُطَيئة، في ديوانه ١٠٢. و(العَيْمَةُ) شَهْوةُ اللَّبن، و(قلَّص عن برد الشَّراب) أي: سُقي ماءً باردًا في الشِّتاء فقَلَصَتْ شَفَتُهُ.

ومن هذا الاستعمال ما رُوي من قولِهِ صلى الله عليه وسلم: "**لَا تَحْقِرَنَّ إِحْدَاكُنَّ لِجَارَتِهَا وَلَوْ فِرْسِنَ شَاةٍ**"(١). والفرسن: هو الظُّلْفُ، وهو للبعيرِ لا للشَّاة. وهذا الاستعمالُ في الكلام محكومٌ بندورِهِ، وإنَّما بابُهُ الشِّعْر.

الثَّامن: استعمالُ القافيةِ الواحدةِ بحرفين متقاربين مخرجًا، كقوله:

بُنَيَّ إِنَّ الْبِرَّ شَيْءٌ هَيِّنُ الْمَنْطِقُ الطَّيِّبُ وَالطُّعَيِّمُ(٢)

التَّاسع: استعمالُ (مهما) مَوْضِعَ (ما) الاستفهاميَّة، كقوله:

مَهْمَا لِيَ اللَّيْلَةَ مَهْمَا لِيَهْ أَوْدَى بِنَعْلَيَّ وسِرْبَالِيَهْ(٣)

أي: ما لي الليلة؟(٤)

العاشرُ: وضْعُ فعلِ الأمر موضِعَ الخبر، كقوله:

أَلَا يَا أُمَّ فَارِعَ لَا تَلُومِي عَلَى شَيْءٍ رَفَعْتُ بِهِ سَمَاعِي

وكُونِي بِالْمَكَارِمِ ذَكِّرِينِي وَدَلِّي دَلَّ مَاجِدَةٍ صَنَاعِ(٥)

ابنُ عصفور: ولا ينقاس ذلك(٦).

---

(١) بلفظه في المعجم الكبير للطَّبراني (٥٦٢) ٢٢١/٢٤، وبلفظٍ آخر في غير محلِّ الشَّاهد في صحيح البخاري (٢٥٦٦)١٥٣/٣، والرِّواية في الموطَّأ (الزهري/ ١٩٥٤) ١٠٨/٢: "**وَلَوْ كُرَاعَ شَاةٍ مُحْرَق**".

(٢) من الرَّجز، لم أقف على قائله، وهو في النَّوادر لأبي زيد ٤٠٠، وشرح الجمل ٦٠٠/٢.

(٣) من السَّريع، لعمرو بن مِلْقَط الطَّائي، في النَّوادر لأبي زيد ٢٦٧.

(٤) انظر: النَّوادر لأبي زيد ٢٦٩. وقد منعه ابنُ الحاجب في أماليه ٦٥٨/٢.

(٥) من الوافر، لبعض بني نَهْشل، في النَّوادر لأبي زيد ٢٠٦، ٢٦٠، وخزانة الأدب ٢٦٧/٩. و(سماعي) أي: ذِكْري، و(دَلِّي) بفتح الدَّال من الدَّلال، و(الماجدة) الكريمة، و(الصَّناع) الماهرة الحاذقة.

(٦) انظر: شرح الجمل ٦٠١/٢، ووصفه في ضرائر الشِّعر ٢٥٩ بالقُبْحِ، وأخرجه السَّخاوي من الضَّرورة؛ إذْ جوَّز أنْ يكون الخبرُ محذوفًا، و(ذَكِّرِيني) أمرًا مستأنفًا. انظر: خزانة الأدب ٢٦٨/٩. وللضَّرورة شاهدٌ آخر ذكره الفارسي في الشِّعر ٣٢٦/١.

الحادي عشر: استعمالُ الجملة الاسميَّة والفعليَّة صلةً للألف واللَّام[١] كقولِهِ:

يَقُولُ الْخَنَا وَأَبْغَضُ الْعُجْمِ نَاطِقًا إِلَى رَبِّنَا صَوْتُ الْحِمَارِ الْيُجَدَّعُ[٢]

وقولِه:

مَا أَنْتَ بِالْحَكَمِ التُّرْضَى حُكُومَتُهُ وَلَا الْأَصِيلِ وَلَا ذي الرَّأْيِ والْجَدَلِ[٣]

وقولِه:

مِـنَ الْقَـوْمِ الرَّسُـولُ اللهِ مِنْـهُـمْ لَهُـمْ دَانَتْ رِقَـابُ بَنِي مَـعَـدِّ[٤]

الثَّاني عشر: قلبُ الإعراب[٥]، والمشهورُ أنَّه من هذا الباب[٦]، وقيل: يجوز في الكلام[٧]، ومن الوارد منه قولُهُ:

مِثْلُ الْقَنَافِذِ هَدَّاجُونَ قَدْ بَلَغَتْ نَجْرَانُ أَوْ بَلَغَتْ سَوْآتِهِمْ هَجَرُ[٨]

إذِ (السوآتُ) هي التي تبلُغُ نجرانَ وهجر لا العكس، لكن قَلَبَ ذلك ضرورةً، كقولِ الآخر:

---

(١) اطَّرحه ابنُ السَّرَّاج، ووصفه السِّيرافي بأنَّه أقبحُ الضَّرورات. انظر: الأصول ٩٢/١، وما يحتمل الشِّعر١٩٦.

(٢) من الطَّويل، عزاه أبو زيد لذي الخِرَقِ الطُّهَوِي، ولم يجده الصَّغاني في شعره، وعزاه السِّيرافي لطارقِ بن دَيْسَق، وإنَّما هو فيه لا له. انظر: النَّوادر ٢٧٥، ٢٧٦، وما يحتمل الشِّعر١٩٦، والعباب (ج د ع) ٦٢/١٠.

(٣) من البسيط، عُزي للفرزدق، في تهذيب اللغة (أ م س) ١١٨/١٣، ١١٩، والمقاصد النَّحويَّة ١٧٦/١.

(٤) من الوافر، لم أقف على قائله، وهو في البديع لابن الأثير ٦٥٤/٢، وشرح الجمل ٦٠٢/٢.

(٥) وهذا الموضع أليقُ به ممَّا جاء عند السِّيرافي في ما يحتمل الشِّعر٢٠٩؛ إذْ عدَّه من صور التَّقديم والتَّأخير.

(٦) قصره ابن عصفور على الشِّعر، ومنع القياس عليه في الكلام. انظر: شرح الجمل ٦٠٢/٢.

(٧) انظر: مغني اللَّبيب ٨٧٠، ولغة الشِّعر ٢٨٥، وقلب الإعراب في القرآن الكريم ٣٧-٤٣.

(٨) من البسيط، للأخطل، في ديوانه ١٥٤، وقد ضبط محقِّقُهُ (نجران) بالنَّصْب، ومن أصوله التي اعتمد عليها (مقدمة التَّحقيق ص١٠) نسخةٌ عاليةٌ منقولةٌ عن أصل السُّكَّري ومصحَّحةٌ بقلم الخطيب التِّبريزي، ولا شاهد فيها، وقد جاء نصبُها في بعض المصادر، وروايةُ الأَنْدَرَشي هنا برفع (نجران)، وقد جاءت في مصادر كثيرةٍ أيضًا.

كَانَتْ فَرِيضَةَ مَا تَقُولُ [كَمَا][1] كَانَ الزِّنَاءُ فَرِيضَةَ الرَّجْمِ[2]

ومن هذا الاستعمال قولُهم: إنَّ فُلانةَ لَتَنُوءُ بها عَجِيزَتُها[3]، وقولهم: أَدْخَلْتُ الْقُلُنْسُوَةَ فِي رَأْسِي[4]، وبهذا أخذ بعضُهم[5] قوله تعالى: ﴿مَآ إِنَّ مَفَاتِحَهُۥ لَتَنُوٓأُ بِٱلْعُصْبَةِ﴾[6].

ويحتمل [الباء][7]/ في ذلك[8] أن يكون للنَّقل على معنى التَّعدية، فيكون ذلك في الأصل: لَتُنِيءُ العصبةَ[9].

وقولُ امرئ القيس:

..... **كَمَا زَلَّتِ الصَّفْوَاءُ بِالْمُتَنَزِّلِ**[10]

---

(١) تتمَّة يلتئم بها البيت، والتَّتميمُ من شرح الجمل ٦٠٣/٢.

(٢) من الكامل، للنَّابغة الجعدي I، في ديوانه ١٦٩.

(٣) انظر: مجاز القرآن ١١٠/٢ قال أبو عُبَيدة: "وإنَّما هي تنوءُ بعَجِيزتها كما ينوءُ البعيرُ بِحِمْلِه".

(٤) انظر: ما يحتمل الشِّعر٢١٥، ٢١٦، وشرح الجمل ٦٠٣.

(٥) انظر: معاني القرآن للفرَّاء ٣١٠/٢، وللأخفش ٤٧١/٢، ومجاز القرآن ١١٠/٢، والكامل ٤٧٥/١.

(٦) سورة القصص (٧٦).

(٧) في الأصل: "الياء".

(٨) الإشارة للآية، ولقولهم: "... لتنوء بها عجيزتها".

(٩) انظر: الكتاب ١٥٣/١، ومعاني القرآن ٣١٠/٢، ومعاني القرآن وإعرابه ١٥٥/٤، والإيضاح العضدي ١٩٥.

(١٠) عَجُزُ بيتٍ من الطَّويل، وصدرُهُ: "**كُمَيْتٌ يَزِلُّ اللِّبْدَ عَنْ حَالِ مَتْنِهِ**"، في ديوانه ٢٠. و(الصَّفواء) الصَّخْرةُ الْمَلْساءُ، و(الْمُتَنَزِّل) النَّازلُ عليها.

يحتملُ أنْ يكون ممَّا نحنُ فيه؛ إذِ المتنَّزلُ هو الذي زَلَّ بالصَّفواءِ، ويحتملُ أنْ تكون الباءُ فيه للنَّقل، والأصل على هذا: [أَزلَّتِ][1] الصَّفواءُ المتنزِّلَ، أي: أسقطته[2].

ويدخُلُ في هذا القسم وضْعُ الكاف موضعَ (مِثْلٍ) ضرورةً[3].

وأمَّا **التَّقديمُ والتَّأخيرُ** فالمقيسُ من ذلك في الباب [الفصلُ][4] بين المضاف والمضاف إليه بظرفٍ أو مجرورٍ، كقولِهِ:

كَـأَنَّ أَصْـوَاتَ مِنْ إِيـغَـالِهِنَّ بِنَـا أَوَاخِرِ الْمَيْسِ أَصْوَاتُ الْفَارِيجِ[5]

أراد: أصواتُ أواخرِ. وقولِ الآخر:

كَمَا خُـطَّ الْكِتَابُ بِكَفِّ يَوْمًا يَهُـودِيٍّ يُقَـارِبُ أَوْ يُزِيـلُ[6]

وفي الحكم باطراد الفصل بغيرهما في الباب [نظرٌ][7]، ومن الوارد من ذلك قول الشاعر:

---

(١) في الأصل: "زلَّت" وكذا في شرح الجمل (صاحب) ٦٠٤/٢، و(الشَّعَّار) ٢٣٨/٣، ونسخة (ب) من شرح الصَّفَّار ٥٦٩/٢ هـ٣، وهو تحريفٌ؛ فالمتعدِّي (أزلَّ) لا (زلَّ)، وهي على الوجه في نسخة أبي حيَّان ٢١٠/أ، ونسخة (أ) من شرح الصَّفَّار، وقد أثبتها محقِّقُه في المتن.

(٢) الأوَّلُ منهما لازمُ قول المبرد؛ إذْ التَّعديةُ عنده لا تكون إلَّا بالهمزة أو التَّضعيف. انظر: ما يحتمل الشِّعر٢٢٤، وشرح الجمل ٦٠٤/٢، والبسيط لابن أبي الرَّبيع ٤١٧/١.

(٣) تأثَّر الشَّارحُ ابنَ عصفور في ترك الاستشهاد عليه. انظر: شرح الجمل ٦٠٤/٢، وانظر شواهده في شرح الصَّفار ٥٦٩/٢-٥٧٢، وقد زاد بعدها ضرْبًا من البدل وهو: "جعلُ ما لا ينبغي أنْ يكون إلَّا ظرفًا اسمًا غير ظرف".

(٤) تتمَّةٌ يلتئمُ بها الكلام، والتَّتْميمُ من شرح الجمل ٦٠٤/٢.

(٥) من البسيط، لذي الرُّمَّة، في ديوانه ٩٩٦/٢. و(الإيغالُ) الإبعادُ، و(الميسُ) الرَّحْلُ، أو شجرٌ تُعْمَلُ منه الرِّحال.

(٦) من الوافر، لأبي حَيَّة النُّمَيْري، في ديوانه ١٦٣.

(٧) تتمَّةٌ يلتئم بها الكلام. وسيأتي رأيه في هذه المسألة.

فَزَجَجْتُهَا بِمِزَجَّةٍ زَجَّ الْقَلُوصَ أَبِي مَزَادَهْ[١]

وقول الآخر:

..... **فَدَاسَهُمُ دَوْسَ الْحَصَادَ الدَّائِسِ**[٢]

وقد ذكرنا من هذا الاستعمال جملةً في باب الإضافة، وتكلَّمنا هُناك في ذلك، هل هو ضرورةٌ أو لا[٣]؟

ويدخُلُ في الباب أيضًا الفصْلُ بين النَّعت والمنعوت بالمعطوفِ أو المجرورِ، فمن الأوَّل قولُهُ:

فَصَلَقْنَا فِي مُرَادٍ صَلْقَةً وَصُدَاءٍ أَلْحَقَتْهُمْ بِالثَّلَلْ[٤]

ومن الثَّاني قولُه:

أَمَرَّتْ مِنَ الْكِتَّانِ خَيْطًا وَأَرْسَلَتْ رَسُولًا إِلَى أُخْرَى جَرِيئًا يُعِينُهَا[٥]

فصل في الأوَّلِ بين (صَلْقَة) وصِفَتِهِ وهو (ألحقتهم) بالمعطوف وهو (صُداء)، وفي الثَّاني بين (رسول) وصفتِهِ وهو (جريء) بالمجرور.

وقد جاء الفصلُ بين الموصوف وصفته بخبرِ المبتدأ أيضًا في قول الفرزدق:

وَمَا مِثْلُهُ فِي النَّاسِ إِلَّا مُمَلَّكًا أَبُو أُمِّهِ حَيٌّ أَبُوهُ يُقَارِبُهْ[٦]

---

(١) من مجزوء الكامل، وضَرْبُه مُرَفَّل، لم أقف على قائله، وهو في حواشي كتاب سيبويه ٣٢٥/١.

(٢) عُجُزُ بيتٍ من الرَّجز، وصدرُهُ: "**وَحَلَقِ الْمَاذِيِّ وَالْقَوَانِسِ**"، عزاه العيني لعمرو بن كُلْثوم، في المقاصد النَّحويَّة ١٣٦٨/٣، وفرائد القلائد ٦٤/٢، وليس في ديوانه، وهو في شرح الجمل ٦٠٦/٢.

(٣) انظر: التَّحصيل والتَّمثيل (جار الله أفندي) ق١٩٤/أ، ب، وجوابُهُ فيه: لا، واستدلَّ لرأيه بالسَّماع والقياس.

(٤) من الرَّمل، للبيد بن ربيعة، في ديوانه ١٩٣. و(الصَّلْقَةُ): الصِّياحُ.

(٥) من الطَّويل، لم أقف على قائله، وهو في شرح القصائد السَّبع الطِّوال ٨٨.

(٦) من الطَّويل، للفرزدق، في ديوانه ١٠٨.

أي: حيٌّ يُقَارِبُه، ففصل بينهما بـ(أبي أُمِّه)، وهو خبرُ الأب[1].

ومن هذا الباب الفصلُ بين المبدل منه والبدل بالجملة، ومن الوارد فيه قولُهُ:

هَيْهَاتَ قَدْ سَفِهَتْ أُمَيَّةُ رَأْيَهَا فَاسْتَجْهَلَتْ حُلَمَاؤُهَا سُفَهَاؤُهَا

حَرْبٌ تَرَدَّدُ بَيْنَهُمْ بِتَشَاجُرٍ قَدْ كَفَّرَتْ آبَاؤُهَا أَبْنَاؤُهَا[2]

فصل بين المبدل منه وهو (أميَّة) والبدل وهو (حلماؤها) بـ(استجهلت)، وفيه أيضًا الفصلُ/ بين الفعل وهو (استجهلت)، وفاعلِهِ وهو (سفهاؤها) بالبدل وهو (حلماؤها)، والفصلُ بين المصدر وهو (بتشاجر) وفاعلِهِ وهو (أبناؤها) بالجملة التي هي (قد كفَّرتْ آباؤها)[3].

٢٧٢/ ب

وأخذ ثعلبٌ ذلك على غير التَّقديمِ والتَّأخيرِ؛ فجعل (حلماؤها سفهاؤها) مبتدأً وخبرًا، والمعنى على هذا: حلماؤها مثلُ سفهائِها في الجهل، وبهذا أخذ أيضًا في ذلك (آباؤها أبناؤها)، والمعنى: آباؤها مثلُ أبنائِها في التَّكْفير[4].

ومن الوارد أيضًا متضمِّنًا التَّقديمَ والتَّأخير والفصلَ بين الصِّفة والموصوف قولُه:

---

(١) كذا في الأصل، وفيها اضطراب، والصَّوابُ في شرح الجمل ٦٠٧/٢: "تقديرُهُ: وما مِثْلُهُ في النَّاس حيٌّ يقارِبُهُ إلا مُمَلَّكًا أبو أمِّهِ أبوهُ، ففصل بين المبتدأ والخبر الذي هو (أبو أمِّه أبوه) باسم (ما) الذي هو (حيٌّ)، وفصل بين (حيٌّ) وصفته الذي هو (يُقارِبُهُ) بخبر المبتدأ الذي هو (أبوه)".

(٢) من الكامل، الأوَّلُ منهما في ديوان الفرزدق ٨، وهما له في ما يحتمل الشِّعر٢٢٩.

(٣) فيكون التَّقدير: قد سَفِهَت أُميَّةُ حُلماؤها رَأْيَها فاستجهلت سفهاؤها، و(سَفِهَ) هنا متعدٍّ بمعنى جَهِلَ، واللَّازمُ منه يكونُ على (فَعُلَ) وقيل: معناه سفَّه، أو هو لُغةٌ فيه = أو يكون على حذف حرف الجرِّ. انظر: معاني القرآن وإعرابه ٢٠٩/١، ٢١٠، وما يحتمل الشِّعر٢٣٠، والإفصاح للفارقي ٧٧.

(٤) كذا نُقِل عنه في ما يحتمل الشِّعر٢٣٥، والإفصاح ٧٨، ولعلَّه فُهِمَ من تعليق ثعلب في مجالسه ٥٨/١.

لَهَا مُقْلَتَا أَدْمَـاءَ طُـلَّ خَمِيلَةً مِنَ الْوَحْشِ مَا تَنْفَكُّ تَرْعَى عَرَارُهَا[١]

أي: لها مقلتا أدماء من الوحش ترعى خميلةً طُلَّ عرارُها، فصل بين (طُلَّ) ومفعولِها بـ(تنفكُّ) واسمِها وخبرِها[٢]، وقدَّم (طُلّ) على (خميلة) وهو من صفتها[٣].

ومن الوارد أيضًا مسلوكًا به نحوٌ من هذا قولُهُ:

فَأَصْبَحَتْ بَعْدَ خَـطَّ بَهْجَتِهَا كَـأَنَّ قَـفْـرًا رُسُـومَهَا قَـلَمَـا[٤]

والتَّقدير: فأصبحت قَفْرًا بعد بَهْجَتِها كأنَّ قَلَمًا خَطَّ رسُومَها، لكن فصَلَ بين (بعد) وبين ما أُضيفَ إليه بالفعل، وفَصَلَ بين (خطَّ) ومفعوله [بالمضاف إليه (بعدَ) وبخبر (أصبح) وبـ(كأنَّ)][٥]، وفصل بين (كأنَّ) واسمِها بمفعول (خطَّ) وخبر (أصبح)، وقدَّمَ (خطَّ) على (قلم) وهو من صفتِهِ.

ومن الوارد فيه التَّقديمُ فقط قولُهُ:

صَدَدْتِ فَأَطْوَلْتِ الصُّدُودَ وقَلَّمَا وِصَالٌ عَلَى طُولِ الصُّدودِ يَدُومُ[٦]

قدَّم فاعلَ (يدوم) وهو (وصال) عليه.

---

(١) من الطَّويل، لم أقف على قائله، وهو في العين (ع ر) ٨٦/١، وشرح الجمل ٦٠٨/٢. و(طُلَّ) "من الطَّلِّ وهو المطرُ الخفيف، و(العرارُ) نباتٌ له نَوْرٌ أبيضُ طيِّبُ الرِّيح". شرح القصائد السَّبع الطِّوال ١٤٢.

(٢) وبالمجرور أيضًا.

(٣) من الطَّويل، لم أقف على قائله، وهو في العين (ع ر) ٨٦/١، وشرح الجمل ٦٠٨/٢.

(٤) انظر: شرح الجمل ٦٠٨/٢.

(٥) في الأصل: "وهو المضاف إليه بعد خبر أصبح بكأنَّ". والتَّصحيح من شرح الجمل ٦٠٩/٢.

(٦) من الطَّويل، للمَرَّار الفَقْعَسي، في ديوانه ١٧٥.

وأدخل بعضُهم[١] في الباب تغييرَ الإعراب، وتذكيرَ المؤنَّث وعكْسَهُ، على جهة الاستدراك، وليس كذلك؛ لأنَّ ذلك راجعٌ إلى قسم البدل؛ لأنَّ المذكَّر لا يؤنَّثُ إلَّا بعد معاملته معاملةَ مؤنَّثٍ في معناه، وكذا لا يُذكَّرُ المؤنَّثُ إلَّا بعد معاملته معاملةَ مذكَّرٍ في معناه، وكذا تغييرُ الإعراب فيه إعطاءُ الكلمةِ إعرابًا ليس لها بالأصالة بدلًا عن إعرابها[٢]، ومن تغييرِ الإعراب قولُهُ:

سَـأَتْـرُكُ مَنْـزِلِي لِبَنِي تَـمِيـمٍ وَأَلْحَقُ بِالحِـجَـازِ فَأَسْـتَرِيحا[٣]

وقولُهُ:

[لَنَا][٤]هَضْبَةٌ لَا يَنزِلُ الذُّلُّ وَسْطَهَا وَيَأْوِي إِلَيْهَا الْمُسْتَجِيرُ فَيُعْصَمَا[٥]

نصب الفعل فيهما بعد الفاء في الواجب[٦].

ويدخل في هذا الحَمْلُ على المعنى قبل تمام الكلام، كقولِه[٧]:

فَكَرَّتْ تَبْتَغِيهِ فَوَافَقَتْهُ عَلَى دَمِهِ ومَصْرَعِهِ [السَّبَاعَا][٨]/ **٢٧٣/ أ**

---

(١) انظر: الأصول ١١٩٩/٣، ١٢٠٢، والجمل ٣٩٣، وما يحتمل الشِّعر ٢٤١، ٢٥٧.

(٢) هذا رأيُ ابن عصفور في شرح الجمل ٦١٠/٢.

(٣) من الوافر، عُزِي للمُغيرة بن حَبْناء، في إيضاح شواهد الإيضاح ٣٤٧/١، والمقاصد النَّحويَّة ١٨٧٢/٤، وهو في مجموع شعره ١٨٦. وسيأتي بيان الشَّاهد فيه.

(٤) في الأصل: "لها". والتَّصحيح من شرح الجمل ٦١١/٢.

(٥) من الطَّويل، عُزي لطرفة في الأصول ١١٩٩/٣، وما يحتمل الشِّعر ٢٤٣، وهو في صِلة ديوانه ١٨٣، وعُزِي للأعشى في شرح أبيات سيبويه ١٥٨/٢، والمحتسب ١٩٧/١، ولم أجده في ديوانه.

(٦) وحقُّهُ الرَّفْعُ، وإنَّما يُنصَبُ ما بعدها في غير الواجب، وذلك إذا كانت جوابًا لأمرٍ أو نهيٍ أو نفيٍ أو استفهامٍ أو تمنٍّ. انظر: الأصول ١١٩٩/٣، وشرح الجمل ٦١٠/٢.

(٧) من الوافر، للقُطامي، في الكتاب ٢٨٤/١، والأصول ١٢٠١/٣، وروايتُهُ في ديوانه ٤١ -ولا شاهد فيها-:

فَكَرَّتْ عِنْدَ فَيْقَتِهَا إِلَيْهِ فَأَلْفَتْ عِنْدَ مَرْبَضِهِ السِّبَاعَا

(٨) في الأصل: "السِّباعُ"، وليس فيها شاهد، والتَّصحيح من السَّطر الآتي.

الوجْهُ رفْعُ السِّباع مبتدأً ويكون خبرُهُ المجرورَ قبله، لكنْ نَصَب السِّباع بإضْمارِ فِعْلٍ يَدُلُّ عليه (فوافقت)، وإنَّما كان هذا فيما نحنُ فيه باعتبار أنَّ القياسَ يقتضي -كما قلنا- رفْعَ السِّباع[1]، فلمَّا نُصِبَ كان ذلك بدلًا عن رفعه.

ومن تذكير المؤنَّث قولُهُ:

فَـلَا مُـزْنَةٌ وَدَقَتْ وَدْقَهَا وَلَا أَرْضَ أَبْقَـلَ إِبْقَـالَـهَـا[2]

ذكَّر (الأرض) حملًا على معنى الكلام لملاحظة كونها مكانًا، فأبدل (الأرض) من (المكان).

ومن تأنيث المذكَّر قولُهُ:

وَإِنَّ كِلَابًا هَذِهِ عَشْرُ أَبْطُنٍ وَأَنْتَ بَرِيءٌ مِنْ قَبَائِلِهَا الْعَشْرِ[3]

فأنَّثَ الأبطُن حملًا على المعنى لملاحظة القبائل، فكأنَّهُ أبدل الأبْطُنَ من القبائل، وبملاحظة هذا كان الذي ذكرناه راجعًا إلى قسم البدل[4].

وهذا القدرُ كافٍ في هذا الباب، وهو آخرُ ما قصدنا إمرارَهُ على هذا الكتاب، وإنْ نَسَأَ اللهُ في العُمْرِ، وأمدَّنا بفراغٍ وصَرَفَ نظرَنا إلى هذا النَّوع،

---

(١) لأنَّه لم يعطفه على الهاء في (وافقته)؛ فالوجه حينئذٍ رفْعُهُ على الابتداء والمجرور قبله خبره، والجملة في موضع الحال. انظر: ما يحتمل الشِّعر٢٤٩.

(٩) سبق تخريجه، انظر: ق ٢٦٤/ب.

(١) من الطَّويل، عُزي لرجُلٍ من بني كِلاب، في الكتاب ٥٦٥/٣، ونقل ذلك العيني في المقاصد النَّحويَّة (بهامش خزانة الأدب للبغدادي ط. بولاق) ٤٨٤/٤ ثم ذكر أنَّه يُسمَّى النَّوَّاح، وقد خلت منه طبعة دار السَّلام ١٩٨٨/٤.

(٤) في تذكير المؤنَّث وتأنيث المذَّكر تفصيلٌ تجده عند ابن السِّيد البَطَلْيَوسي في إصلاح الخلل ٣٤٠، ٣٤١، وعند ابن خروف في شرح الجمل ٨٢.

وضعْنا في هذهِ الصِّناعةِ كتابًا يشتملُ على قواعدِها وأحكامِها، مضمومًا إلى ذلك ما يُحتاجُ إليه من التَّعليل، جاريًا في ترتيبِهِ على نَظْمٍ طبيعيٍّ؛ إذْ كانت الأقاويلُ التي كتبناها على هذا الكتاب ليست جاريةً على مُقْتَضى تصوُّرِنا، بل على مُقتضى تصوُّرِ المصنِّف، واللهُ يغفرُ لنا وله بِمَنِّه، ونسألُ اللهَ أنْ يُلْهِمَنا ما فيهِ رضاه، وأنْ يستعمِلَ جوارِحَنا فيما يُزْلِفُنا عندَهُ يومَ لِقَاه، إنَّه وليُّ ذلك والقادرُ عليهِ، والصَّلاةُ على محمَّدٍ وآلِهِ صلاةً نَتَقرَّبُ بها إليهِ ونَحْظى بها لديْه.

كَمُلَ شرْحُ كتابِ التَّسهيل في النَّحو، والحمدُ للهِ ربِّ العالمينَ، وصلاتُهُ وسلامُهُ على سيِّدِنا محمَّدٍ ﷺ وصحْبِهِ أجمعين، وذلك على يدِ الفقيرِ إلى عفْوِ الله تعالى ورحمَتِهِ، الرَّاجي غُفْرانَهُ وسِتْرَهُ، الطَّالبِ من اللهِ رضاه، المقرِّ بأنَّ اللهَ لا إله سواهُ يوسفَ بنِ حسنِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ حسَن، المعروفِ بـ(ابن خطيب المنصوريَّة)، بحماة، وذلك في تاريخِ عاشرِ ذي القَعْدَةِ من شهورِ سنةِ إحدى وستين وسبعمئةٍ، أحسنَ اللهُ تمامَها./

٢٧٣/ ب

* * *

ثَبَت المصادر[1][2]

المخطوطات والرَّسائل العلميَّة:

- إثبات المحصّل في نسبة أبيات المفصل، لأبي البركات شرف الدِّين المبارك بن أحمد المعروف بابن المستوفي الإربلي، نسخة مكتبة آقحصار زينل زاده، رقم حفظها: ٥١، وهي نسخة فريدة.

- التَّحصيل والتَّمثيل لأحكام كتاب التَّسهيل، لأبي العباس الأَنْدَرْشي، المجلد الثَّاني من نسخة مكتبة جار الله أفندي، رقم حفظه: ١٩٠٨، والمجلَّد الثَّالث من نسخة شستربتي ورقم حفظه: ٥١٨٥.

- تحقيق النِّصف الأوَّل من مخطوط (التَّحصيل والتَّمثيل لأحكام كتاب التَّسهيل) مع دراسة المسائل النَّحويَّة والصَّرفيَّة فيه، لقاضي القضاة سريّ الدِّين أبي الوليد إسماعيل بن محمد بن هانئ اللَّخمي الغرناطي...من أوَّل المخطوط حتى آخر باب أفعال المقاربة... لمحمد عبدالعزيز علي مكي، رسالة دكتوراه، كليَّة اللُّغة العربيَّة بجامعة الأزهر ١٤١٢هـ.

- شرح أبيات سيبويه والمفصل، لعفيف الدِّين الكوفي، مصورة مكتبة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ورقم حفظها: ف ٨٥٩، عن نسخة مكتبة يني جامع رقم ١٠٦٤.

- شرح التَّسهيل، لأحمد بن محمد بن عطاء الله التَّنَّسي (٧٤٠-٨٠١هـ) تحقيق ودراسة إلى باب الفاعل، لفريدة حسن معاجيني، رسالة دكتوراه، كلِّيَّة اللُّغة العربيَّة بجامعة أم القرى، ١٤١٤هـ.

- شرح التَّسهيل، لأحمد بن محمد بن عطاء الله التَّنَّسي (٧٤٠-٨٠١هـ) من بداية باب (المستثنى) إلى نهاية باب (العدد)، لماهر بن دخيل الله الصَّاعدي، رسالة ماجستير، كلِّيَّة اللُّغة العربيَّة بالجامعة الإسلاميَّة بالمدينة المنورة، ١٤٣١هـ.

- شرح الجمل الكبير، لابن عصفور، نسخة مكتبة با يزيد (مجموعة ولي الدِّين أفندي)، رقم حفظه: ٢٩٥٣، كمَّل نقصها بخطِّه أبو حيَّان الأندلسي (ومما أكمله باب ما يجوزُ للشَّاعر

---

(١) المصادر والمراجع مرتبة هجائياً بحسب أوائل أسمائها، من غير مراعاة لـ (أل) و(أبو) و(ابن).

(٢) بعض المصادر صُدِّر عنوانها بكلمة (كتاب) فانتبه لذلك إذا لم تجده في موضعه من الترتيب.

أنْ يستعمله في ضرورة الشِّعر).

– العِلَّة التَّصريفيَّة عند اللُّورَقي مع تحقيق كتابه المحصّل في شرح المفصل من أوَّل (باب زيادة الحروف) إلى آخر الكتاب، لعبد الله بن فاضل الشِّهري، رسالة دكتوراه، كليَّة اللُّغة العربيَّة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلاميَّة، ١٤٣١هـ.

– مقصد السَّالك إلى ألفية ابن مالك، لابن خطيب المنصوريَّة من أوَّل باب الحال إلى نهاية باب نوني التَّوكيد دراسة وتحقيق، لعبد الله بن فيحان العتيبي، رسالة دكتوراه، كليَّة اللُّغة العربيَّة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٤٣هـ.

– **المطبوعات:**

– آثار ابن هشام الأنصاري تصنيف واستدراك، لجابر بن عبدالله السَّريع، مجلة مجمع اللُّغة العربيَّة على الشَّبكة العالميَّة، العدد ٢٣، لسنة ٢٠٢٠م.

– أثر القراءات والأصوات في النَّحو العربي أبو عمرو بن العلاء، لعبد الصَّبور شاهين، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤٠٨هـ.

– الإحاطة في أخبار غرناطة، للسان الدِّين بن الخطيب، تحقيق محمد عبدالله عنان، مكتبة الخانجي، ط١، ١٣٩٧هـ.

– ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق رجب عثمان، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ١، ١٤١٨هـ.

– الأشباه والنَّظائر، لتاج الدِّين بن السُّبكي، تحقيق عادل عبد الموجود وزميله، دار الكتب العلميَّة، بيروت، ط١، ١٤١١هـ

– إصلاح الخلل الواقع في كتاب الجمل، لابن السِّيد البَطَلْيَوسي، تحقيق حمزة النَّشرتي، دار الكتب العلميَّة، بيروت، ط١، ١٤٢٤هـ.

– إصلاح المنطق، ليعقوب بن إسحاق بن السكيت، فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان، بيروت، ط١، ٢٠٠٦م.

– الأصمعيات، لعبد الملك بن قريب، تحقيق أحمد شاكر وزميله، دار المعارف، القاهرة، ط٥.

- الأصول في النَّحو، لأبي بكر محمد بن السراج، تحقيق محمد عاطف التَّرَّاس، دار السَّلام، القاهرة، ط١، ١٤٣٩هـ.
- إعراب القرآن، لأحمد بن محمد النحاس، تحقيق زهير غازي زاهد، عالم الكتب، بيروت، ط ٣، ١٤٠٩هـ.
- الأعلام، لخير الدِّين الزِّرِكْلي، دار العلم للملايين، بيروت، ط١٥، ٢٠٠٢م.
- أعيان العصر وأعوان النَّصر، لخليل بن أيبك الصَّفدي، تحقيق علي أبو زيد وزملائه، دار الفكر، دمشق، ط١، ١٤١٨هـ.
- الأغاني، لأبي الفرج الأصفهاني، دار الكتب المصرية، ١٣٧١هـ.
- الاقتضاب في شرح أدب الكتاب، لابن السِّيد البطليوسي، تحقيق مصطفى السَّقَّا وزميله، دار الكتب المصرية، ١٩٩٦م.
- الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب، لأبي نصر الفارقي، تحقيق سعيد الأفغاني، جامعة بنغازي، ليبيا، ط٢، ١٣٩٤هـ.
- أمالي ابن الحاجب، لابن الحاجب، تحقيق فخر صالح قداره، دار الجيل، بيروت، ١٤٠٩هـ.
- أمالي ابن الشَّجري، لهبة الله بن علي الحسني، تحقيق محمود الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١٣هـ.
- أمالي المرتضى، للشَّريف المرتضى، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٩٨م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف، لأبي البركات الأنباري، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط٤، ١٣٨٠هـ.
- إيضاح شواهد الإيضاح، للحسن بن عبد الله القيسي، دراسة وتحقيق محمد الدَّعجاني، دار الغرب الإسلامي، ط١، ١٤٠٨هـ.
- الإيضاح العضدي، لأبي علي الفارسي، تحقيق حسن شاذلي فرهود، دار العلوم، الرياض، ط٢، ١٤٠٨هـ.

- البارع في اللُّغة، لأبي علي القالي، تحقيق هاشم الطَّعَّان، مكتبة النَّهضة، بغداد، ط١، ١٩٧٥م.

- البحر المحيط في تفسير القرآن العظيم، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق عبد الله التَّركي، مركز هجر، ط١، ١٤٣٦هـ.

- بحوث وتحقيقات عبد العزيز الميمني، أعدها للنَّشر محمد عُزير شمس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٩٩٥م.

- البديع في علم العربية، لمجد الدِّين بن الأثير، تحقيق فتحي أحمد، مركز إحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، ط١، ١٤٢٠هـ.

- البسيط في شرح جمل الزجاجي، لعبيد الله بن أبي الربيع ، تحقيق عياد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ.

- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنَّحاة، لجلال الدين السُّيُوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصريَّة، بيروت، ط١، ١٤٢٧هـ.

- بلاغات النِّساء، لأبي الفضل بن طيفور، مطبعة والدة عبَّاس الأوَّل، القاهرة، ١٣٢٦هـ.

- تاريخ ابن قاضي شهبة، تحقيق عدنان درويش، المعهد الفرنسي للدِّراسات العربيَّة، دمشق، ط١، ١٩٩٤م.

- تاريخ الطَّبري= تاريخ الرسل والملوك، لابن جرير الطَّبري، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة.

- تبصير المنتبه بتحرير المشتبه، لابن حجر العسقلاني، تحقيق علي البجاوي، المكتبة العلميَّة، بيروت، ط١، ١٩٨٠م.

- التِّبيان في تصريف الأسماء، لأحمد كُحيل، المكتبة الأزهريَّة، القاهرة، ط٦.

- تحصيل عين الذَّهب، لأبي الحجاج يوسف بن سليمان الشَّنْتَمَري، تحقيق زهير سلطان، مؤسسة الرِّسالة، بيروت، ط ٢، ١٤١٥هـ.

- التَّحرير والتَّنوير، لمحمد الطَّاهر بن عاشور، الدَّار التَّونسيَّة للنَّشر، ط١، ١٩٨٤م.

- التَّذييل والتَّكميل في شرح التسهيل، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق حسن هنداوي، دار القلم وكنوز إشبيليا، ط ١، ١٤١٨هـ.

- التذكرة الحمدونية، لمحمد بن الحسن بن حمدون، تحقيق إحسان عباس وزميله، دار صادر، بيروت، ط١، ١٩٩٦م.

- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، لمحمد بن عبد الله بن مالك، تحقيق محمد بركات، دار الكاتب العربي، القاهرة، ١٣٨٧هـ.

- التَّصريح بمضمون التوضيح، للشيخ خالد بن عبد الله الأزهري، تحقيق عبد الفتاح بحيري، ط١، ١٤١٣هـ.

- التَّعليقة على كتاب سيبويه، لأبي علي الفارسي، تحقيق عوض القوزي، مطبعة الأمانة، القاهرة، ط١، ١٤١٠هـ.

- تفسير القرطبي، لمحمد بن أحمد القرطبي، تحقيق أحمد البردوني وزميله، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط ٢، ١٣٨٤هـ.

- التَّنبيه والإيضاح عما وقع في الصحاح، لعبد الله بن بري، تحقيق مصطفى حجازي، الهيئة المصرية للكتاب، ط ١، ١٩٨٠م.

- تهذيب اللغة، لأبي منصور الأزهري، تحقيق عبد السلام هارون وآخرين، الدَّار المصرية للتأليف والتَّرجمة، ١٣٨٤هـ.

- توضيح المشتبه، لابن ناصر الدِّين، تحقيق محمد نعيم العرقوسي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٩٩٣م.

- التَّيسير في القراءات السَّبع، لأبي عمرو عثمان بن سعيد الدَّاني، تحقيق حاتم الضامن، مكتبة الصَّحابة، الشَّارقة، ط ١، ١٤٢٩هـ.

- الجمل، لأبي القاسم الزَّجاجي، تحقيق علي الحمد، مؤسسة الرِّسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٤هـ.

- حاشية الصَّبان على شرح الأشموني، لمحمد بن علي الصبان، صححه مصطفى حسين أحمد، طبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة.

- حُجَّة القراءات، لأبي زُرْعة عبد الرحمن بن زنجلة، تحقيق سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٥، ١٤١٨هـ.
- الحماسة، للبحتري، تحقيق محمد حُوَّر وزميله، هيئة أبو ظبي للتُّراث والثَّقافة، ط١، ١٤٢٨هـ.
- حمل القرآن على ضرورة الشِّعر، لخالد بن سليمان المليفي، بحث منشور في مجلة العلوم العربية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلاميَّة، ع٣٨، لسنة ١٤٣٧هـ.
- حُمَيد الأرقط حياتُهُ وما بتقّى من شعره، لمحمد شهاب، مجلة آفاق التُّراث والثَّقافة، مركز جمعة الماجد، دبي، ع٧١، لسنة ٢٠١٠م.
- حواشي كتاب سيبويه، لمجموعة من العلماء، تحقيق سليمان العيوني، مكَّة المكرَّمة، دار طيبة الخضراء، ط١، ١٤٤٢هـ.
- خزانة الأدب، لعبد القادر البغدادي، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤٠٦هـ، ورجعت في موضع إلى طبعة بولاق.
- الخصائص، لأبي الفتح عثمان بن جنّي، تحقيق محمد علي النَّجَّار، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، ط ٣، ١٤٠٦هـ.
- دراسات في كتاب سيبويه، لخديجة الحديثة، الكويت، وكالة المطبوعات.
- الدُّرر الكامنة في أعيان المئة الثَّامنة، لابن حجر العسقلاني، تصحيح عبد الوارث محمد علي، دار الكتب العلميَّة، ط١، ١٤١٨هـ.
- الدُّرر اللوامع على همع الهوامع، لأحمد الشنقيطي، إعداد محمد باسل عيون السُّود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٩هـ.
- درَّة الحجال في أسماء الرِّجال، لابن القاضي المكناسي، تحقيق محمد أبو النُّور، دار التُّراث، القاهرة، ط١، ١٣٩١هـ.
- ديوان إبراهيم بن هرمة، تحقيق محمد نفَّاع وزميله، طبعة مجمع اللغة العربية بدمشق.
- ديوان عمرو بن أحمر الباهلي، جمعه وحققه حسين عطوان، طبعة مجمع اللغة العربية بدمشق.

- ديوان الأحوص= شعر الأحوص الأنصاري، جمع وتحقيق عادل سليمان جمال، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٢، ١٤١١هـ.
- ديوان الأخطل= شعر الأخطل، تحقيق فخر الدين قباوة، دار الفكر المعاصر، دمشق، ط٤، ١٤١٦هـ.
- ديوان أبي الأسود الدؤلي، تحقيق محمد آل ياسين، دار ومكتبة الهلال، بيروت، ط٢، ١٤١٨هـ.
- ديوان الأعشى، تحقيق وشرح محمد حسين، مكتبة الآداب بالجماميز، مصر.
- ديوان الأقيشر الأسدي، صنعة محمد علي دقة، دار صادر، بيروت، ط١، ١٩٩٧م.
- ديوان امرئ القيس، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، ط٤.
- ديوان أُميَّة بن أبي الصَّلت، جمع وتحقيق ودراسة عبد الحفيظ السَّطلي، المطبعة التَّعاونية، دمشق، ١٩٧٤م.
- ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب، تحقيق نعمان طه، دار المعارف، القاهرة، ط ٣، ١٩٨٦م.
- ديوان حسَّان بن ثابت، حقَّقه وعلَّق عليه وليد عرفات، دار صادر، بيروت، ط١، ٢٠٠٦م.
- ديوان الحطيئة، دراسة وتبويب مفيد قميحة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٣هـ.
- ديوان حُميد بن ثور، صنعة عبد العزيز الميمني، دار الكتب المصرية، ١٣٧١هـ.
- ديوان أبي حيَّة النُّميري، تحقيق يحيى الجبوري، وزارة الثَّقافة السورية، ١٩٧٥م.
- ديوان خفاف بن ندبة السُّلمي، جمعه وحقَّقه نوري القيسي، دار المعارف، بغداد، ١٩٦٨م.
- ديوان أبي دؤاد الإيادي، جمعه وحققه أنور محمود الصالحي وزميله، دار العصماء، دمشق، ط١، ١٤٣١هـ.
- ديوان ذي الإصبع العدواني، جمعه وحققه عبد الوهاب الدليمي، مطبعة الجمهور،

الموصل، العراق، ١٩٧٣م.

- ديوان ذي الرُّمة، تحقيق عبد القدُّوس أبو صالح، مؤسسة الإيمان، بيروت، ط٢، ١٤٠٢هـ.

- ديوان رؤبة بن العجاج، تحقيق وليم بن الورد، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط٢، ١٩٨٠م.

- ديوان زهير بن أبي سُلمى= شرح شعر زهير بن أبي سلمى، لأبي العباس ثعلب، تحقيق فخر الدِّين قباوة، مطبعة الغوثاني، دمشق، ط٣، ١٤٢٨هـ.

- ديوان سويد بن أبي كاهل اليشكري، تحقيق شاكر العاشور، دار الطباعة الحديثة، البصرة، ١٩٧٢م.

- ديون شُعراء بني كَلْب بن وبرة، صنعة محمد شفيق البيطار، دار صادر، بيروت، ط١، ٢٠٠٢م.

- ديوان طرفة بن العبد، تحقيق دريَّة الخطيب وزميلها، المؤسسة العربية للدراسات والنَّشر، بيروت، ط٢، ٢٠٠٠م.

- ديوان العباس بن مرداس، جمعه وحققه يحيى الجبوري، مؤسسة الرِّسالة، بيروت، ط١، ١٤١٢هـ.

- ديوان عبد الرحمن بن حسَّان= عبد الرحمن بن حسان بن ثابت حياته وشعره، جمع ودراسة وتحقيق راشد الرّشود، كرسي عبد العزيز المانع لدراسات اللُّغة العربيَّة، الرياض، ط١، ١٤٣٩هـ.

- ديوان أبي الطَّفيل عامر بن واثلة، صنعة وتحقيق الطَّيِّب العشَّاش، مواهب للطباعة والنَّشر، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ.

- ديوان عبد الله بن الزِّبَعْرى= شعر عبد الله بن الزِّبعرى، تحقيق يحيى الجبوري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤٠١هـ.

- ديوان العَّجاج، تحقيق عزَّة حسن، دار الشَّرق العربي، بيروت، ط١، ١٤١٦هـ.

- ديوان علقمة الفحل بشرح الأعلم الشَّنْتَمَري، تحقيق لطفي الصَّقال، دار الكتاب

العربي، حلب، ط١، ١٣٨٩هـ.

- ديوان عنترة بن شداد، تحقيق ودراسة محمد سعيد مولوي، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٣هـ.

- ديوان الفرزدق، شرح عبد الله الصَّاوي، ط١، ١٣٥٤هـ.

- ديوان القطامي، تحقيق إبراهيم السَّامرائي وزميله، دار الثَّقافة، بيروت، ط١، ١٩٦٠هـ.

- ديوان قَعْنب= شعر قَعْنَبِ بن أمِّ صاحب، جمع ودراسة إبراهيم الحقيل، النَّشر الإلكتروني لمعهد المخطوطات العربيَّة، القاهرة، ط١، ١٤٤٠هـ.

- ديوان قيس بن زهير= شعر قيس بن زهير، جمع عادل جاسم البياتي، مطبعة الآداب، النَّجف.

- ديوان كعب بن مالك الأنصاري، تحقيق سامي العاني، مكتبة النَّهضة، بغداد، ط١، ١٣٨٦هـ.

- ديوان لبيد بن ربيعة، حقَّقه وقدَّم له إحسان عباس، وزارة الإرشاد، الكويت، ١٩٦٢م.

- ديوان ابن مقبل، تحقيق عزة حسن، دار الشروق، بيروت، ١٤١٦هـ.

- ديوان المهلهل بن ربيعة، شرح وتقديم طلال حرب، الدار العالمية، بيروت، ١٤١٣هـ.

- ديوان ابن ميَّادة= شعر ابن ميَّادة، جمعه وحقَّقه جميل حنَّا حدَّاد، مجمع اللُّغة العربيَّة بدمشق، ط١، ١٤٠٢هـ.

- ديوان النَّابغة الجعدي، تحقيق واضح الصَّمد، دار صادر، بيروت، ط١، ١٩٩٨م.

- ديوان النَّابغة الذُّبياني، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ط٢.

- ديوان أبي النَّجم العجلي، جمعه وشرحه محمد أديب جمران، مجمع اللُّغة العربيَّة بدمشق، ط١، ١٤٢٧هـ.

- ديوان أبي نُخَيْلَة الحِمَّاني= شعر أبي نُخَيْلَة الحِمَّاني، جمع وتحقيق ودراسة عدنان الخطيب، معهد المخطوطات العربيَّة، القاهرة، ط١، ١٤٢٢هـ.

- ديوان أبي نواس، تحقيق بهجت عبد الغفور الحديثي، هيئة أبو ظبي للثَّقافة والتُّراث، ط١، ١٤٣١هـ.
- ديوان الهذليين، نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب المصرية، ١٣٨٥هـ.
- ديوان وضَّاح اليمن، جمعه وقدَّم له وشرحه محمد خير البقاعي، دار صادر، بيروت، ط١، ١٩٦م.
- ذيل معرفة القرَّاء الكبار للذَّهبي، لابن عفيف الدِّين الْمَطَري، مطبوع مع كتاب الذَّهبي، تحقيق طيَّار آلتي قولاچ، مركز البحوث الإسلاميَّة، استانبول، ط١، ١٤١٦هـ.
- رسائل ابن حزم الأندلسي، تحقيق إحسان عبَّاس، المؤسَّسة العربيَّة للدِّراسات والنَّشر، بيروت، ط١، ١٩٨٣م.
- السَّبعة، لابن مجاهد، تحقيق شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة.
- سرّ صناعة الإعراب، لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط١، ١٤٠٥هـ.
- سقط الزَّند وضوءه، لأبي العلاء المعرِّي، تحقيق وتقديم السَّعيد عبادة، معهد المخطوطات العربية، ط١، ١٤٢٤هـ.
- السُّلوك لمعرفة دول الملوك، لأحمد بن علي المقريزي، تحقيق محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلميَّة، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ.
- سمط اللآلي، لعبد العزيز الميمني، الهيئة العامَّة لقصور الثَّقافة، القاهرة.
- شجرة النُّور الزَّكيَّة في طبقات المالكيَّة، لمحمد بن محمد مخلوف، تخريج وتعليق عبدالمجيد خيالي، دار الكتب العلميَّة، بيروت، ط١، ١٤٢٤هـ.
- شرح أبيات إصلاح المنطق، ليوسف بن الحسن السِّيرافي، تحقيق ياسر السَّواس، مركز جمعة الماجد، دبي، ط١، ١٤١٢هـ.
- شرح أبيات سيبويه، لأبي محمد يوسف بن الحسن السيرافي، تحقيق محمد علي سلطاني، دار العصماء، دمشق، ط١، ١٤٢٩هـ.
- شرح التَّسهيل، لابن مالك، تحقيق عبد الرحمن السيد، دار هجر للطباعة، مصر،

ط١، ١٤١٠هـ.

- شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور الإشبيلي، تحقيق صاحب أبو جناح، ورجعت في بعض المواضع إلى تحقيق فوّاز الشّعار، بيروت، دار الكتب العلميَّة، ط١، ١٩٩٨م، وميَّزتُهُ بالنَّص على اسم المحقق بين قوسين.

- شرح جمل الزَّجاجي، لأبي الحسن بن خروف، تحقيق سلوى عرب، مركز إحياء التُّراث بجامعة أم القرى، ط١، ١٤١٩، والجزء الذي نُشِر في جامعة الملك عبد العزيز، جدَّة، ط١، ١٤٣١هـ (من باب (ماذا) إلى نهاية باب شواذ الإدغام).

- شرح الرَّضي لكافية ابن الحاجب، لمحمد بن الحسن الإستراباذي، تحقيق حسن الحفظي وزميله، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط١، ١٤١٤هـ.

- شرح شواهد الشَّافية، لعبد القادر البغدادي، مع شرح شافية ابن الحاجب للرَّضي، تحقيق محمد نور الحسن وزميليه، دار الكتب العلميَّة، بيروت، ط١، ١٤٠٢هـ.

- شرح شواهد المغني، لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، لجنة التراث العربي.

- شرح شواهد المفصل، لفخر الدين بيكباركي الخوارزمي، تحقيق يوسف فجَّال، مكتبة الثَّقافة الدِّينيَّة، القاهرة، ط١، ١٤٣٢هـ.

- شرح الصَّفَّار= السِّفر الأوَّل من شرح كتاب سيبويه، للصَّفَّار البَطَلْيوسي، تحقيق معيض العوفي، المدينة المنوّرة، دار المآثر، ط١، ١٤١٩هـ.

- شرح القصائد السَّبع الطوال الجاهليات، لأبي بكر الأنباري، تحقيق عبد السلام هارون، دار المعارف، القاهرة، ط ٧، ٢٠١٧م.

- شرح القصائد المعلَّقات عن أبي سعيد الضَّرير وأبي جابر الأسدي وغيرهما، لشَمِرِ بن حَمْدَوَيه، تحقيق صالح الجسَّار، الخزانة الأندلسيَّة ومكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤٤٦هـ.

- شرح الكافية الشافية، لمحمد بن عبد الله بن مالك، تحقيق عبدالمنعم هريدي، مركز إحياء التراث بجامعة أم القرى، ط٣، ١٤٣٤هـ.

- شرح كتاب سيبويه، لأبي الحسن الرُّمَّاني، تحقيق شريف النَّجار، دار السَّلام، القاهرة،

ط١، ١٤٤٢هـ.

- شرح كتاب سيبويه، لأبي سعيد السيرافي، تحقيق رمضان عبد التواب وزملائه، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، صدر الجزء الأول منه ١٩٨٦م.

- شرح المعلَّقات التِّسع، المنسوب لأبي عمرو الشَّيباني، تحقيق عبد المجيد همو، مؤسَّسة الأعلمي، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ.

- شرح المعلقات السَّبع، لحسين بن أحمد الزَّوزني، دار إحياء التراث، بيروت، ط١، ١٤٢٣هـ.

- شرح المعلَّقات العشر، للخطيب التِّبريزي، تحقيق فخر الدِّين قباوة، دار السَّلام، القاهرة، ط١، ١٤٤٠هـ.

- شرح المفصَّل، لعلي بن يعيش النحوي، تحقيق إبراهيم عبد الله، دار سعد الدين، دمشق، ط ١، ١٤٣٤هـ.

- شرح نقائض جرير والفرزدق، لأبي عبيدة معمر بن المثنى، تحقيق محمد إبراهيم حور، المجمع الثَّقافي، أبو ظبي، ط٢، ١٩٩٨م.

- شعر طيِّئ وأخبارها في الجاهليَّة والإسلام، لوفاء فهمي السَّنديوني، الرِّياض، دار العلوم، ط١، ١٤٠٣هـ.

- شعر المغيرة بن حبناء التّميمي، صنعة نوري القيسي، مجلة المورد مج ١٠، ع ٣، ٤، ١٩٨١م.

- الشعر والشعراء، لأبي محمد عبد الله بن قتيبة الدينوري، تحقيق أحمد شاكر، الهيئة العامَّة لقصور الثقافة، مصر، ٢٠١٧م.

- شواهد الشِّعر في كتاب سيبويه، لخالد عبد الكريم جمعة، الكويت، دار العروبة، ط١، ١٤٠٠هـ.

- صحيح البخاري، تحقيق محمد زهير الناصر، دار طوق النجاة، ط١، ١٤٢٢هـ.

- ضرائر الشِّعر، لأبي الحسن علي بن مؤمن الإشبيلي، تحقيق السيد إبراهيم أحمد، دار الأندلس، الطبعة الأولى ١٩٨٠م.

- الضَّرائر وما يسوغ للشَّاعر دون النَّاثر، لمحمود شكري الألوسي، مصر، المطبعة السلفيَّة، ١٣٤١هـ.
- طبقات الشَّافعية، لتاج الدِّين السُّبكي، تحقيق محمود الطناحي وزميله، دار هجر، القاهرة، ط٢، ١٤١٣هـ.
- طبقات فحول الشُّعراء، لمحمد بن سلام الجمحي، تحقيق محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، جدة.
- طبقات النُّحاة واللُّغويّين، لابن قاضي شهبة، تحقيق محسن غياض، الدَّار العربيَّة للموسوعات، بيروت، ط١، ٢٠٠٨م.
- العباب الزَّاخر واللباب الفاخر، للحسن بن محمد الصغاني، تحقيق فير محمد حسن، قابل أصوله وأعاد تحقيقه تركي بن سهو العتيبي، مركز التَّواصل المعرفي، الرِّياض، ط١، ١٤٤٣هـ.
- العقد الفريد، لابن عبد ربّه الأندلسي، دار الكتب العلميَّة، بيروت، ط١، ١٤٠٤هـ.
- العلامة الإعرابيَّة في الجملة، لمحمد حماسة عبد اللَّطيف، مكتبة البخاري، القاهرة، ط١، ١٤٢٩هـ.
- العمدة في صناعة الشِّعر ونقده، لابن رشيق القيرواني، تحقيق النَّبوي شعلان، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤٢٠هـ.
- عيون الأخبار، لابن قتيبة الدِّينَوري، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٠٦هـ.
- غاية النِّهاية، لشمس الدِّين ابن الجزري، تحقيق عمرو بن عبد الله، دار اللؤلؤة، المنصورة، مصر، ط١، ١٤٣٨هـ.
- فرائد القلائد في مختصر شرح الشَّواهد، لبدر الدِّين العَيني، تحقيق محمد فجَّال، دار قنديل، الإمارات، ط١، ١٤٤٠هـ.
- فرحة الأديب في الرد على ابن السيرافي في شرح أبيات سيبويه، لأبي محمد الأسود الغندجاني، تحقيق محمد علي سلطاني، دار النبراس، دمشق، ١٤٠١هـ.
- الفهرس الشَّامل للتُّراث العربي الإسلامي المخطوط (الحديث النَّبوي الشَّريف وعلومه)، مؤسَّسة آل البيت، ط١، ١٩٩١م.

- الفهارس المفصَّلة لكتاب الخصائص، لعبد الفتاح سليم، القاهرة، معهد المخطوطات العربيَّة، ط١، ١٩٩٧م.
- قلب الإعراب في القرآن الكريم، لعبد المجيد بن صالح الجار الله، بحث منشور في مجلة الجمعيَّة العلميَّة السُّعوديَّة للُّغة العربيَّة، ع١٥، لسنة ١٤٣٦هـ.
- الكامل في اللغة والأدب، لأبي العباس المبرد، تحقيق محمد بن أحمد الدالي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٤، ١٤٢٥هـ.
- كتاب الألفاظ، لابن السِّكِّيت، تحقيق فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان، بيروت، ط١، ١٩٩٨م.
- الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ٣، ١٤٠٨هـ.
- كتاب الجمل في النَّحو، المنسوب للخليل بن أحمد، تحقيق فخر الدين قباوة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ.

- كتاب الرَّوض العاطر فيما تيسَّر من أخبار أهل القرن السَّابع إلى ختام القرن العاشر، لشرف الدِّين موسى بن أيُّوب، تحقيق مشهور الحبّازي، دار الكتب العلميَّة، بيروت، ط١، ٢٠٢٠م.
- كتاب شرح أشعار الهذليّين، صنعة أبي سعيد السكري، تحقيق عبد الستار أحمد فراج، مكتبة دار العروبة، مصر.
- كتاب الشِّعر، لأبي علي الحسن بن أحمد الفارسي، تحقيق محمود الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤٠٨هـ.
- كتاب العروض، لأبي الحسن الأخفش، تحقيق سيِّد البحراوي، القاهرة، دار شرقيَّات، ط١، ١٩٩٨م.
- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، لجار الله الزمخشري، عناية مأمون شيحا، دار المعرفة، بيروت، ط٣، ١٤٣٠هـ.
- لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط ٣، ١٤١٤هـ.
- اللآلي في شرح أمالي القالي، لأبي عبيد الأندلسي، تحقيق عبد العزيز الميمني، الهيئة

العامَّة لقصور الثَّقافة، القاهرة.

– اللامع العزيزي، لأبي العلاء المعرّي، تحقيق محمد المولوي، مركز الملك فيصل للبحوث والدِّراسات الإسلامية، ط١، ١٤٢٩هـ.

– لغات القرآن= كتاب فيه لغات القرآن، لأبي زكريا الفرَّاء، تحقيق جابر السّريع، نُشر على الشَّبكة العالمية، ١٤٣٥هـ.

– لغة الشِّعر دراسة في الضَّرورة الشِّعريَّة، لمحمد حماسة عبد اللطيف، دار الشُّروق، القاهرة، ط١، ١٤١٦هـ.

– لغة قريش، لمختار الغوث، النَّادي الأدبي بالرِّياض، ط١، ١٤١٢هـ.

– ما يحتمل الشِّعر من الضَّرورة، لأبي سعيد السِّيرافي، تحقيق عوض القوزي، دار المعارف، القاهرة، ط٢، ١٤١٢هـ.

– مجاز القرآن، لمعمر بن المثنى، تحقيق محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٣٨١هـ.

– مجالس ثعلب، لأبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب، تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون، دار المعارف، القاهرة، ط٦، ٢٠٠٦م.

– المحتسب، لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق علي النجدي ناصف، وزميليه، نشر وزارة الأوقاف المصرية، ١٤١٥هـ.

– المحكم والمحيط الأعظم، لابن سيدة، تحقيق عبد الستار فراج وآخرين، معهد المخطوطات العربية، القاهرة، ط٢، ١٤٢٤هـ.

– مختصر النَّحو، لابن سَعْدان الكوفي، تحقيق حسين بوعباس، حوليات كلية الآداب، جامعة الكويت، ح٢٦، ١٤٢٦هـ.

– المخصص، لأبي الحسن علي بن إسماعيل بن سيده، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ.

– المذكَّر والمؤنَّث، لابن الأنباري، تحقيق محمد عضيمة ورمضان عبد التواب، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ط١، ١٤٠١، ١٤١٩هـ.

- المذكَّر والمؤنَّث، لأبي العبَّاس المبرد، تحقيق رمضان عبدالتَّواب وزميله، دار الكتب، القاهرة، ط١، ١٩٧٠م.

- مراصد الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع، لعبد المؤمن بن عبد الحق، تحقيق علي البجاوي، دار الجيل، بيروت، ط ١، ١٤١٢هـ.

- المزهر في علوم اللغة وأنواعها، لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق محمد جاد المولى بك وزملاؤه، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٠٨هـ.

- المسائل المشكلة (البغداديات)، لأبي علي الفارسي، تحقيق صلاح الدين السنكاوي، مطبعة العاني، بغداد ١٩٨٣هـ.

- المشتبه في الرِّجال أسمائهم وأنسابهم، لمحمد بن أحمد الذَّهبي، تحقيق علي البجاوي، عيسى البابي الحلبي، ط١، ١٩٦٢م.

- الْمَشوف الْمُعْلَم في ترتيب الإصلاح على حروف المعجم، لأبي البقاء العُكْبَري، تحقيق ياسين السَّواس، مركز إحياء التُّراث، جامعة أمِّ القرى، ط١، ١٤٠٣هـ.

- المصباح في شرح أبيات الإيضاح، لأبي الحجَّاج بن يسعون، دراسة وتحقيق محمد بن حمود الدَّعجاني، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنوَّرة، ط١، ١٤٢٩هـ.

- المقرّب، لأبي الحسن علي بن مؤمن الإشبيلي، تحقيق أحمد عبد الستار جواري وزميله، ط١، ١٣٩٢هـ.

- معاني القراءات، لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري، تحقيق عيد درويش وزميله، نشر جامعة الملك سعود، ط١، ١٤١٢هـ.

- معاني القرآن، لأبي الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش، تحقيق هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١٤هـ.

- معاني القرآن، لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء، تحقيق أحمد يوسف نجاتي وزميله، الهيئة المصرية للكتاب، ١٩٨٠م.

- معاني القرآن وإعرابه، لأبي إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج، تحقيق عبد الجليل عبده شلبي، دار الحديث، القاهرة، ١٤٢٤هـ.

- معاني القرآن وتفسير مشكل إعرابه، لمحمد بن المستنير قطرب، تحقيق محمد لقريز، مكتبة الرُّشد، الرّياض، ط١، ١٤٤٢هـ.

- المعاني الكبير في أبيات المعاني، لأبي محمد بن قتيبة الدِّينَوَري، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ.

- معجم الأدباء= إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، لياقوت الحموي، تحقيق إحسان عبَّاس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٤١٤هـ.

- معجم البلاغة العربيَّة، لبدوي طَبانة، دار الرِّفاعي، الرِّياض، ط٣، ١٤٠٨هـ.

- معجم البلدان، لأبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي، دار صادر، بيروت، ط ٢، ١٩٩٥م.

- المعجم التَّاريخي للُّغة العربية، مجمع اللُّغة العربيَّة بالشَّارقة: https://almojam.org

- المعجم الجغرافي لمنطقة حائل، لوليد بن عبد الله المايز، نادي حائل الأدبي، ط١، ١٤٤٣هـ.

- معجم الشُّعراء، للمرزُباني، تحقيق عبد السَّتار فرَّاج، الهيئة العامَّة لقصور الثَّقافة، مصر، ٢٠٠٣م.

- المعجم الكبير، لأبي القاسم الطَّبراني، تحقيق حمدي السّلفي، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ط٢، ١٤٣٣هـ.

- معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع، لأبي عبيد عبد الله بن عبد العزيز الأندلسي، تحقيق عبد الله الغنيم وزميله، من إصدارات مركز حمد الجاسر الثَّقافي وكرسي الدكتور عبد العزيز المانع، ط١، ١٤٤٠هـ.

- المعجم المختص بالمحدِّثين، لأحمد بن محمد الذَّهبي، تحقيق محمد الهيلة، مكتبة الصِّدِّيق، الطائف، ط١، ١٤٠٨هـ.

- الْمُغْرب في حُلى المغرب، لعلي بن موسى المغربي، تحقيق شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ط ٤.

- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام الأنصاري، تحقيق فخر الدِّين قباوة،

دار اللُّباب، إسطنبول، ط٢، ١٤٣٩هـ.

- المفصل في علم العربية، لأبي القاسم محمد بن عمر الزمخشري، دار الجيل، بيروت.

- المقاصد الشَّافية في شرح خلاصة الكافية، لأبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي، تحقيق عبد الرحمن بن سليمان العثيمين وآخرين، مركز إحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، ط١، ١٤٢٨هـ.

- المقاصد النَّحوية في شرح شواهد شروح الألفية، لبدر الدين العيني، تحقيق علي فاخر وزميليه، دار السلام، القاهرة، ط ١، ١٤٣١هـ.

- المقتضب، لأبي العباس المبرد، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، مصوَّرة عالم الكتب، بيروت عن طبعة المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، مصر، ١٤١٥هـ.

- المقصور والممدود، لأبي زكريا الفرَّاء، تحقيق عبد العزيز الميمني وآخرَين، دار قتيبة، دمشق، ط١، ١٤٠٣هـ.

- المقصور والممدود، لأبي علي القالي، تحقيق أحمد هريدي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١٩هـ.

- الممتع الكبير في التَّصريف، لابن عصفور، تحقيق فخر الدِّين قباوة، مكتبة لبنان، بيروت، ط١، ١٩٩٦م.

- المنصف شرح كتاب التصريف للمازني، لأبي الفتح بن جني، تحقيق إبراهيم مصطفى وزميله، إدارة إحياء التراث القديم بوزارة المعارف العمومية، مصر، ط١، ١٣٧٣هـ.

- موسوعة الدِّيار الأندلسيَّة، لمحمد عبده حتاملة، المكتبة الوطنيَّة، عمَّان، ط١، ١٩٩٩م.

- موطأ الإمام مالك برواية أبي مصعب الزُّهْري، تحقيق بشار عواد معروف وزميله، مؤسسة الرِّسالة، بيروت، ط١، ١٤١٢هـ.

- نزهة الألباء في طبقات الأدباء، لأبي البركات الأنباري، تحقيق إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الأردن، ط ٣، ١٤٠٥هـ.

- النَّشر في القراءات العشر، لابن الجزري، تحقيق السَّالم الشَّنقيطي، مجمع الملك فهد

لطباعة المصحف الشَّريف، ط١، ١٤٣٥هـ.

- النَّوادر، لأبي زيد الأنصاري، تحقيق محمد عبد القادر، دار الشروق، بيروت، ط١، ١٤٠١هـ.

- نيل الأمل في ذيل الدُّول، لعبد الباسط الملَطي، تحقيق عمر تدمري، المكتبة العصريَّة، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ.

- هدية العارفين، لإسماعيل باشا البغدادي، وكالة المعارف الجليلة، استانبول، ١٩٥١م.

- الوفيات، لمحمد بن رافع السَّلامي، تحقيق صالح مهدي عبَّاس، مؤسسة الرِّسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٢هـ.

* * *

List of Sources

Manuscripts and Theses

- Ithbāt al-Muḥaṣṣal fī Nisbat Abyāt al-Mufaṣṣal, by Abū al-Barakāt Sharaf al-Dīn al-Mubārak ibn Aḥmad, known as Ibn al-Mustawfī al-Irbilī. Manuscript copy held at Āqḥiṣār Zaynalzāda Library, MS no. 51 (unique copy).

- Al-Taḥṣīl wa al-Tamthīl li-Aḥkām Kitāb al-Tashīl, by Abū al-ʿAbbās al-Andarashī. Vol. 2 from Jār Allāh Afandī Library, MS no. 1908; Vol. 3 from Chester Beatty Library, MS no. 5185.

- Taḥqīq al-Niṣf al-Awwal min Makhtūṭ (al-Taḥṣīl wa al-Tamthīl li-Aḥkām Kitāb al-Tashīl) maʿa Dirāsat al-Masāʾil al-Naḥwiyya wa al-Ṣarfiyya fīhi, by Qāḍī al-Quḍāt Sirr al-Dīn Abū al-Walīd Ismāʿīl ibn Muḥammad ibn Hāniʾ al-Laḫmī al-Gharnāṭī… (from the beginning of the manuscript to the end of the chapter on Afʿāl al-Muqāraba). Edited by Muḥammad ʿAbd al-ʿAzīz ʿAlī Makkī. PhD dissertation, Faculty of Arabic Language, Al-Azhar University, 1412 AH.

- Sharḥ Abyāt Sībawayh wa al-Mufaṣṣal, by ʿAfīf al-Dīn al-Kūfī. Microfilm copy, Library of Imam Muḥammad ibn Saud Islamic University, MS no. F 859, from Yeni Jami Library, MS no. 1064.

- Sharḥ al-Tashīl, by Aḥmad ibn Muḥammad ibn ʿAṭāʾ Allāh al-Tanassī (740–801 AH), critical edition and study up to the chapter of al-Fāʿil, by Farīda Ḥasan Maʿājīnī. PhD dissertation, Faculty of Arabic Language, Umm al-Qurā University, 1414 AH.

- Sharḥ al-Tashīl, by Aḥmad ibn Muḥammad ibn ʿAṭāʾ Allāh al-Tanassī (740–801 AH), from the beginning of the chapter on al-Mustathnā to the end of the chapter on al-ʿAdad, by Māhir ibn Dakhīl Allāh al-Ṣāʿidī. MA thesis, Faculty of Arabic Language, Islamic University of Madinah, 1431 AH.

- Sharḥ al-Jumal al-Kabīr, by Ibn ʿAṣfūr. Manuscript copy, Bāyazīd Library (Walī al-Dīn Afandī Collection), MS no. 2953; completed in part by Abū Ḥayyān al-Andalusī (including the chapter on poetic necessity).

- Al-ʿIlal al-Taṣrīfiyya ʿinda al-Lūrāqī maʿa Taḥqīq Kitābihi al-Muḥaṣṣal fī Sharḥ al-Mufaṣṣal min Awwal Bāb Ziyādat al-Ḥurūf ilā Ākhir al-Kitāb, by ʿAbd Allāh ibn Fāḍil al-Shahrī. PhD

dissertation, Faculty of Arabic Language, Imam Muḥammad ibn Saud Islamic University, 1431 AH.

- Maqṣid al-Sālik ilā Alfiyyat Ibn Mālik, by Ibn Khaṭīb al-Manṣūriyya, from the beginning of the chapter on al-Ḥāl to the end of the chapter on Nūnī al-Tawkīd, critical edition and study by ʿAbd Allāh ibn Fayḥān al-ʿUtaybī. PhD dissertation, Faculty of Arabic Language, Imam Muḥammad ibn Saud Islamic University, 1443 AH.
- Āthār Ibn Hishām al-Anṣārī: Taṣnīf wa Istidrāk, by Jābir ibn ʿAbd Allāh al-Sarīʿ. Journal of the Arabic Language Academy Online, Issue 23, 2020.
- Athar al-Qirāʾāt wa al-Aṣwāt fī al-Naḥw al-ʿArabī: Abū ʿAmr ibn al-ʿAlāʾ, by ʿAbd al-Ṣabūr Shāhīn. Cairo: Maktabat al-Khānjī, 1st ed., 1408 AH.
- Al-Iḥāṭa fī Akhbār Gharnāṭa, by Lisān al-Dīn Ibn al-Khaṭīb. Edited by Muḥammad ʿAbd Allāh ʿInān. Cairo: Maktabat al-Khānjī, 1st ed., 1397 AH.
- Irtišāf al-Ḍarb min Lisān al-ʿArab, by Abū Ḥayyān al-Andalusī. Edited by Rajab ʿUthmān. Cairo: Maktabat al-Khānjī, 1st ed., 1418 AH.
- Al-Ashbāh wa al-Naẓāʾir, by Tāj al-Dīn Ibn al-Subkī. Edited by ʿĀdil ʿAbd al-Mawjūd et al. Beirut: Dār al-Kutub al-ʿIlmiyya, 1st ed., 1411 AH.
- Iṣlāḥ al-Khalal al-Wāqiʿ fī Kitāb al-Jumal, by Ibn al-Sīd al-Baṭalyawsī. Edited by Ḥamza al-Nashartī. Beirut: Dār al-Kutub al-ʿIlmiyya, 1st ed., 1424 AH.
- Iṣlāḥ al-Manṭiq, by Yaʿqūb ibn Isḥāq Ibn al-Sikkīt. Edited by Fakhr al-Dīn Qabāwa. Beirut: Maktabat Lubnān, 1st ed., 2006.
- Al-Aṣmaʿiyyāt, by ʿAbd al-Malik ibn Qarīb al-Aṣmaʿī. Edited by Aḥmad Shākir et al. Cairo: Dār al-Maʿārif, 5th ed.
- Al-Uṣūl fī al-Naḥw, by Abū Bakr Muḥammad ibn al-Sarrāj. Edited by Muḥammad ʿĀṭif al-Tarrās. Cairo: Dār al-Salām, 1st ed., 1439 AH.
- Iʿrāb al-Qurʾān, by Aḥmad ibn Muḥammad al-Naḥḥās. Edited by Zuhayr Ghāzī Zāhid. Beirut: ʿĀlam al-Kutub, 3rd ed., 1409 AH.

- Al-Aʿlām, by Khayr al-Dīn al-Ziriklī. Beirut: Dār al-ʿIlm lil-Malāyīn, 15th ed., 2002.
- Aʿyān al-ʿAṣr wa Aʿwān al-Naṣr, by Khalīl ibn Aibak al-Ṣafadī. Edited by ʿAlī Abū Zayd et al. Damascus: Dār al-Fikr, 1st ed., 1418 AH.
- Al-Aghānī, by Abū al-Faraj al-Iṣfahānī. Cairo: Dār al-Kutub al-Miṣriyya, 1371 AH.
- Al-Iqtiḍāb fī Sharḥ Adab al-Kātib, by Ibn al-Sīd al-Baṭalyawsī. Edited by Muṣṭafā al-Saqqā et al. Cairo: Dār al-Kutub al-Miṣriyya, 1996.
- Al-Ifṣāḥ fī Sharḥ Abyāt Mushkilat al-Iʿrāb, by Abū Naṣr al-Fāriqī. Edited by Saʿīd al-Afghānī. University of Benghazi, Libya, 2nd ed., 1394 AH.
- Amālī Ibn al-Ḥājib, by Ibn al-Ḥājib. Edited by Fakhr Ṣāliḥ Qaddāra. Beirut: Dār al-Jīl, 1409 AH.
- Amālī Ibn al-Shajarī, by Hibat Allāh ibn ʿAlī al-Ḥasanī. Edited by Maḥmūd al-Ṭanāḥī. Cairo: Maktabat al-Khānjī, 1st ed., 1413 AH.
- Amālī al-Murtaḍā, by al-Sharīf al-Murtaḍā. Edited by Muḥammad Abū al-Faḍl Ibrāhīm. Cairo: Dār al-Fikr al-ʿArabī, 1998.
- Al-Inṣāf fī Masāʾil al-Khilāf, by Abū al-Barakāt al-Anbārī. Edited by Muḥammad Muḥyī al-Dīn ʿAbd al-Ḥamīd. Beirut: Dār Iḥyāʾ al-Turāth al-ʿArabī, 4th ed., 1380 AH.
- Īḍāḥ Shawāhid al-Īḍāḥ, by al-Ḥasan ibn ʿAbd Allāh al-Qaysī. Study and edition by Muḥammad al-Daʿjānī. Beirut: Dār al-Gharb al-Islāmī, 1st ed., 1408 AH.
- Al-Īḍāḥ al-ʿAḍudī, by Abū ʿAlī al-Fārisī. Edited by Ḥasan Shādhilī Farhūd. Riyadh: Dār al-ʿUlūm, 2nd ed., 1408 AH.
- Al-Bāriʿ fī al-Lugha, by Abū ʿAlī al-Qālī. Edited by Hāshim al-Ṭaʿʿān. Baghdad: Maktabat al-Nahḍa, 1st ed., 1975.
- Al-Baḥr al-Muḥīṭ fī Tafsīr al-Qurʾān al-ʿAẓīm, by Abū Ḥayyān al-Andalusī. Edited by ʿAbd Allāh al-Turkī. Cairo: Markaz Hajar, 1st ed., 1436 AH.
- Buḥūth wa Taḥqīqāt ʿAbd al-ʿAzīz al-Maymanī, prepared for publication by Muḥammad ʿUzayr Shams. Beirut: Dār al-Gharb al-Islāmī, 1st ed., 1995.

- Al-Badīʿ fī ʿIlm al-ʿArabiyya, by Majd al-Dīn Ibn al-Athīr. Edited by Fatḥī Aḥmad. Mecca: Markaz Iḥyāʾ al-Turāth al-Islāmī, Umm al-Qurā University, 1st ed., 1420 AH.
- Al-Basīṭ fī Sharḥ Jumal al-Zajjājī, by ʿUbayd Allāh ibn Abī al-Rabīʿ. Edited by ʿIyāḍ al-Thubaytī. Beirut: Dār al-Gharb al-Islāmī, 1st ed., 1407 AH.
- Bughyat al-Wuʿāt fī Ṭabaqāt al-Lughawiyyīn wa al-Nuḥāt, by Jalāl al-Dīn al-Suyūṭī. Edited by Muḥammad Abū al-Faḍl Ibrāhīm. Beirut: al-Maktaba al-ʿAṣriyya, 1st ed., 1427 AH.
- Balāghāt al-Nisāʾ, by Abū al-Faḍl ibn Ṭayfūr. Cairo: Maṭbaʿat Wālidat ʿAbbās al-Awwal, 1326 AH.
- Tārīkh Ibn Qāḍī Shahba, edited by ʿAdnān Darwīsh. Damascus: Institut Français de Damas, 1st ed., 1994.
- Tārīkh al-Ṭabarī (Tārīkh al-Rusul wa al-Mulūk), by Ibn Jarīr al-Ṭabarī. Edited by Muḥammad Abū al-Faḍl Ibrāhīm. Cairo: Dār al-Maʿārif.
- Tabṣīr al-Muntabah bi-Taḥrīr al-Mushtabah, by Ibn Ḥajar al-ʿAsqalānī. Edited by ʿAlī al-Bajāwī. Beirut: al-Maktaba al-ʿIlmiyya, 1st ed., 1980.
- Al-Tibyān fī Taṣrīf al-Asmāʾ, by Aḥmad Kuḥayl. Cairo: al-Maktaba al-Azhariyya, 6th ed.
- Taḥṣīl ʿAyn al-Dhahab, by Abū al-Ḥajjāj Yūsuf ibn Sulaymān al-Shantamarī. Edited by Zuhayr Sulṭān. Beirut: Muʾassasat al-Risāla, 2nd ed., 1415 AH.
- Al-Taḥrīr wa al-Tanwīr, by Muḥammad al-Ṭāhir ibn ʿĀshūr. Tunis: al-Dār al-Tūnisiyya lil-Nashr, 1st ed., 1984.
- Al-Tadhyīl wa al-Takmīl fī Sharḥ al-Tashīl, by Abū Ḥayyān al-Andalusī. Edited by Ḥasan Hindāwī. Beirut: Dār al-Qalam & Kunūz Ishbīliyā, 1st ed., 1418 AH.
- Al-Tadhkira al-Ḥamdūniyya, by Muḥammad ibn al-Ḥasan ibn Ḥamdūn. Edited by Iḥsān ʿAbbās et al. Beirut: Dār Ṣādir, 1st ed., 1996.
- Tashīl al-Fawāʾid wa Takmīl al-Maqāṣid, by Muḥammad ibn ʿAbd Allāh Ibn Mālik. Edited by Muḥammad Barakāt. Cairo: Dār al-Kātib al-ʿArabī, 1387 AH.
- Al-Taṣrīḥ bi-Maḍmūn al-Tawḍīḥ, by Khālid ibn ʿAbd Allāh al-Azhari. Edited by ʿAbd al-Fattāḥ Buḥayrī, 1st ed., 1413 AH.

- Al-Taʿlīqa ʿalā Kitāb Sībawayh, by Abū ʿAlī al-Fārisī. Edited by ʿAwaḍ al-Qūzī. Cairo: Maṭbaʿat al-Amāna, 1st ed., 1410 AH.
- Tafsīr al-Qurṭubī, by Muḥammad ibn Aḥmad al-Qurṭubī. Edited by Aḥmad al-Bardūnī et al. Cairo: Dār al-Kutub al-Miṣriyya, 2nd ed., 1384 AH.
- Al-Tanbīh wa al-Īḍāḥ ʿammā Waqaʿ fī al-Ṣiḥāḥ, by ʿAbd Allāh ibn Barrī. Edited by Muṣṭafā Ḥijāzī. Cairo: Egyptian Book Organization, 1st ed., 1980.
- Tahdhīb al-Lugha, by Abū Manṣūr al-Azharī. Edited by ʿAbd al-Salām Hārūn et al. Cairo: Egyptian House for Authorship and Translation, 1384 AH.
- Tawḍīḥ al-Mushtabah, by Ibn Nāṣir al-Dīn. Edited by Muḥammad Naʿīm al-ʿArqūsī. Beirut: Muʾassasat al-Risāla, 1st ed., 1993.
- Al-Taysīr fī al-Qirāʾāt al-Sabʿ, by Abū ʿAmr al-Dānī. Edited by Ḥātim al-Ḍāmin. Sharjah: Maktabat al-Ṣaḥāba, 1st ed., 1429 AH.
- Al-Jumal, by Abū al-Qāsim al-Zajjājī. Edited by ʿAlī al-Ḥamd. Beirut: Muʾassasat al-Risāla, 1st ed., 1404 AH.
- Ḥāshiyat al-Ṣabbān ʿalā Sharḥ al-Ashmūnī, by Muḥammad ibn ʿAlī al-Ṣabbān. Corrected by Muṣṭafā Ḥusayn Aḥmad. Cairo: ʿĪsā al-Bābī al-Ḥalabī Press.
- Ḥujjat al-Qirāʾāt, by Abū Zurʿa ʿAbd al-Raḥmān ibn Zanjala. Edited by Saʿīd al-Afghānī. Beirut: Muʾassasat al-Risāla, 5th ed., 1418 AH.
- Al-Ḥamāsa, by al-Buḥturī. Edited by Muḥammad Ḥuwwar et al. Abu Dhabi: Heritage Authority, 1st ed., 1428 AH.
- Ḥaml al-Qurʾān ʿalā Ḍarūrat al-Shiʿr, by Khālid ibn Sulaymān al-Mulayyifī. Journal of Arabic Sciences, Imam University, Issue 38, 1437 AH.
- Ḥumayd al-Arqaṭ: Ḥayātuhu wa mā Tabaqqā min Shiʿrihi, by Muḥammad Shihāb. Āfāq al-Turāth wa al-Thaqāfa, Dubai, Issue 71, 2010.
- Ḥawāshī Kitāb Sībawayh, by a group of scholars. Edited by Sulaymān al-ʿAyyūnī. Mecca: Dār Ṭayba al-Khaḍrāʾ, 1st ed., 1442 AH.

- Khizānat al-Adab, by ʿAbd al-Qādir al-Baghdādī. Edited by ʿAbd al-Salām Hārūn. Cairo: Maktabat al-Khānjī, 1st ed., 1406 AH (with reference to Būlāq edition).
- Al-Khaṣāʾiṣ, by Abū al-Fatḥ ʿUthmān ibn Jinnī. Edited by Muḥammad ʿAlī al-Najjār. Cairo: Egyptian Book Organization, 3rd ed., 1406 AH.
- Dirāsāt fī Kitāb Sībawayh, by Khadīja al-Ḥadītha. Kuwait: Wakālat al-Maṭbūʿāt.
- Al-Durar al-Kāmina fī Aʿyān al-Miʾa al-Thāmina, by Ibn Ḥajar al-ʿAsqalānī. Corrected by ʿAbd al-Wārith Muḥammad ʿAlī. Beirut: Dār al-Kutub al-ʿIlmiyya, 1st ed., 1418 AH.
- Al-Durar al-Lawāmiʿ ʿalā Hamaʿ al-Hawāmiʿ, by Aḥmad al-Shanqīṭī. Prepared by Muḥammad Bāsil ʿUyūn al-Sūd. Beirut: Dār al-Kutub al-ʿIlmiyya, 1st ed., 1419 AH.
- Durrat al-Ḥijāl fī Asmāʾ al-Rijāl, by Ibn al-Qāḍī al-Maknāsī. Edited by Muḥammad Abū al-Nūr. Cairo: Dār al-Turāth, 1st ed., 1391 AH.
- Dīwān Ibrāhīm ibn Harma, edited by Muḥammad Naffāʿ et al. Damascus: Arabic Language Academy Press.
- Dīwān ʿAmr ibn Aḥmar al-Bāhilī, compiled and edited by Ḥusayn ʿAṭwān. Damascus: Arabic Language Academy Press.
- Dīwān al-Aḥwaṣ (Shiʿr al-Aḥwaṣ al-Anṣārī), compiled and edited by ʿĀdil Sulaymān Jamāl. Cairo: Maktabat al-Khānjī, 2nd ed., 1411 AH.
- Dīwān al-Akhṭal (Shiʿr al-Akhṭal), edited by Fakhr al-Dīn Qabāwa. Damascus: Dār al-Fikr al-Muʿāṣir, 4th ed., 1416 AH.
- Dīwān Abī al-Aswad al-Duʾalī, edited by Muḥammad Āl Yāsīn. Beirut: Dār al-Hilāl, 2nd ed., 1418 AH.
- Dīwān al-Aʿshā, edited and annotated by Muḥammad Ḥusayn. Cairo: Maktabat al-Ādāb.
- Dīwān al-Aqīshar al-Asadī, prepared by Muḥammad ʿAlī Daqqa. Beirut: Dār Ṣādir, 1st ed., 1997.
- Dīwān Imruʾ al-Qays, edited by Muḥammad Abū al-Faḍl Ibrāhīm. Cairo: Dār al-Maʿārif, 4th ed.
- Dīwān Umayya ibn Abī al-Ṣalt, compiled, edited, and studied by ʿAbd al-Ḥafīẓ al-Saṭlī. Damascus: Cooperative Press, 1974.

- Dīwān Jarīr (with commentary by Muḥammad ibn Ḥabīb), edited by Nuʿmān Ṭāhā. Cairo: Dār al-Maʿārif, 3rd ed., 1986.
- Dīwān Ḥassān ibn Thābit, edited and annotated by Walīd ʿArafāt. Beirut: Dār Ṣādir, 1st ed., 2006.
- Dīwān al-Ḥuṭayʾa, arranged and studied by Mufīd Qamīḥa. Beirut: Dār al-Kutub al-ʿIlmiyya, 1st ed., 1413 AH.
- Dīwān Ḥumayd ibn Thawr, prepared by ʿAbd al-ʿAzīz al-Maymanī. Cairo: Dār al-Kutub al-Miṣriyya, 1371 AH.
- Dīwān Abī Ḥayya al-Numayrī, edited by Yaḥyā al-Jubūrī. Damascus: Syrian Ministry of Culture, 1975.
- Dīwān Khafāf ibn Nudba al-Sulamī, compiled and edited by Nūrī al-Qaysī. Baghdad: Dār al-Maʿārif, 1968.
- Dīwān Abī Duʾād al-Iyādī, compiled and edited by Anwar Maḥmūd al-Ṣāliḥī et al. Damascus: Dār al-ʿAṣmāʾ, 1st ed., 1431 AH.
- Dīwān Dhī al-Iṣbaʿ al-ʿAdwānī, compiled and edited by ʿAbd al-Wahhāb al-Dulaymī. Mosul, Iraq: Maṭbaʿat al-Jumhūr, 1973.
- Dīwān Dhī al-Rumma, edited by ʿAbd al-Quddūs Abū Ṣāliḥ. Beirut: Muʾassasat al-Īmān, 2nd ed., 1402 AH.
- Dīwān Ruʾba ibn al-ʿAjjāj, edited by William ibn al-Ward. Beirut: Dār al-Āfāq al-Jadīda, 2nd ed., 1980.
- Dīwān Zuhayr ibn Abī Sulmā = Sharḥ Shiʿr Zuhayr ibn Abī Sulmā, by Abū al-ʿAbbās Thaʿlab. Edited by Fakhr al-Dīn Qabāwa. Damascus: Maṭbaʿat al-Ghawthānī, 3rd ed., 1428 AH.
- Dīwān Suwayd ibn Abī Kāhil al-Yashkurī, edited by Shākir al-ʿĀshūr. Basra: Dār al-Ṭibāʿa al-Ḥadītha, 1972.
- Dīwān Shuʿarāʾ Banī Kalb ibn Wabara, prepared by Muḥammad Shafīq al-Bayṭār. Beirut: Dār Ṣādir, 1st ed., 2002.
- Dīwān Ṭarafa ibn al-ʿAbd, edited by Durriyya al-Khaṭīb et al. Beirut: al-Muʾassasa al-ʿArabiyya lil-Dirāsāt wa al-Nashr, 2nd ed., 2000.
- Dīwān al-ʿAbbās ibn Mirdās, compiled and edited by Yaḥyā al-Jubūrī. Beirut: Muʾassasat al-Risāla, 1st ed., 1412 AH.
- Dīwān ʿAbd al-Raḥmān ibn Ḥassān = ʿAbd al-Raḥmān ibn Ḥassān ibn Thābit: Ḥayātuhu wa Shiʿruhu, compiled, studied, and

edited by Rāshid al-Rushūd. Riyadh: Chair of ʿAbd al-ʿAzīz al-Māniʿ for Arabic Language Studies, 1st ed., 1439 AH.

- Dīwān Abī al-Ṭufayl ʿĀmir ibn Wāthila, prepared and edited by al-Ṭayyib al-ʿAshshāsh. Beirut: Mawāhib lil-Ṭibāʿa wa al-Nashr, 1st ed., 1419 AH.
- Dīwān ʿAbd Allāh ibn al-Zibaʿrā = Shiʿr ʿAbd Allāh ibn al-Zibaʿrā, edited by Yaḥyā al-Jubūrī. Beirut: Muʾassasat al-Risāla, 2nd ed., 1401 AH.
- Dīwān al-ʿAjjāj, edited by ʿIzza Ḥasan. Beirut: Dār al-Sharq al-ʿArabī, 1st ed., 1416 AH.
- Dīwān ʿAlqama al-Faḥl bi-Sharḥ al-Aʿlam al-Shantamarī, edited by Luṭfī al-Ṣaqqāl. Aleppo: Dār al-Kitāb al-ʿArabī, 1st ed., 1389 AH.
- Dīwān ʿAntara ibn Shaddād, edited and studied by Muḥammad Saʿīd Mawlawī. Beirut: al-Maktab al-Islāmī, 1403 AH.
- Dīwān al-Farazdaq, with commentary by ʿAbd Allāh al-Ṣāwī. 1st ed., 1354 AH.
- Dīwān al-Qaṭāmī, edited by Ibrāhīm al-Sāmarrāʾī et al. Beirut: Dār al-Thaqāfa, 1st ed., 1960.
- Dīwān Qaʿnab = Shiʿr Qaʿnab ibn Umm Ṣāḥib, compiled and studied by Ibrāhīm al-Ḥuqayl. Cairo: Electronic Publication of the Institute of Arabic Manuscripts, 1st ed., 1440 AH.
- Dīwān Qays ibn Zuhayr = Shiʿr Qays ibn Zuhayr, compiled by ʿĀdil Jāsim al-Bayyātī. Najaf: Maṭbaʿat al-Ādāb.
- Dīwān Kaʿb ibn Mālik al-Anṣārī, edited by Sāmī al-ʿĀnī. Baghdad: Maktabat al-Nahḍa, 1st ed., 1386 AH.
- Dīwān Labīd ibn Rabīʿa, edited and introduced by Iḥsān ʿAbbās. Kuwait: Wizārat al-Irshād, 1962.
- Dīwān Ibn Muqbil, edited by ʿIzza Ḥasan. Beirut: Dār al-Shurūq, 1416 AH.
- Dīwān al-Muhalhil ibn Rabīʿa, introduced and annotated by Ṭalāl Ḥarb. Beirut: al-Dār al-ʿĀlamiyya, 1413 AH.
- Dīwān Ibn Mayyāda = Shiʿr Ibn Mayyāda, compiled and edited by Jamīl Ḥannā Ḥaddād. Damascus: Arabic Language Academy, 1st ed., 1402 AH.
- Dīwān al-Nābigha al-Jaʿdī, edited by Wāḍiḥ al-Ṣamad. Beirut: Dār Ṣādir, 1st ed., 1998.

- Dīwān al-Nābigha al-Dhubyānī, edited by Muḥammad Abū al-Faḍl Ibrāhīm. Cairo: Dār al-Maʿārif, 2nd ed.
- Dīwān Abī al-Najm al-ʿIjlī, compiled and annotated by Muḥammad Adīb Jumrān. Damascus: Arabic Language Academy, 1st ed., 1427 AH.
- Dīwān Abī Nukhayla al-Ḥimmānī = Shiʿr Abī Nukhayla al-Ḥimmānī, compiled, edited, and studied by ʿAdnān al-Khaṭīb. Cairo: Institute of Arabic Manuscripts, 1st ed., 1422 AH.
- Dīwān Abī Nuwās, edited by Bahjat ʿAbd al-Ghafūr al-Ḥadīthī. Abu Dhabi: هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث, ١st ed., 1431 AH.
- Dīwān al-Hudhaliyyīn. Facsimile copy of the edition of Dār al-Kutub al-Miṣriyya, 1385 AH.
- Dīwān Waḍḍāḥ al-Yaman, compiled, introduced, and annotated by Muḥammad Khayr al-Biqāʿī. Beirut: Dār Ṣādir, 1st ed., 1960.
- Dhayl Maʿrifat al-Qurrāʾ al-Kibār of al-Dhahabī, by Ibn ʿAfīf al-Dīn al-Maṭarī. Published with al-Dhahabī's work, edited by Ṭayyār Āltī Qūlāj. Istanbul: Markaz al-Buḥūth al-Islāmiyya, 1st ed., 1416 AH.
- Rasāʾil Ibn Ḥazm al-Andalusī, edited by Iḥsān ʿAbbās. Beirut: al-Muʾassasa al-ʿArabiyya lil-Dirāsāt wa al-Nashr, 1st ed., 1983.
- Al-Sabʿa, by Ibn Mujāhid. Edited by Shawqī Ḍayf. Cairo: Dār al-Maʿārif.
- Sirr Ṣināʿat al-Iʿrāb, by Abū al-Fatḥ ʿUthmān ibn Jinnī. Edited by Ḥasan Hindāwī. Damascus: Dār al-Qalam, 1st ed., 1405 AH.
- Saqṭ al-Zand wa Ḍawʾuhu, by Abū al-ʿAlāʾ al-Maʿarrī. Edited and introduced by al-Saʿīd ʿUbāda. Institute of Arabic Manuscripts, 1st ed., 1424 AH.
- Al-Sulūk li-Maʿrifat Duwal al-Mulūk, by Aḥmad ibn ʿAlī al-Maqrīzī. Edited by Muḥammad ʿAbd al-Qādir ʿAṭā. Beirut: Dār al-Kutub al-ʿIlmiyya, 1st ed., 1418 AH.
- Simṭ al-Laʾālī, by ʿAbd al-ʿAzīz al-Maymanī. Cairo: al-Hayʾa al-ʿĀmma li-Quṣūr al-Thaqāfa.
- Shajarat al-Nūr al-Zakiyya fī Ṭabaqāt al-Mālikiyya, by Muḥammad ibn Muḥammad Makhlūf. Takhrīj and annotation by

ʿAbd al-Majīd Khayyālī. Beirut: Dār al-Kutub al-ʿIlmiyya, 1st ed., 1424 AH.

- Sharḥ Abyāt Iṣlāḥ al-Manṭiq, by Yūsuf ibn al-Ḥasan al-Sīrāfī. Edited by Yāsir al-Sawwās. Dubai: Markaz Jumʿa al-Mājid, 1st ed., 1412 AH.

- Sharḥ Abyāt Sībawayh, by Abū Muḥammad Yūsuf ibn al-Ḥasan al-Sīrāfī. Edited by Muḥammad ʿAlī Sulṭānī. Damascus: Dār al-ʿAṣmāʾ, 1st ed., 1429 AH.

- Sharḥ al-Tashīl, by Ibn Mālik. Edited by ʿAbd al-Raḥmān al-Sayyid. Egypt: Dār Hajar lil-Ṭibāʿa, 1st ed., 1410 AH.

- Sharḥ Jumal al-Zajjājī, by Ibn ʿAṣfūr al-Ishbīlī. Edited by Ṣāḥib Abū Janāḥ; with reference in some places to the edition of Fawwāz al-Shaʿʿār. Beirut: Dār al-Kutub al-ʿIlmiyya, 1st ed., 1998. References to the latter edition were distinguished by placing the editor's name in parentheses.

- Sharḥ Jumal al-Zajjājī, by Abū al-Ḥasan Ibn Kharūf. Edited by Salwā ʿArab. Mecca: Markaz Iḥyāʾ al-Turāth, Umm al-Qurā University, 1st ed., 1419 AH; and the section published by King ʿAbd al-ʿAzīz University, Jeddah, 1st ed., 1431 AH (from the chapter on mādhā to the end of the chapter on irregular assimilations).

- Sharḥ al-Raḍī li-Kāfiyat Ibn al-Ḥājib, by Muḥammad ibn al-Ḥasan al-Istarābādhī. Edited by Ḥasan al-Ḥifẓī et al. Riyadh: Imam Muḥammad ibn Saud Islamic University, 1st ed., 1414 AH.

- Sharḥ Shawāhid al-Shāfiya, by ʿAbd al-Qādir al-Baghdādī, together with al-Raḍī's Sharḥ Shāfiyat Ibn al-Ḥājib. Edited by Muḥammad Nūr al-Ḥasan et al. Beirut: Dār al-Kutub al-ʿIlmiyya, 1st ed., 1402 AH.

- Sharḥ Shawāhid al-Mughnī, by Jalāl al-Dīn ʿAbd al-Raḥmān ibn Abī Bakr al-Suyūṭī. Arabic Heritage Committee.

- Sharḥ Shawāhid al-Mufaṣṣal, by Fakhr al-Dīn Baykbarakī al-Khwārazmī. Edited by Yūsuf Fajjāl. Cairo: Maktabat al-Thaqāfa al-Dīniyya, 1st ed., 1432 AH.

- Sharḥ al-Ṣaffār = al-Sifr al-Awwal min Sharḥ Kitāb Sībawayh, by al-Ṣaffār al-Baṭalyawsī. Edited by Muʿīḍ al-ʿAwfī. Medina: Dār al-Maʾāthir, 1st ed., 1419 AH.

- Sharḥ al-Qaṣāʾid al-Sabʿ al-Ṭiwāl al-Jāhiliyyāt, by Abū Bakr al-Anbārī. Edited by ʿAbd al-Salām Hārūn. Cairo: Dār al-Maʿārif, 7th ed., 2017.
- Sharḥ al-Qaṣāʾid al-Muʿallaqāt ʿan Abī Saʿīd al-Ḍarīr wa Abī Jābir al-Asadī wa Ghayrihimā, by Shamir ibn Ḥamdawayh. Edited by Ṣāliḥ al-Jassār. Cairo: al-Khizāna al-Andalusiyya and Maktabat al-Khānjī, 1st ed., 1446 AH.
- Sharḥ al-Kāfiya al-Shāfiya, by Muḥammad ibn ʿAbd Allāh Ibn Mālik. Edited by ʿAbd al-Munʿim Huraydī. Mecca: Markaz Iḥyāʾ al-Turāth, Umm al-Qurā University, 3rd ed., 1434 AH.
- Sharḥ Kitāb Sībawayh, by Abū al-Ḥasan al-Rummānī. Edited by Sharīf al-Najjār. Cairo: Dār al-Salām, 1st ed., 1442 AH.
- Sharḥ Kitāb Sībawayh, by Abū Saʿīd al-Sīrāfī. Edited by Ramaḍān ʿAbd al-Tawwāb et al. Cairo: Egyptian Book Organization. The first volume was published in 1986.
- Sharḥ al-Muʿallaqāt al-Tisʿ, attributed to Abū ʿAmr al-Shaybānī. Edited by ʿAbd al-Majīd Hammū. Beirut: Muʾassasat al-Aʿlamī, 1st ed., 1422 AH.
- Sharḥ al-Muʿallaqāt al-Sabʿ, by Ḥusayn ibn Aḥmad al-Zawzanī. Beirut: Dār Iḥyāʾ al-Turāth, 1st ed., 1423 AH.
- Sharḥ al-Muʿallaqāt al-ʿAshr, by al-Khaṭīb al-Tibrīzī. Edited by Fakhr al-Dīn Qabāwa. Cairo: Dār al-Salām, 1st ed., 1440 AH.
- Sharḥ al-Mufaṣṣal, by ʿAlī ibn Yaʿīsh al-Naḥwī. Edited by Ibrāhīm ʿAbd Allāh. Damascus: Dār Saʿd al-Dīn, 1st ed., 1434 AH.
- Sharḥ Naqāʾiḍ Jarīr wa al-Farazdaq, by Abū ʿUbayda Maʿmar ibn al-Muthannā. Edited by Muḥammad Ibrāhīm Ḥawr. Abu Dhabi: al-Mujammaʿ al-Thaqāfī, 2nd ed., 1998.
- Shiʿr Ṭayyiʾ wa Akhbāruhā fī al-Jāhiliyya wa al-Islām, by Wafāʾ Fahmī al-Sindiyūnī. Riyadh: Dār al-ʿUlūm, 1st ed., 1403 AH.
- Shiʿr al-Mughīra ibn Ḥabnāʾ al-Tamīmī, prepared by Nūrī al-Qaysī. Majallat al-Mawrid, vol. 10, nos. 3–4, 1981.
- Al-Shiʿr wa al-Shuʿarāʾ, by Abū Muḥammad ʿAbd Allāh ibn Qutayba al-Dīnawarī. Edited by Aḥmad Shākir. Egypt: al-Hayʾa al-ʿĀmma li-Quṣūr al-Thaqāfa, 2017.

- Shawāhid al-Shiʿr fī Kitāb Sībawayh, by Khālid ʿAbd al-Karīm Jumʿa. Kuwait: Dār al-ʿUrūba, 1st ed., 1400 AH.
- Ṣaḥīḥ al-Bukhārī, edited by Muḥammad Zuhayr al-Nāṣir. Dār Ṭawq al-Najāh, 1st ed., 1422 AH.
- Ḍarāʾir al-Shiʿr, by Abū al-Ḥasan ʿAlī ibn Muʾmin al-Ishbīlī. Edited by al-Sayyid Ibrāhīm Aḥmad. Beirut: Dār al-Andalus, 1st ed., 1980.
- Al-Ḍarāʾir wa Mā Yasūgh lil-Shāʿir Dūn al-Nāthir, by Maḥmūd Shukrī al-Ālūsī. Egypt: al-Maṭbaʿa al-Salafiyya, 1341 AH.
- Ṭabaqāt al-Shāfiʿiyya, by Tāj al-Dīn al-Subkī. Edited by Maḥmūd al-Ṭanāḥī et al. Cairo: Dār Hajar, 2nd ed., 1413 AH.
- Ṭabaqāt Fuḥūl al-Shuʿarāʾ, by Muḥammad ibn Sallām al-Jumaḥī. Edited by Maḥmūd Muḥammad Shākir. Jeddah: Maṭbaʿat al-Madanī.
- Ṭabaqāt al-Nuḥāt wa al-Lughawiyyīn, by Ibn Qāḍī Shahba. Edited by Muḥsin Ghayyāḍ. Beirut: al-Dār al-ʿArabiyya lil-Mawsūʿāt, 1st ed., 2008.
- Al-ʿUbāb al-Zākhir wa al-Lubāb al-Fākhir, by al-Ḥasan ibn Muḥammad al-Ṣaghānī. Edited by Fīr Muḥammad Ḥasan; collated and re-edited by Turkī ibn Sahw al-ʿUtaybī. Riyadh: Markaz al-Tawāṣul al-Maʿrifī, 1st ed., 1443 AH.
- Al-ʿIqd al-Farīd, by Ibn ʿAbd Rabbih al-Andalusī. Beirut: Dār al-Kutub al-ʿIlmiyya, 1st ed., 1404 AH.
- Al-ʿAlāma al-Iʿrābiyya fī al-Jumla, by Muḥammad Ḥamāsa ʿAbd al-Laṭīf. Cairo: Maktabat al-Bukhārī, 1st ed., 1429 AH.
- Al-ʿUmda fī Ṣināʿat al-Shiʿr wa Naqdihi, by Ibn Rashīq al-Qayrawānī. Edited by al-Nabawī Shaʿlān. Cairo: Maktabat al-Khānjī, 1st ed., 1420 AH.
- ʿUyūn al-Akhbār, by Ibn Qutayba al-Dīnawarī. Beirut: Dār al-Kutub al-ʿIlmiyya, 1st ed., 1406 AH.
- Ghāyat al-Nihāya, by Shams al-Dīn Ibn al-Jazarī. Edited by ʿAmr ibn ʿAbd Allāh. Mansoura, Egypt: Dār al-Luʾluʾa, 1st ed., 1438 AH.
- Farāʾid al-Qalāʾid fī Mukhtaṣar Sharḥ al-Shawāhid, by Badr al-Dīn al-ʿAynī. Edited by Muḥammad Fajjāl. UAE: Dār Qandīl, 1st ed., 1440 AH.

- Farḥat al-Adīb fī al-Radd ʿalā Ibn al-Sīrāfī fī Sharḥ Abyāt Sībawayh, by Abū Muḥammad al-Aswad al-Ghandajānī. Edited by Muḥammad ʿAlī Sulṭānī. Damascus: Dār al-Nibrās, 1401 AH.
- Al-Fihris al-Shāmil lil-Turāth al-ʿArabī al-Islāmī al-Makhṭūṭ (al-Ḥadīth al-Nabawī al-Sharīf wa ʿUlūmuhu). Āl al-Bayt Foundation, 1st ed., 1991.
- Al-Fahāris al-Mufaṣṣala li-Kitāb al-Khaṣāʾiṣ, by ʿAbd al-Fattāḥ Salīm. Cairo: Institute of Arabic Manuscripts, 1st ed., 1997.
- Qalb al-Iʿrāb fī al-Qurʾān al-Karīm, by ʿAbd al-Majīd ibn Ṣāliḥ al-Jār Allāh. Published article in the Journal of the Saudi Scientific Society for Arabic Language, no. 15, 1436 AH.
- Al-Kāmil fī al-Lugha wa al-Adab, by Abū al-ʿAbbās al-Mubarrad. Edited by Muḥammad ibn Aḥmad al-Dālī. Beirut: Muʾassasat al-Risāla, 4th ed., 1425 AH.
- Kitāb al-Alfāẓ, by Ibn al-Sikkīt. Edited by Fakhr al-Dīn Qabāwa. Beirut: Maktabat Lubnān, 1st ed., 1998.
- Al-Kitāb, edited by ʿAbd al-Salām Hārūn. Cairo: Maktabat al-Khānjī, 3rd ed., 1408 AH.
- Kitāb al-Jumal fī al-Naḥw, attributed to al-Khalīl ibn Aḥmad. Edited by Fakhr al-Dīn Qabāwa. Beirut: Muʾassasat al-Risāla, 1st ed., 1405 AH.
- Kitāb al-Rawḍ al-ʿĀṭir fīmā Tayassara min Akhbār Ahl al-Qarn al-Sābiʿ ilā Khitām al-Qarn al-ʿĀshir, by Sharaf al-Dīn Mūsā ibn Ayyūb. Edited by Mashhūr al-Ḥabbāzī. Beirut: Dār al-Kutub al-ʿIlmiyya, 1st ed., 2020.
- Kitāb Sharḥ Ashʿār al-Hudhaliyyīn, prepared by Abū Saʿīd al-Sukkarī. Edited by ʿAbd al-Sattār Aḥmad Farrāj. Egypt: Maktabat Dār al-ʿUrūba.
- Kitāb al-Shiʿr, by Abū ʿAlī al-Ḥasan ibn Aḥmad al-Fārisī. Edited by Maḥmūd al-Ṭanāḥī. Cairo: Maktabat al-Khānjī, 1st ed., 1408 AH.
- Kitāb al-ʿArūḍ, by Abū al-Ḥasan al-Akhfash. Edited by Sayyid al-Baḥrāwī. Cairo: Dār Sharqiyyāt, 1st ed., 1998.
- Al-Kashshāf ʿan Ḥaqāʾiq Ghawāmiḍ al-Tanzīl, by Jār Allāh al-Zamakhsharī. Prepared by Maʾmūn Shayḥā. Beirut: Dār al-Maʿrifa, 3rd ed., 1430 AH.
- Lisān al-ʿArab. Beirut: Dār Ṣādir, 3rd ed., 1414 AH.

- Al-Laʾālī fī Sharḥ Amālī al-Qālī, by Abū ʿUbayd al-Andalusī. Edited by ʿAbd al-ʿAzīz al-Maymanī. Cairo: al-Hayʾa al-ʿĀmma li-Quṣūr al-Thaqāfa.
- Al-Lāmiʿ al-ʿAzīzī, by Abū al-ʿAlāʾ al-Maʿarrī. Edited by Muḥammad al-Mawlawī. King Faisal Center for Research and Islamic Studies, 1st ed., 1429 AH.
- Lughāt al-Qurʾān = Kitāb fīhi Lughāt al-Qurʾān, by Abū Zakariyyā al-Farrāʾ. Edited by Jābir al-Sarīʿ. Published online, 1435 AH.
- Lughat al-Shiʿr: Dirāsa fī al-Ḍarūra al-Shiʿriyya, by Muḥammad Ḥamāsa ʿAbd al-Laṭīf. Cairo: Dār al-Shurūq, 1st ed., 1416 AH.
- Lughat Quraysh, by Mukhtār al-Ghawth. Riyadh: al-Nādī al-Adabī, 1st ed., 1412 AH.
- Mā Yaḥtamil al-Shiʿr min al-Ḍarūra, by Abū Saʿīd al-Sīrāfī. Edited by ʿAwaḍ al-Qūzī. Cairo: Dār al-Maʿārif, 2nd ed., 1412 AH.
- Majāz al-Qurʾān, by Maʿmar ibn al-Muthannā. Edited by Muḥammad Fuʾād Sezgin. Cairo: Maktabat al-Khānjī, 1381 AH.
- Majālis Thaʿlab, by Abū al-ʿAbbās Aḥmad ibn Yaḥyā Thaʿlab. Edited by ʿAbd al-Salām Hārūn. Cairo: Dār al-Maʿārif, 6th ed., 2006.
- Al-Muḥtasab, by Abū al-Fatḥ ʿUthmān ibn Jinnī. Edited by ʿAlī al-Najdī Nāṣif et al. Published by the Egyptian Ministry of Awqāf, 1415 AH.
- Al-Muḥkam wa al-Muḥīṭ al-Aʿẓam, by Ibn Sīda. Edited by ʿAbd al-Sattār Farrāj et al. Cairo: Institute of Arabic Manuscripts, 2nd ed., 1424 AH.
- Mukhtaṣar al-Naḥw, by Ibn Saʿdān al-Kūfī. Edited by Ḥusayn Būʿabbās. Annals of the Faculty of Arts, Kuwait University, no. 26, 1426 AH.
- Al-Mukhaṣṣaṣ, by Abū al-Ḥasan ʿAlī ibn Ismāʿīl ibn Sīda. Beirut: Dār Iḥyāʾ al-Turāth al-ʿArabī, 1st ed., 1417 AH.
- Al-Mudhakkar wa al-Muʾannath, by Ibn al-Anbārī. Edited by Muḥammad ʿAḍīma and Ramaḍān ʿAbd al-Tawwāb. Cairo: Supreme Council for Islamic Affairs, 1st ed., 1401/1419 AH.

- Al-Mudhakkar wa al-Muʾannath, by Abū al-ʿAbbās al-Mubarrad. Edited by Ramaḍān ʿAbd al-Tawwāb et al. Cairo: Dār al-Kutub, 1st ed., 1970.
- Marāṣid al-Iṭṭilāʿ ʿalā Asmāʾ al-Amkina wa al-Biqāʿ, by ʿAbd al-Muʾmin ibn ʿAbd al-Ḥaqq. Edited by ʿAlī al-Bajāwī. Beirut: Dār al-Jīl, 1st ed., 1412 AH.
- Al-Muzhir fī ʿUlūm al-Lugha wa Anwāʿihā, by Jalāl al-Dīn ʿAbd al-Raḥmān ibn Abī Bakr al-Suyūṭī. Edited by Muḥammad Jād al-Mawlā Bak et al. Beirut: al-Maktaba al-ʿAṣriyya, 1408 AH.
- Al-Masāʾil al-Mushkila (al-Baghdādiyyāt), by Abū ʿAlī al-Fārisī. Edited by Ṣalāḥ al-Dīn al-Sankāwī. Baghdad: Maṭbaʿat al-ʿĀnī, 1983.
- Al-Mushtabah fī al-Rijāl: Asmāʾuhum wa Ansābuhum, by Muḥammad ibn Aḥmad al-Dhahabī. Edited by ʿAlī al-Bajāwī. Cairo: ʿĪsā al-Bābī al-Ḥalabī, 1st ed., 1962.
- Al-Mashūf al-Muʿlam fī Tartīb al-Iṣlāḥ ʿalā Ḥurūf al-Muʿjam, by Abū al-Baqāʾ al-ʿUkbarī. Edited by Yāsīn al-Sawwās. Mecca: Markaz Iḥyāʾ al-Turāth, Umm al-Qurā University, 1st ed., 1403 AH.
- Al-Miṣbāḥ fī Sharḥ Abyāt al-Īḍāḥ, by Abū al-Ḥajjāj ibn Yasʿawn. Study and edition by Muḥammad ibn Ḥumūd al-Daʿjānī. Medina: Islamic University of Madinah, 1st ed., 1429 AH.
- Al-Muqarrab, by Abū al-Ḥasan ʿAlī ibn Muʾmin al-Ishbīlī. Edited by Aḥmad ʿAbd al-Sattār Jawārī et al., 1st ed., 1392 AH.
- Maʿānī al-Qirāʾāt, by Abū Manṣūr Muḥammad ibn Aḥmad al-Azharī. Edited by ʿĪd Darwīsh et al. Riyadh: King Saud University Press, 1st ed., 1412 AH.
- Maʿānī al-Qurʾān, by Abū al-Ḥasan Saʿīd ibn Masʿada al-Akhfash. Edited by Hudā Maḥmūd Qurāʿa. Cairo: Maktabat al-Khānjī, 1st ed., 1414 AH.
- Maʿānī al-Qurʾān, by Abū Zakariyyā Yaḥyā ibn Ziyād al-Farrāʾ. Edited by Aḥmad Yūsuf Najātī et al. Cairo: Egyptian Book Organization, 1980.
- Maʿānī al-Qurʾān wa Iʿrābuhu, by Abū Isḥāq Ibrāhīm ibn al-Sarī al-Zajjāj. Edited by ʿAbd al-Jalīl ʿAbduh Shalabī. Cairo: Dār al-Ḥadīth, 1424 AH.

- Maʿānī al-Qurʾān wa Tafsīr Mushkil Iʿrābihi, by Muḥammad ibn al-Mustanīr Quṭrub. Edited by Muḥammad Laqrīz. Riyadh: Maktabat al-Rushd, 1st ed., 1442 AH.
- Al-Maʿānī al-Kabīr fī Abyāt al-Maʿānī, by Abū Muḥammad Ibn Qutayba al-Dīnawarī. Beirut: Dār al-Kutub al-ʿIlmiyya, 1st ed., 1405 AH.
- Muʿjam al-Udabāʾ = Irshād al-Arīb ilā Maʿrifat al-Adīb, by Yāqūt al-Ḥamawī. Edited by Iḥsān ʿAbbās. Beirut: Dār al-Gharb al-Islāmī, 1st ed., 1414 AH.
- Muʿjam al-Balāgha al-ʿArabiyya, by Badawī Ṭabāna. Riyadh: Dār al-Rifāʿī, 3rd ed., 1408 AH.
- Muʿjam al-Buldān, by Abū ʿAbd Allāh Yāqūt ibn ʿAbd Allāh al-Ḥamawī. Beirut: Dār Ṣādir, 2nd ed., 1995.
- Al-Muʿjam al-Tārīkhī lil-Lugha al-ʿArabiyya. Sharjah: Arabic Language Academy in Sharjah. Available at: https://almojam.org
- Al-Muʿjam al-Jughrāfī li-Minṭaqat Ḥāʾil, by Walīd ibn ʿAbd Allāh al-Māyiz. Ḥāʾil Literary Club, 1st ed., 1443 AH.
- Muʿjam al-Shuʿarāʾ, by al-Marzubānī. Edited by ʿAbd al-Sattār Farrāj. Egypt: al-Hayʾa al-ʿĀmma li-Quṣūr al-Thaqāfa, 2003.
- Al-Muʿjam al-Kabīr, by Abū al-Qāsim al-Ṭabarānī. Edited by Ḥamdī al-Salafī. Cairo: Maktabat Ibn Taymiyya, 2nd ed., 1433 AH.
- Muʿjam Mā Istaʿjam min Asmāʾ al-Bilād wa al-Mawāḍiʿ, by Abū ʿUbayd ʿAbd Allāh ibn ʿAbd al-ʿAzīz al-Andalusī. Edited by ʿAbd Allāh al-Ghunaym et al. Publications of Ḥamad al-Jāsir Cultural Center and the Chair of Dr. ʿAbd al-ʿAzīz al-Māniʿ, 1st ed., 1440 AH.
- Al-Muʿjam al-Mukhtaṣṣ bi-al-Muḥaddithīn, by Aḥmad ibn Muḥammad al-Dhahabī. Edited by Muḥammad al-Hayla. al-Ṭāʾif: Maktabat al-Ṣiddīq, 1st ed., 1408 AH.
- Al-Mughrib fī Ḥulā al-Maghrib, by ʿAlī ibn Mūsā al-Maghribī. Edited by Shawqī Ḍayf. Cairo: Dār al-Maʿārif, 4th ed.
- Mughnī al-Labīb ʿan Kutub al-Aʿārīb, by Ibn Hishām al-Anṣārī. Edited by Fakhr al-Dīn Qabāwa. Istanbul: Dār al-Lubāb, 2nd ed., 1439 AH.

- Al-Mufaṣṣal fī ʿIlm al-ʿArabiyya, by Abū al-Qāsim Muḥammad ibn ʿUmar al-Zamakhsharī. Beirut: Dār al-Jīl.
- Al-Maqāṣid al-Shāfiya fī Sharḥ Khulāṣat al-Kāfiya, by Abū Isḥāq Ibrāhīm ibn Mūsā al-Shāṭibī. Edited by ʿAbd al-Raḥmān ibn Sulaymān al-ʿUthaymīn et al. Mecca: Markaz Iḥyāʾ al-Turāth al-Islāmī, Umm al-Qurā University, 1st ed., 1428 AH.
- Al-Maqāṣid al-Naḥwiyya fī Sharḥ Shawāhid Shurūḥ al-Alfiyya, by Badr al-Dīn al-ʿAynī. Edited by ʿAlī Fākhir et al. Cairo: Dār al-Salām, 1st ed., 1431 AH.
- Al-Muqtaḍab, by Abū al-ʿAbbās al-Mubarrad. Edited by Muḥammad ʿAbd al-Khāliq ʿUḍayma. Facsimile edition published by ʿĀlam al-Kutub, Beirut, based on the edition of the Supreme Council for Islamic Affairs, Egypt, 1415 AH.
- Al-Maqṣūr wa al-Mamdūd, by Abū Zakariyyā al-Farrāʾ. Edited by ʿAbd al-ʿAzīz al-Maymanī et al. Damascus: Dār Qutayba, 1st ed., 1403 AH.
- Al-Maqṣūr wa al-Mamdūd, by Abū ʿAlī al-Qālī. Edited by Aḥmad Huraydī. Cairo: Maktabat al-Khānjī, 1st ed., 1419 AH.
- Al-Mumtiʿ al-Kabīr fī al-Taṣrīf, by Ibn ʿAṣfūr. Edited by Fakhr al-Dīn Qabāwa. Beirut: Maktabat Lubnān, 1st ed., 1996.
- Al-Munṣif: Sharḥ Kitāb al-Taṣrīf lil-Māzinī, by Abū al-Fatḥ Ibn Jinnī. Edited by Ibrāhīm Muṣṭafā et al. Egypt: Department for the Revival of Ancient Heritage, Ministry of Public Education, 1st ed., 1373 AH.
- Mawsūʿat al-Diyār al-Andalusiyya, by Muḥammad ʿAbduh Ḥatāmila. Amman: al-Maktaba al-Waṭaniyya, 1st ed., 1999.
- Muwaṭṭaʾ al-Imām Mālik bi-Riwāyat Abī Muṣʿab al-Zuhrī, edited by Bashshār ʿAwwād Maʿrūf et al. Beirut: Muʾassasat al-Risāla, 1st ed., 1412 AH.
- Nuzhat al-Alibbāʾ fī Ṭabaqāt al-Udabāʾ, by Abū al-Barakāt al-Anbārī. Edited by Ibrāhīm al-Sāmarrāʾī. Jordan: Maktabat al-Manār, 3rd ed., 1405 AH.
- Al-Nashr fī al-Qirāʾāt al-ʿAshr, by Ibn al-Jazarī. Edited by al-Sālim al-Shanqīṭī. King Fahd Complex for the Printing of the Holy Qurʾan, 1st ed., 1435 AH.
- Al-Nawādir, by Abū Zayd al-Anṣārī. Edited by Muḥammad ʿAbd al-Qādir. Beirut: Dār al-Shurūq, 1st ed., 1401 AH.

- Nayl al-Amal fī Dhayl al-Duwal, by ʿAbd al-Bāsiṭ al-Malaṭī. Edited by ʿUmar Tadmurī. Beirut: al-Maktaba al-ʿAṣriyya, 1st ed., 1422 AH.
- Hadiyyat al-ʿĀrifīn, by Ismāʿīl Bāshā al-Baghdādī. Istanbul: Wakālat al-Maʿārif al-Jalīla, 1951.
- Al-Wafayāt, by Muḥammad ibn Rāfiʿ al-Salāmī. Edited by Ṣāliḥ Mahdī ʿAbbās. Beirut: Muʾassasat al-Risāla, 1st ed., 1402 AH.

* * *